



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي
في ظل المعوقات الداخلية (1989-2011)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغربية

تحت إشراف:

د. لعجال أعجال محمد لمين

إعداد الطالب:

هشام صاغور

لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. بن الصغير عبد العظيم
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. لعجال أعجال محمد لمين
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. مفتاح عبد الجليل
ممتحنا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر (أ)	د. بوعمامة زهير

السنة الجامعية: 2012/2011

الإهداء

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل الأهل والأقارب

وإلى كل من مدني يد العون في إنجاز هذا العمل

وإلى بلدي الذي أنفق على تعليمي

شكر وعرهان

أأأأم بالشرك الجزيل والخاص إلى الدكتور المشرف "لعجال أعجال محمد لمن" على هذا العمل جازاه الله خيرا الجزاء فيما يتعلق بالنصائح والتوجيهات القيمة التي أفادني بها طوال مدة إنجاز هذا البحث.

كما أأأأم بالشكر والجزيل إلى كل من الدكتور "بن صغير عبد العظيم" والدكتور "مفتاح عبد الجليل" على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وكما لا أنسى شكر الدكتور "بوعمامة زهير" على قبوله مناقشة رسالتي وتحمله مشاق السفر من جامعة عنابة إلى بسكرة . جعلهم الله ذخرا لخدمة العلم والوطن.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

مقدمة

مقدمة

تطرح دراسة النظم السياسية العربية عموماً و المغربية خصوصاً العديد من الإشكاليات في حقل المعرفة السياسية، من أبرزها مسألة النخب السياسية (les élites politique) ودورها في الحراك السياسي، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة المجتمع الإنساني، هناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعات الحاكمة و علاقتها بالجمهير، خاصة إذا تعلق الأمر بمسارات التكامل المغربي، هذا الأخير يشهد ركوداً لأكثر من عقدين من الزمن، حيث تبرز أكثر من أي وقت مضى مسؤولية النخب السياسية في تفعيل مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي، و ذلك لما تتمتع به تلك النخب من نفوذ و قوة تسمح لها بالتأثير على القرارات السياسية و الاقتصادية في بلدانها اتجاه التكامل و الاندماج في المنطقة المغربية و ذلك عن طريق إعادة النظر في الأولويات و الاختيارات قصد الدفع إلى الامام لعملية التكامل المغربي.

و بالتالي فمستقبل التكامل المغربي مرهون بتلك النخب المتموقعة في السلطة أو المتواجدة في صفوف المعارضة للخروج من مأزق الانقسام والتشرذم، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة المغربية من التكتلات الإقليمية و الدولية، على غرار الإتحاد الأوربي .

و في خضم ذلك نطرح إشكالية المذكرة الآتية :

إلى أي مدى يمكن للنخب السياسية في المغرب العربي أن تسهم في تفعيل ديناميكية التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- 1- ما هي حدود النخب السياسية وامتداداتها في النسق السوسيوسياسي في المنطقة المغربية ؟
- 2- ما هي طبيعة هذه النخب السياسية في مجتمعاتها الأصلية، و ما مدى تجانسها أو عزمها فيما يخص مسألة التكامل المغربي ؟
- 3- ما هو الدور الذي تلعبه النخب السياسية في عملية التكامل المغربي ؟

الفرضيات

و لمعالجة الإشكالية المطروحة يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية :

- 1- كلما إتزمت النخب الحاكمة المغربية بالمعايير الديمقراطية في أنظمتها السياسية، كلما استطاعت تفعيل مسار التكامل المغربي.
- 2- كلما تخلت النخب السياسية المغربية عن النظرة القطرية ، كلما ساعد ذلك على الاقتراب أكثر نحو التكامل المغربي .
- 3- كلما أدركت النخب السياسية المغربية للدور المنوط بها على الساحة الاقليمية ، كلما ساعد ذلك على المضىي قدما نحو التكامل المغربي.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة

تقوم الدراسة ببحث قضية النخب السياسية في دول المغرب العربي كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم الديمقراطية وترسيخها من جهة ودورها في تفعيل مسار التكامل المغربي من جهة أخرى . أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من 1989 إلى نهاية 2011 .

مبررات اختيار الموضوع

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة المغربية بداية من عام 1988 ، والتي كانت فيها النخب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع النخب السياسية عموما تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد ومتجدد باستمرار .

كما تأتي دراسة النخب السياسية في المنطقة المغربية، كرسبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة دور النخب في دول المغرب العربي، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الخارجية والداخلية.

أهمية الموضوع

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتعلق بما يلي :

1- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور النخب السياسية في دعم مسار التكامل المغربي وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم بعض جوانب الأنظمة السياسية المغربية، فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات لتفعيل دور النخب السياسية، ومن ثمّ دفع مسيرة التكامل المغربي .

2- إيمان الباحث بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول النخب السياسية هي قوة دافعة باتجاه تحقيق أسس الحياة الديمقراطية، وبالتالي هي البداية ولسنا بحاجة إلى الانتظار إلى حين يتحقق ذلك الغرض.

اعتبارات علمية (أكاديمية):

1- إنّ دراسة النخب السياسية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على خصائص النخب وخاصة بنائها التنظيمي ودراسة طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وعلاقتها بعملية التكامل.

2- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي في الدول المغربية منذ 1989، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ دول المغرب العربي المعاصر وعن الأنظمة السياسية المغربية

أهداف الدراسة:

تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- رصد واقع أداء النخب في الدول المغربية في ظل عملية تفعيل مسار التكامل المغربي.

- محاولة وضع بعض التصوّرات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للنخب السياسية ودورها في تدعيم مسار التكامل المغربي.

- من شأن هذه الدراسة إثراء المعرفة النظرية والواقعية بأنظمة الحكم في دول المغرب العربي، وتقييم خبرة النخب السياسية والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين النخب السياسية وطبيعة الأنظمة السياسية التي تعمل في إطاره.

- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في دول المنطقة بالدراسات المتخصصة في النخب كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي تساعد على تحسين الأداء الفعال للنخب وبالتالي تدعيم دورها في تفعيل المسار التكاملي من جهة ، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في النخب ضمن مراكز الدراسات والبحث.

- تهدف الدراسة لرصد وتحليل النخب السياسية، وتبيان مفهومها، وتحديد ضوابطها وقيودها.

منهجية البحث

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية:

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية ، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة النخب السياسية عموماً قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي ، والتاريخ البشري عموماً، لفهم نشأة وتطور وتكوين النخب، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الأحادية ووصولاً للإصلاح السياسي لعام 1989 .

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان ، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث ، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على دراسة دور النخب في تفعيل مسار التكامل المغاربي .

كما إعتدنا كذلك على المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف ، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه ، و الاختلاف ، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة النخب السياسية في العالم الغربي والعالم العربي.

كما حاولنا الاعتماد على الاقتراب البيئي الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي عموما حيث لاحظنا تأثير الأوضاع الدولية والتحولت السياسية والاقتصادية، في مختلف البلدان، على النسق السياسي لدول المغرب العربي.

كما اعتمدنا على منهج تحليل الدور و يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة السلوك للنخب وقد استخدم هذا المفهوم في الدراسات التشريعية للدلالة ليس فقط على سلوك النخب الحزبي وإنما أيضا على المستوى العام لدور النخب السياسية.

أدبيات الدراسات

1-الكتب:

يعتبر الإسهام الإيطالي متميزا في مجال تقديم مفهوم للنخبة ، حيث يعد الباحثين باريتو و موسكا من أوائل المفكرين الذين أنجزوا دراسات حول النخبة في بداية القرن 20 ، و ذلك من خلال تأكيدهما على المجمعات تنقسم عادة إلى طبقتين اجتماعيتين، الأولى حاكمة و القانونية ، و الثانية محكومة، فإذا كان موسكا فضل استعمال مصطلح الطبقة السياسية ليعبر عن الفئة الأولى(الحاكمة) فإن باريتو استعمال مصطلح الطبقة الحاكمة .

أ- فيلفيدو باريتو (1848-1923) دراسته تحت عنوان "كتابة الأنظمة الاشتراكية" بعد أن تبنى في مرحلة أولى من حياته الفكرية و السياسية توجهات ومواقف ليبرالية، اقترب تدريجيا من الأطروحات المحافظة، حيث أعلن مساندته الرسمية لموسوليني ، و قد تميز بنظرة فلسفية اجتماعية متشائمة منكرة التقدم، معارضا كل الإيديولوجيات وموجها نقدا لاذعا للأوساط المثقفة، إذ بين أن المذاهب الاشتراكية تهب فرسا للعمل السياسي المتحمس على أساس القيم النبيلة والأساطير الخلابية، ولكن كلا من الليبرالية و الاشتراكية يهدفان إلى تمكين الأقليات والنخب من الاستحواذ على الحكم و على الاستمرار فيه. و قدم لنا باريتو شرحا حول النخبة والطبقة الحاكمة الذي يؤكد على كفاءات إفراد النخب، و تتعدى الطبقة الحاكمة لا في العدد فحسب بل، وهذا هو الأهم، في النوعية من العائلات المنحدرة من الطبقات الدنيا حاملة لها الطاقة الضرورية لحفاظها على موقعها في السلطة، و يمكن أن تكون حركة النخب هذه كما يسميها " بطيئة ومستمرة جارية مثل نهر" أو على هيئة" تحولات مفاجئة وعنيفة شبيهة بالفيضانات".

ب- جيانيتو موسكا (1858-1941) عرض نظريته في النخب في كتاباته المختلفة في تاريخ الأفكار و النظريات السياسية، كان منظوره سياسيا أساسا وتبنى منذ كتابه الأول حول "المنظور الوضعي التاريخي"، و بين في كتابه "عناصر في العلم السياسي" (1896) أن كل مجتمع محكوم من قبل أقلية واقترح تصنيف الحكومات على أساس طبيعة النخب أو الأوليغارشيات الدينية أو العسكرية أو الفكرية التي تحكمها. و بين في كتابه "تاريخ العلم السياسي" (1927) أن طبيعة النخب ترتبط بما تفرزه الأقلية وإيديولوجيتها حتى تحقق الانسجام السياسي للمجتمع وبما يجمع المعتقدات والنظام القيمي الموضوع على محك الممارسة من قبل الحاكمين أنفسهم. و منه فالنخبة من منظورها هي: "مجموعة قليلة من الناس توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة - القدرة ...) وأخرى ذاتية (المواهب ...) ، بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع".

ج- روبرت ميشالز (1876-1936) و قد قدم دراسته تحت عنوان "في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية في الديمقراطية الحديثة" (1911)، ومن خلاله بحث في الاتجاهات الأوليغارشية

للمدقراطيات وكانت تلك مساهمته الأساس في التفكير في النخب و علاقتها بالأنظمة السياسية وخاصة الديمقراطية منها، و قد اتسم تفكيره ذلك بالتخصص في المسائل السياسية المرتبطة بواقع المنظمات النقابية و السياسية وبنى نظرية في الأسلوب الهرمي لإدارة المنظمات البيروقراطية كانت قريبة من نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية، وحسب هذه النظرية، ينتصر المنطق الأوليغارشي داخل المنظمات حيث تتمكن أقلية ضئيلة العدد من فرض آرائها و مواقفها و سيطرتها على مقاليد القيادة في المنظمات و الأحزاب ،وتتكون تلك الأوليغارشيات عادة من القادة المحترفين الذين يصطفون أنفسهم عبر المركزية الإدارية ومراقبة مصادر الإعلام والانضباط الحزبي.

كما ساهم روبرت ميتشل في تطوير نظرية النخبة حيث أكد على أن استمرار عملية التمثيل تفرض سيطرة الممثلين على من يمثلونهم، وهكذا فالكفاح من أجل الديمقراطية ليس إلا صراعا بين نخب على حيازة السلطة.

2-الاطروحات:

أ-عبد القادر مشري" النخبة الحاكمة في الجزائر(1989-2002) و هي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت في جامعة الجزائر ، و قد تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول النخب الحاكمة في الجزائر،أي الجمع بين الصفتين المنطقتين الأساسيتين و هما الجمع و المنع، و ذلك من خلال التركيز على جميع الدوائر التي تصنع القرارات في الدولة.

إن تحديد هذه الدراسة للنخبة الحاكمة يختلف تماما عن تحديد كارل ماركس، فإذا كان ماركس يؤمن أن النظام الرأسمالي ينشأ البرجوازية في المجال الاقتصادي ثم تحاول ان توسع سيطرتها على المؤسسات السياسية للدولة من اجل زيادة ارباحها و امتيازاتها الاقتصادية، فإن الامر يختلف في ظل نظام اقتصادي ريعي ، و ذلك لان السياسة هي التي تحدد الاقتصاد و العكس غير صحيح إلا استثناءا ، كما ان تحديد ميلز للنخب ينحصر في ثلاث (السياسية،العسكرية،الاقتصادية) ، في حين هناك نخب عديدة في الجزائر هي:عسكريون و سياسيون و تكنوقراطيون و رجال المال و الاعمال.

ب- بخوش صبيحة "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية(1989-2007)، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، نوقشت في جامعة الجزائر، و قد تمحورت اشكالية هذه الاطروحة حول امكانية اعتبار العامل السياسي هو المحدد الرئيسي لأي عمل مغاربي مشترك ، فالنظرة القطرية للدول المغاربية هي الفيصل الرئيسي بين نجاح او فشل اتحاد المغرب العربي.

3-الدراسات:

أ - عمرانى كربوسة في المداخلة التي تم إقارؤها بصدد فعاليات الملتقى المغاربي الأول حول : مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الإعتبارات القطرية والتحديات الخارجية بجامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر - في سنة 2009 بعنوان "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية",

حيث تطرق الكاتب في مقاله الى طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية ، بالاضافة إلى تناوله الى دراسة النخب الحاكمة في المنطقة و علاقتها في عملية احياء اتحاد دول المغرب العربي و الى المعوقات الداخلية التي تحول دون ذلك.

ب - جان بلوندل و فديناند مولر رومل، مقال بعنوان " النخب السياسية".

نُشر المقال بإصدار أكسفورد للسلوك السياسي الصادر في 2007، الفصل رقم "44" الصفحات من (818-832)، وهي الدورية المحررة من قبل "هانس ديتر كلينجمان Hans- Klingemann Dieter" أستاذ العلوم السياسية والرئيس السابق لوحدة أبحاث المؤسسات والتغيير الاجتماعي بمركز أبحاث العلوم الاجتماعية- برلين، و"راسل دالتون Dalton Russell J." أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا.

يسعى المؤلفين في المقال دراسة موضوع النخب السياسية وأسسها (من يحكم؟ومن يجب أن يحكم؟) وذلك عبر المنهج الإمبريقي لمحاولة تقريب الفجوة بين الدراسات النظرية للنخبة السياسية و واقعية السلوك الجماهيري غير المنتظم.

و قد انصبت الأسئلة البحثية التي حاول المؤلف الإجابة عليها:

- ما هو الجدل النظري حول النخب السياسية ؟
- ما هي طبيعة النخب السياسية في العالم المعاصر؟
- ما هي عوامل التشابه والاختلاف في تكوين النخب السياسية ؟
- ما هو دور النخب السياسية ؟

ويشير المؤلف إلي أنه علي الرغم من تلك التغيرات الجوهرية في دراسة النخب السياسية إمبريقياً، إلا أن مجمل المهتمين بالحديث -والمؤلف منهم- عن طبيعة النخب السياسية المعاصرة إنما يستندون إلي الخبرة الغربية بالأساس علي الرغم من التمايز الكبير بين طبيعة النخب السياسية في المجتمعات الغربية والنامية، وكذا السلطوية والديمقراطية، وتبعاً لطبيعة النظم سواء عسكرية أو مدنية.

يري المؤلف في نهاية بحثه أن مفهوم النخبة السياسية تطور تدريجياً بعيداً عن مفهوم النخبة لدي علماء الاجتماع خاصة في نهايات القرن التاسع عشر في ضوء محاولات إستجلاء طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو المفهوم الذي يسهل إستجلاءه في الدول ذات الهياكل الاجتماعية المستقرة وكذا النظم الديمقراطية الغربية، ومن ثم لا يعني هذا تجاهل مفهوم النخبة السياسية لصالح المفاهيم المؤسسية، حيث أن مفهوم النخبة السياسية له ميزة مضاعفة في هذا الصدد أولها أنه يقدم للباحثين إنعكاس للروابط بين الأعضاء في المؤسسات السياسية الذين يسهمون في تشكيل طبيعة عملية إتخاذ القرار السياسي من ناحية، وكذا يسمح المفهوم للباحثين بالاعتبار للعلاقات بين النخبة السياسية وغيرها من النخب الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

ب - ومن الإسهامات المعتبرة في هذا الصدد "روبرت دال 1961" كأول عالم سياسة سعي للربط بين القوة السياسية للنخبة، والشرعية والمشاركة السياسية، عبر اعتماده علي حالات إمبريقية تمثلت في دراسة النخبة المحلية في مدينة "تيوهافن"، حيث أنتهي "دال" إلي أن النخبة السياسية مقسمة إلي "قادة" و"قادة فرعيين" **sub-leaders** الذين يكونوا أكثر قرباً من الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للعموم مما يجعلهم يسهموا في تقليل المسافة بين النخبة السياسية

والجماهير، وخلق شرعية للبنى الديمقراطية للنظام السياسي، ويضيف أن التجنيد النخبوي لا يقتصر فقط على الطبقة الأرستقراطية، وإنما هو نتاج لجماعات واسعة من المواطنين الذين يتوافر فيهم سمات شخصية محددة كالدخل والوضعية الاجتماعية والمستوي التعليمي، ومدى مشاركتهم ذات مبادئ النخبة السياسية.

ومن ثم فإن النخبة السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة تتكون من جماعات متميزة من الأفراد متنوعة في خلفيتها الاجتماعية والديمغرافية، ومناصبها الوظيفية، وأكثر هؤلاء متخصصين ولهم نفوذ سياسي بدرجة عالية في قطاعات مختلفة معنية بالسياسات العامة، ومن ثم لا يوجد طبقاً "لدال" مجموعة نخبوية نافذة التأثير في كل القضايا السياسية.

ج - أما مفهوم النخبة في القاموس الفرنسي والإنجليزي فنجدها على التوالي: "النخبة هي تلك الأشخاص الذين تتيح لهم إمكانية امتلاك القوة أو التأثير والمشاركة في صناعة تاريخ جماعة معينة، وسائل وسبل عديدة (اتخاذ القرارات، اقتراح الأفكار، إبداء المشاعر...). وتعرف كذلك: "أنها أقوى مجموعة في المجتمع، ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار".

هذا عن تعريف النخبة بصفة عامة، أما عن تعريف النخبة السياسية والتي هي محل دراستنا فنجد تعريف الباحث، بنتام (Puntam): " أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، وهي تقتصر على البرلمانين، الوزراء، ورؤساء الدول، بالإضافة إلى كبار الموظفين".

د - وفي الصياغات الماركسية ونيوماركسية نجد العالم البريطاني رالف ميلباند (Miliband) ركز في مفهومه للنخب السياسية على العلاقة بين الدولة والطبقة، فالطبقة الحاكمة عنده هي طبقة مسيطرة تنقسم من الداخل إلى عدد من النخب الاقتصادية التي تسيطر على إدارة الاقتصاد، كما تسيطر على إدارة الدولة، وسيطرتها عليها تتم من خلال نخبة الدولة (State Elite) التي تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية فيها (الحكومة - الإدارة والجيش والبوليس والمؤسسات الرئيسية القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية...).

وقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث قسم إلى مبحثين، الأول يتناول لأهم مفاهيم ونظريات المفسرة للنخبة، أما الثاني

فيستعرض فيه المفاهيم والمقتربات المتعلقة بالتكامل، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وعلاقتها بعملية التكامل، وقد قسم الى ثلاثة مباحث، نتناول في الأول إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغربية أما الثاني نستعرض فيه التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي، اما المبحث الأخير فننتطرق إلى دراسة معمقة لإتحاد دول المغرب العربي ، وفي الفصل الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي بحيث قمنا بدراسة شاملة حول النخب السياسية والحاكمة منها في بلدان اتحاد المغرب العربي وعلاقتها بالعملية التكاملية و ينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، الاول يستعرض تصنيف النخب السياسية وفاعليتها في النظم المغربية، فقد سلطنا الضوء على بعض المتغيرات كالتنشئة، البعد الإيديولوجي، الجهوية، الفعالية، اما المبحث الثاني نعرض فيه دور النخب الحاكمة في تفعيل المسار التكاملي، حيث عرضنا دور هذه النخبة في الأنظمة السياسية المغربية من خلال المقارنة بينها ومعرفة مدى فعالية هذه النخب في تفعيل المسار التكاملي.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المفاهيم والمقاربات النظرية للنخبة

المطلب الأول: مفهوم النخبة

أولاً: مفهوم النخبة عند فلفيدو باريتو

ثانياً: مفهوم النخبة عند جاتانو موسكا

ثالثاً: مفهوم النخبة عند رايت ملير

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنخبة

أولاً: الاتجاه التنظيمي عند موسكا و روبرت ميشليز

ثانياً: الاتجاه السيكلوجي (النفسي) باريتو

ثالثاً: الاتجاه الاقتصادي بيرنهام

رابعاً: الاتجاه النظامي راين ميلز

المطلب الثالث: أنواع النخبة

أولاً: النخبة العسكرية

ثانياً: نخبة المتقنين

ثالثاً: النخبة البيروقراطية

رابعاً: نخب المجتمع المدني

خامساً: نخبة رجال الدين

المطلب الرابع: أنواع النخب المتواجدة بالمجتمعات النامية

المبحث الثاني: المقاربات نظرية لمفهوم التكامل

المطلب الأول: مفهوم التكامل و مقوماته

أولاً: تعريف التكامل والمصطلحات الشبيهة بها

ثانياً: مقومات التكامل

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل

أولاً: النظرية الدستورية

ثانياً: النظرية الوظيفية الأصلية

ثالثاً: النظرية الوظيفية الجديدة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المفاهيم والمقاربات النظرية للنخبة

إن دراسة الدور السياسي للنخب شكل موضوعاً هاماً للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر فلقد جذب دور تلك الأقليات الصغيرة في التأثير على المسائل السياسية والاجتماعية اهتمام علماء السياسة، والاجتماع، بل لا نبالغ إذا قلنا أنه لفت أنظار المفكرين الاجتماعيين على مرّ العصور، إذ أعنقد بعضهم أن النخب تمثل تلك الجماعات التي تتولي اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسية المجتمع، ولها من القوة والنفوذ ما يتعدى نطاق أية جماعة أخرى في المجتمع بأسره ، وتصور آخرون أن هذه النخب هي مصدر القيم ومنبع المعايير والاتجاهات، من ثم فهي العامل الأساسي لتحقيق التماسك والتكامل الاجتماعي و السياسي في دولة ما.

المطلب الأول: مفهوم النخبة:

تدل كلمة النخبة أو الصفوة في اللغة العربية معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء، خلاصته وخياره، ويقال اصطفاه أي اختاره، والصفوة من الماء ونحوه تعني القليل وانتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم والانتخاب هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة وهم جماعة تُختار من الرجال⁽¹⁾.

وقد استخدمت كلمة النخبة أو الصفوة *élite* في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام أن إتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كـ بعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة. وطبقاً لقاموس أكسفورد فإن أقدم استخدام معروف في اللغة الانجليزية لكلمة "الصفوة" كان في سنة 1823 حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، بيد أن المصطلح لم يستخدم، استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية

¹ -ثروت مكي، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، تجربة مصر من 1952-1967، القاهرة، عالم الكتب، نشر

توزيع، طباعة ، 2005، ص 20.

والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، حينما أنتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات **فلفيدو باريتو Pareto**⁽¹⁾ وبناءا على ما ذكر يمكننا تعريف النخبة من الناحية اللغوية: أنها أفضل جزء في المجتمع.

وأما من الناحية الاصطلاحية فهناك من يذهب إلى أن النخب هي نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة، وطرح **لاسويل Lasswell** تعريفا للنخبة بأنها أولئك الذين يتمتعون بأكبر وسط من أي قيمة" ، ويرى **روبرت دال Robert Dahl** "بأن النخبة هي مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع" و يتحدث **رايت مليز R. Mills** عن النخبة باعتبارها "نخبة القوة" والتي يقصد بها الدوائر الاقتصادية، السياسية والعسكرية التي تتدخل وتشارك في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع"⁽²⁾.

ويعرفها "أبو نعيم" صاحب حلبة الأولياء، من منظور إسلامي مخالف للتعريف السابقة التي يوجهها المنظور الغربي المادي، حيث يقول أبو نعيم "أن الصفوة هم المتسمون بحسن معرفة الله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعروفون بالطاعات، من غير تطفيف، المتبعون لرسول الله (صلي الله عليه وسلم) والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم المصونون عن الغرور برتبية الدنيا"⁽³⁾.
وسنعمد في دراستنا هذه على ثلاث تعاريف لرواد ومنظري النخبة في علم الاجتماع السياسي وهم: **باريتو، جيتانو موسكا، رايت مليز.**

¹ -بوتومور، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة ، دار المعارف، ، ط2، 1978، ص 25.

² -على محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004، ص 11.

³ -السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991، ص 121.

و التي تعتبر في الحقيقة رد فعل لكتابات كارل ماركس، فقد أراد هؤلاء الكتاب أن يبرهنوا على إخفاق النظرية الماركسية الخاصة بإمكانية الوصول إلى مجتمع لا طبقي عن طريق انقسام المجتمع إلى فئة قليلة العدد حاكمة، وفئة محكومة كثيرة العدد، واستخدام هؤلاء المفكرين في ذلك مفهوم الصفوة السياسية كبديل لتصور ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية⁽¹⁾.

أولاً: مفهوم النخبة عند فلوريديو باريتو (1848-1923)

لقد عرفَ باريتو "النخبة" بطريقتين مختلفتين، فهو يبدأ بتعريف عام إلى أبعد حدٍ قائلاً "دعنا نفترض أن كل فرد في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني لديه دليل أو مؤشر يشير إلى قدراته.⁽²⁾ تعبيراً منه إلى الاختلاف و التباين الاجتماعي وحقيقة الاختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية، ولقد استخدم باريتو pareto مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والطبع والمهارة والقدرة والقوة... الخ، وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب (نخبة) دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت إلى الرأي القائل، أن الذين يتميزون بخصائص النخبة سوف يشكلون بالضرورة نخبة مقبلة"⁽³⁾.

ولقد ميّز باريتو بين نوعين من الصفوات: الصفوة الحاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر، و صفوة غير حاكمة، وهي تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى و لكنها لا تمارس الحكم و تشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع، أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون " في نظر باريتو" اللاصفوة، وهم لا يمثلون وزناً سياسياً كبيراً.⁽⁴⁾

والشيء الذي يجذب اهتمام باريتو أكثر من غيره هو التعارض القائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة أي الصفوة الحاكمة، والذين لا يملكون شيئاً أي الجماهير، وهذا هو ما نلاحظه في

¹- ثروت مكي، مرجع سابق، ص 20.

²- بوتومور، مرجع سابق، ص 25.

³- عبد الله الزبيري، النخب السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، فرع تنظيم السياسي والإدارية، جامعة الجزائر، 2001، ص 15.

⁴- علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 14.

مؤلفه الشهير "العقل والمجتمع" وربما كانت هذه الفكرة بالذات هي من بين الدعامات الأساسية التي قامت عليها تفرقة "موسكا Mosca" بين الصفوة والجماهير ولقد كان موسكا هو أول من حاول إقامة علم السياسة يستند في المحل الأول على هذه التفرقة⁽¹⁾.

ويضيف باريتو بأن النخبة تلجؤ إلى القوة في حالة تعرضها للخطر، فالنخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة، قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة، حينما تتمكن نخبة غير حاكمة من الإطاحة بها وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر، وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على بقائها واستمرارها في هرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وهذا ما يؤكد باريتو، حيث يقول "أنه بمجرد الوصول إلى هذا التباين يمثل ظرفاً مناسباً للثورة" وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة"⁽²⁾.

وقد أعرب باريتو عن فكرته القائلة بأن النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حين تجهل الجماهير الآليات التي تحكمها وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماماً عن كيفية وصول النخب إلى الحكم والصراع الداخلي الذي قد ينشأ بينها⁽³⁾.

وقد أشار باريتو إلى التمييز بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية عندما ميّز بين الصفوة الاجتماعية والصفوة الحاكمة، فعندما نتحدث عن المعنى الواسع للصفوة يمكننا أن نتحدث عن صفوة عسكرية وصفوة دينية وصفوة زراعية أو صناعية لكن هذه الصفوات لا تتحول إلى صفوة سياسية بمعنى الكلمة إلا إذا مارست العمل السياسي، أو سعت للتأثير على متخذي القرار السياسي وهكذا أو حتى يصبح الحديث عن نخبة سياسية يفترض كخطوة أولى أن يعترف لقلّة ما بأنها نخبة داخل القطاع الاجتماعي والذي ينتمي إليه صناعي، عسكري، ديني، إداري، ثم بعد ذلك تسعى هذه النخبة للوصول إلى مواقع السلطة أو التأثير عليها.

¹- هشام محمود الأقداحي، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 91.

²- عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 17.

³- السيد الحسني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، ط2، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص

ونشير هنا إلى طابع الصراع الذي يحكم النخبة السياسية مع غيرها من النخب الاجتماعية عندما تسعى هذه الأخيرة إلى امتلاك القوة والنفوذ لزعزعة مواقع السلطة السياسية وهذا الصراع قد يأخذ طابعا ديمقراطيا كالتنافس على أصوات الناخبين أو طابعا غير ديمقراطي أتي من خارج قنوات العمل الديمقراطي المعترف به، صراع عسكري مع السياسي أو النخبة الدينية مع النظام العلماني الحاكم، ويكون صراعا بين النخب داخل المجتمع المدني.⁽¹⁾

ولقد صنف باريتو النخبة على أساس أن هناك نخبة سياسية ونخبة لا سياسية، حيث جاء تقسيمه هذا على أن النخبة السياسية تتشكل من كل المؤثرين سياسيا سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتضم النخبة عند باريتو ما يلي:

- أعضاء الحكومة وقادة المعارضة.
- رجال الصناعة.
- قادة العمل.
- الشخصيات العسكرية البارزة.
- عناصر أخرى لها تأثير على علمية صنع القرار السياسي، ويمكن أن تكون نخبة لا سياسية، وتتسع النخبة عند باريتو في النظم الديمقراطية لتشمل القيادات الحزبية المنافسة، باستثناء الذين يعارضون النظام، وغير الراغبين في الوصول إلى حلول وسطى للمساهمة فيها، وكذلك جماعات المصالح مثل الاتحادات، والموظفين الذين يمارسون الديمقراطية عن طريق المنافسة للمشاركة في السلوك القومي⁽²⁾.

والواقع أن معالجة باريتو لمفهوم النخبة قد تعرض لإنتقادات عديدة، من بينها:

- تنبيهه للتغيير السيكولوجي لظهور النخبة وتدهورها وتأكيد له نمط الشخصية الملائم للدخول في مراتبها.

¹- فرجي نباد، نظرية النخبة: التحزب والتنظيم، الحوار، التفاعل وإقرار السياسات في الأحزاب والمنظمات اليسارية والديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 2878 - 04/01/2010 من الموقع الإلكتروني www.ahewar.org

²- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، الجزء الأول، الأساس الإيديولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 41.

- لم يستطع الجمع والتأليف بين كل الأمثلة المتاحة للتوصل إلى نظرية أكثر شمولاً وعمقاً، بحيث أن كل الأمثلة التي جاء بها، كانت مشتقة من تاريخ السياسة الإيطالية المعاصرة بالإضافة إلى تاريخ روما القديم.

- لم يستطع باريتو إعطاء لنا كيفية ظهور وسقوط النخب بحيث أنه أشار أن النخبة الحاكمة هي مفتوحة نسبياً للنهباء والأذكفاء فكيف لا تستطيع هذه الفئة أو النخبة من الديمومة والاستمرار، و على العكس من ذلك فإن إحلال نخبة قائمة محل نخبة أخرى يعني فشل دورة الأفراد المكونين للنخبة الأولى⁽¹⁾.

ثانياً: مفهوم النخبة عند جاتانو موسكا (1858-1941):

يرى المنظر علم الاجتماع الإيطالي موسكا إلى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة إلى حد ما، فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها قد انقسمت إلى طبقات حاكمة قليلة العدد وتملكها لتقاليد السلطة بحكم قدرتها التنظيمية⁽²⁾ وطبقات محكومة كثيرة العدد وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي، إلا أن موسكا قد أكد أن سان سيمون Saint simon قد بلورها وطورها، فحينما يحقق المجتمع قدرا من التطور والنمو، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولي مهنة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح "أي التوجيه في المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية"⁽³⁾ مثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر، كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين، ولقد فسر موسكا حكم الأقلية للأغلبية من خلال الحقيقة التي مؤداها أن الأولى منظمة وأن سيطرة قلة منظمة وانطلاقها من دافع واحد ثم أيمانها به يقابله حتما أغلبية غير منظمة⁽⁴⁾. وأشار موسكا إلى أن "استقرار أي كائن عضوي سياسي متوقف على مستوى الأخلاق والذكاء والنشاط الذي حققه المستوى

¹-عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 18.

²- الطاهر بن خروف الله، مرجع سابق، ص 24.

³-علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 14.

⁴-بوتومور، مرجع سابق، ص 27.

الاجتماعي الثاني في المجتمع" ومن الممكن بعد ذلك أن نذهب - كما فعل جرامسكي Gramsci إلى أن "الطبقة السياسية عند موسكا تمثل معضلة غامضة"⁽¹⁾.

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحاكم وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لإستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام، وقد يؤدي هذا الموقف إلى الإحاطة بالطبقة الحاكمة، وفي هذه الحالة تظهر إلى حين الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤماً مع مصالح الشعب، ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تتبع من أنها تشكل "أقلية منظمة" في مواجهة "أغلبية غير منظمة". كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفاً في مواجهة الأقلية المنظمة. إن الأقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقه، خاصة إذا ما كان الأمر متعلقاً بالنفاهم المتبادل والعمل المشترك⁽²⁾.

إن التصورات التي جاء بها كل من باريتو و موسكا حول النخبة كانت في مجملها تصب في البوتقة نفسها إلا أن هناك فارق بين المنظرين حول دورة الصفوة بحيث:

- يُصر باريتو بقوة على الفصل بين الحكام والمحكومين في كل مجتمع، ثم يرفض وجهة النظر القائلة بأن النظام السياسي الديمقراطي يختلف عن غيره من الأنظمة في هذا المجال ثم نجده بعد ذلك يفسر دورة الصفوة تفسيراً سيكولوجياً خالصاً مستعيناً بفكرة الرواسب (العواطف) التي كان قد عرضها باستفاضة في الأجزاء الأولى من مؤلفه "العقل والمجتمع"⁽³⁾.

- أما موسكا فقد كان أكثر وعياً بفكرة تباين الصفوة أي المستوى الأعلى من الطبقة السياسية ذاتها، وأكثر وعياً بالمصالح أو القوي الاجتماعية التي تمثلها الصفوة، كذلك كان موسكا مدركاً لطبيعة الصفوة في المجتمعات الحديثة، من حيث روابطها الوثيقة ببقية قطاعات المجتمع⁽⁴⁾.

هذه الروابط أطلق عليها اسم "الطبقة الوسطى الجديدة" وهكذا يبدو واضحاً أن موسكا قد سمح بوجود فارق بين الديمقراطية الحديثة والأنظمة السياسية الأخرى، وفي الأخير نجد موسكا يفسر

¹ - بوتومور، مرجع سابق، ص 29.

² علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 14.

³ - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 92 .

⁴ - بوتومور، المرجع نفسه ، ص 30.

دورة الصفوة تفسيراً سيكولوجياً وسوسيولوجياً في آن واحد، حينما أكد فكرة ظهور صفوات جديدة. "أو ظهور عناصر جديدة من داخل الصفوة ذاتها" وبزوغ قوى اجتماعية تعبر عن مصالح جديدة" كالمصالح التكنولوجية أو الاقتصادية في المجتمع⁽¹⁾.

ثالثاً: مفهوم النخبة عند رايت مليز R.Mills:

يمكن اعتبار رايت مليز من الذين ساروا على النهج التقليدي الذي انتهجه موسكا Mosca في دراسة النخب مع اختلافه عنه في بعض النقاط المهمة على الخصوص، نجد أنه نظر إلى النخبة كحقيقة أكثر تعقيداً وتنوعاً مما رآها موسكا، حيث تحدث عن النخبة كما لو كانت طبقة الأمر الذي أدى به إلى الخلط بين ظاهرتين متميزتين هما: الطبقة الاجتماعية والنخبة، إذ يمكن التمييز بين نخب الطبقة العاملة، نخبة الطبقة الريفية⁽²⁾.

إن مفهوم النخبة عند مليز يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة، ويحدد أفرادها بأنهم أولئك الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع، سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ويرتبط مفهوم النخبة في نظر مليز بعملية صنع القرارات، وأشار مليز إلى وجود ترابط بين أفراد نخبة القوة بغض النظر عن خلفية القوة التي يستندون إليها⁽³⁾.

عموماً فإن الأفكار التي عرضها مليز في مؤلفه عن "صفوة القوة" إنما تتمحور حول عدة قضايا أساسية، فهو ينطلق من حقيقة أولية مؤداها أن المجتمع الحديث قد تحول إلى مجتمع الجماعات الصغيرة ذات القوة والنفوذ التي يمكنها التأثير على صنع القرارات السياسية، وتلجأ صفوة القوة في المجتمع إلى تهدئة الجماهير لتظل في حالة سكون وهدوء، فيبقى الوضع القائم محافظاً على توازنه، ويعتقد مليز بعد ذلك أن الفساد الذي يواجه صفوة القوة راجع إلى عجز الجماهير⁽⁴⁾.

¹ - بوتومور، مرجع سابق، ص 31.

² - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 20.

³ - الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 93، 94.

وتلخيصاً لما ذكر، فالنخبة عند رايت مليز تتجمع لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع، أما الصلات أو العلاقات التي تربط النخب فيما بينها فهي مختلفة الأسس حيث تتمثل فيما يلي:

- وحدة بين النخب علاقات سيكولوجية تتسم بالخصوصية كالتشابه في الأفكار والعقليات وفي الأصول الاجتماعية المشتركة

- هناك تشابه بين أماكن ومصادر التعليم.

ومثل هذه العلاقات الخاصة لاشك أنها تدعم المصالح المشتركة بين النخب ويمكن أن تكون مجموعة من المصالح بين عدد من الجماعات الكبرى أو بين مؤسسات كبرى وفي هذا الصدد يمكن ذكر المصالح المشتركة التي تربط بين العسكريين والهيئات الرأسمالية المستفيدة من الحروب حيث نلاحظ تأثيرها في الإنسان العادي⁽¹⁾.

وتلخيصاً لما ذكر يمكننا أن نعرف النخبة بأنها مجموعة من الأفراد الذين يملكون أكثر مما يجب أن يملكوا، أي المال والسلطة ونفوذ ويؤثرون على الآخرين

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنخبة

لاشك أن المصادر الكلاسيكية لنظريات الصفوة تتمثل في مؤلف باريتو: "العقل والمجتمع" وكتاب موسكا "الطبقة الحاكمة" ودراسة ميشيلز: "الأحزاب السياسية"، وعلينا أن نضيف إلى هذه المؤلفات دراسة بيرنهام: "الثورة الإدارية" ومؤلف رايت مليز "صفوة القوة" وتكمن أهمية المؤلفين الآخرين في أنهما آثرا مناقشات واسعة خلال الحقب الأخيرة وعبرا عن استمرار واع للأفكار الكلاسيكية.⁽²⁾

وقد برزت أفكار أنصار نظرية النخبة الكلاسيكية في ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي، وتهديد الليبراليين وأسسه الفكرية التي بينون عليها أنظمتهم ومؤسساتهم المختلفة، ومن ثم جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنيه الماركسية كوحدة للتحليل، لقد نظرت الماركسية إلى أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبيئة الاقتصادية، ومن ثم فإن دراسة

¹ - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 21.

² - هشام محمود الأقداحي، المرجع نفسه، ص 97.

الظاهرة السياسية (أو العملية)، يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل المتغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء الفوقي (النظام السياسي) ومن هذا الجانب قد تلنقي النظرية الماركسية ونظرية النخبة فكلتاها تنظران إلى المجتمع على أنه منقسم إلى قسمين (الماركسية تنظر إلى المجتمع على أنه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، والنخبة تنظر إليه على أنه منقسم بين أقلية وأكثرية) وهذا من جهة ومن جهة أخرى كلتاها تقولان بتبعية سياسية للنظام الاجتماعي السائد⁽¹⁾.

لقد أصبحت نظرية النخبة ونظرية الجماعة والسلطة من النظريات الشائعة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وكل منها نظرية سياسية ناضجة مستقلة بذاتها⁽²⁾ ولقد بنيت نظرية النخبة على فكرة أن كل مجتمع يتكون من قسمين رئيسيين:

- 1- الصفوة المختارة وهي قلة قادرة ومن ثم لها الحق في القيادة العليا.
 - 2- القاعدة العريضة من السكان المقدر لهم أن يكونوا محكومين.
- والواقع أن دراسة التوازن الاجتماعي يمكن من تقسيم الطبقة ويمكن القول بوجود مستويين أساسيين:

- مستوى أعلى و ينقسم المستويين فرعيين :
 - أ- صفوة حاكمة تتألف من الذين يلعبون دورا ملحوظا سواء كان هذا الدور مباشرا أو غير مباشر في إدارة شؤون الحكومة.
 - ب- صفوة غير حاكمة وهي تلك التي تتكون من باقي أفراد الطبقة.
 - مستوى أدنى (الاصفوة) ويشمل أولئك الذين لا يمارسون أي تأثير ممكن على الحكومة⁽³⁾.
- ويمكننا التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية في دراسة الصفوة وهي:

¹-محمد شليبي، المنهج في التحليل السياسي، مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، الجزائر، 1997، ص ص 205-206.

²-علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 24.

³-المرجع نفسه، ص 25.

أولاً : الاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا وتلميذه روبرت ميشلز.

الثاني: الاتجاه السيكولوجي وتمثله كتابات باريتو.

الثالث: الاتجاه الاقتصادي ويمثله بيرنهام.

الرابع: الاتجاه النظامي ويمثله رايت ميلز.

أولاً: الاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا و روبرت ميشليز:

يعتمد هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها أن النخبة تمتلك مقاليد القوة والقيادة ، وذلك يرجع لما لها من قدرات تنظيمية والبراعة العالمية في تقرير مصادر القوة في المجتمع، حيث تلخصت وجهة نظر موسكا بوضوح بخصوص النخبة الكلاسيكية بقوله: "من بين الوقائع والاتجاهات الثابتة التي تجدها في كل الكائنات العضوية السياسية، ثمة شيء واضح تماماً يبدو لكل عين مشاهد، ففي كافة المجتمعات تظهر طبقات من الناس طبقة تحكم وطبقة أخرى محكومة، والطبقة الأولى أقل في العدد دائماً وتؤدي كل الوظائف السياسية، تحتكر القوة، وتستمتع بكافة الامتيازات النابعة عنها في حين أن الأخرى، وهي الطبقة الأكثر عدداً إنما تخضع لسيطرة وتوجيه الأولى".⁽¹⁾ بالإضافة إلى صغر حجم الصفوة وفرص ووسائل الاتصال وبساطتها، المتوفرة لديها تمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالمية التي تمكنها من صياغة سياستها بشكل سريع ومواجهة الأخطار الخارجية ومحاربة القوى المناوئة، وهذا بعكس الأغلبية التي تفتقر إلى التنظيم وغياب الهدف المشترك، وافنقارها إلى نظام الاتصال⁽²⁾.

وتلخيصاً لما جاء به موسكا، فالفكرة الجوهرية لدراسة النخبة تتمثل في أن مصدر قوة الأقلية هو قدرتها التنظيمية وتقديرها لمصادر القوة في المجتمع التي قد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دينية، كما تعتمد قوة الصفوة أيضاً على تماسكها الداخلي، ويؤكد موسكا أن مكانة الأقلية محفوظة دائماً كونها أقلية⁽³⁾.

¹ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 98.

² - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 211.

³ - هشام محمود الأقداحي، المرجع نفسه ، ص 98.

وتستطيع الصفوة أن تواجه التغيرات والتقلبات الخارجية وأن تتكيف معها، ومثل هذه الاستجابة لا تحتاج للجماعات الكبيرة العدد المتنوعة الاتجاهات، والنتيجة المترتبة على ذلك كله هو أن قوة الصفوة لا بد أن تفوق الأغلبية⁽¹⁾.

و من هنا يرى علماء الاجتماع أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إسهام ومشاركة أكبر قدر من الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والمحافظة على الاستقرار، وهذا ما يمكن المجتمع من مواجهة الأخطار الخارجية ولهذا فإن النخبة الحاكمة تسعى دائماً للضغط على المعارضة و تقزيمها كون هذه الأخيرة غير واعية وتعمل لصالح العدو.⁽²⁾

أما روبرت ميتشلز و الذي يعتبر تلميذ موسكا ، فقد نادى بما يعرف بالقانون الحديدي للأوليغاركية ، و مفاده قانون عام يسري على كافة المنظمات بما في ذلك الدولة ، و أن الديمقراطية مستحيلة التحقق على أرض الواقع ، نظراً لأن أي نظام ديمقراطي توجد به أقلية قوية أو أوليغاركية تحتكر اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع .⁽³⁾

و لكن عاد ميتشلز و قرر أن الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الأحزاب على رأس كل منها أقلية ، هذا التنافس الحزبي يسمح للجماهير بأن تمارس قدراً من التأثير غير المباشر على الأحزاب ، و بذلك فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الأوليغاركي و لكنها لا تستطيع تجنبه .⁽⁴⁾

ثانياً : الإتجاه السيكلوجي (النفسي) باريتو

هذا الإتجاه نادى به باريتو ومن تأثروا بنظريته والتي ترى بأن القوة بالنسبة للنخبة تكمن في ميزاتها السيكلوجية⁽⁵⁾ ولقد عرض باريتو أفكاره في كتابه "العقل والمجتمع، Mind and Society، وأن النخبة لديه قد تشكل جزءاً من نظرية سوسيولوجية عامة تفسر النشاط الاجتماعي بالرجوع إلى عوامل نفسية معينة، فالنخبة ليست نتاجاً للأوضاع الاقتصادية، ولا تعتمد على

¹ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 99.

² - محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 71.

³ - هشام محمود الأقداحي، المرجع نفسه ، ص 99.

⁴ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 32.

⁵ - الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص 38.

مهارات تنظيمية، ولكنها نتاج ما أسماه بالثوابت التي قصد بها الصفات الإنسانية الدائمة والثابتة على مدار التاريخ.⁽¹⁾

والواقع أنه لم يكتف باريتو بمجرد تقديم وصف علمي لبناء النخبة ولكنه انتقل مباشرة إلى معالجة التغيير الذي يطرأ على النخبة، نتيجة معالجته نظرية "دورة النخبة" **Circulation des élites**، والتي تشكل إحدى القضايا الهامة في علم الاجتماع السياسي، والتي تتضمن تصورين أساسيين، فمن ناحية تشير دورة النخبة إلى العملية التي بمقتضاها يدور الأفراد بين النخبة الواحدة، ومن ناحية أخرى تتضمن الدورة باحتلال مكانة النخبة الحاكمة بنخبة جديدة.⁽²⁾

وحلّ باريتو التاريخ الإنساني على أنه صراع نخب، وفي ضوء تفسيره لسيطرة النخبة وتغييرها، استخدم مفهوم الرواسب **Residues** الذي لا يدعو أن يكون انعكاساً لميول للفطرة الإنسانية، وصنف الرواسب إلى مجموعتين⁽³⁾

المجموعة الأولى: تمثل تلك الرواسب التي تعكس "غريزة التكامل"، وهي قدرة توجد عند الإنسان تربط الأفكار بعضها البعض، من خلال أعمال الخيال الخلاق وتمثل منتجات هذه الغريزة الفنون، والإيديولوجية، الأحلاف السياسية، والمناورات.

أما المجموعة الثانية: رواسب غريزة تهتم باستمرار التجمعات ودوامها، بحيث تؤدي إلى النزعة المحافظة، و المتمثلة في الاستقرار والنظام العام، ومن الناحية السياسية تؤكد هذه الرواسب على الانتظام والتضامن.

ويؤكد باريتو في الأخير بأن تباين توزيع هذه الرواسب يعتبر عنصراً هاماً في المجتمع، فهو المسؤول عن بناء الصفوات وعلاقتها بالجمهير، و من هنا نجد الفرق بين نوعين من الصفوة هما: الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة.⁽⁴⁾

ثالثاً: الاتجاه الاقتصادي ببرنامجهم:

¹ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 33.

² - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 26.

³ - ثروت مكي، المرجع نفسه، ص 33.

⁴ - هشام مجمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 100

يسعى هذا الاتجاه إلى تطوير صيغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين نظريات الصفوة، فيذهب هذا الاتجاه إلى أن الموقفين يكمل أحدهما الآخر⁽¹⁾. ولعل أهم دراسة قام بها كانت سنة 1941 والفكرة الأساسية في هذه الدراسة تتلخص في أن النظام الرأسمالي أخذ في التدهور وأنه من الضروري أن يحل محله مجتمع جديد يسيطر عليه من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وهي "نخبة إدارية"⁽²⁾، ولقد سلم بيرنهام في كتابه "الثورة الإدارية" مثله في ذلك مثل كتاب النخبة التقليدية، أن السياسة دائماً هي مسألة صراع بين الجماعات الاجتماعية في سبيل الوصول إلى القمة والمكانة، وأنه في كل المجتمعات هناك فئة صغيرة تتولي عملية صنع القرار واتخاذ السياسات الملائمة للمجتمع، ويتفق مع النظرية الماركسية في فهمه وتفسيره للأسس التي تستند إليها الصفوة⁽³⁾، والتي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج و التي تجمع من خلالها ثروات كبيرة تفتح لها آفاق السيطرة السياسية، وإذا ظهرت قوة اقتصادية جديدة بفعل ابتكار فن إنتاجي جديد أو توصلها إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها القوة المتحفزة الجديدة، إلا أن هناك عوامل عديدة منها أزمات النظام الرأسمالي، وتعدد الشركات المساهمة، وضعف الأسهم بين الكثير من المشاركين، يفسح المجال للمسيرين الإداريين ويضعف سلطات الرأسمالية، بسبب استبعادهم عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى بروز صفوة إدارية و تكنوقراطية، تتحول إلى صفوة سياسية حاكمة تجتمع لها السيطرة السياسية والاقتصادية معاً⁽⁴⁾.

إن الفكرة الجوهرية التي جاء بها بيرنهام على أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولي شؤون الاقتصاد والسياسة، وميز بين فئتين أساسيتين من المديرين:

الأولى: تشمل العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا.

¹ - هشام مجمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 105.

² - عبد الله زبيري، ص 27.

³ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 35

⁴ - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 212.

أما الثانية، فتضم المديرين القائمين على تنظيم عملية الإنتاج.

ويري بيرنهام أنه في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، أصبح هناك فصل بين ملكية المشروعات الاقتصادية الكبرى وإدارتها، والقضية الأساسية أن المديرين قد اكتسبوا قوة التنظيم و التسيير و هي أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في يد الملاك الرأسماليين⁽¹⁾.

رابعاً: الاتجاه النظامي راين ميلز:

يشارك رايت ميلز - بيرنهام- في موقفه بأن بناء المكانة في النخبة لا يفسر من خلال عبقرية، أو سيكولوجية الأفراد أعضاء النخبة، وإنما من خلال بناءها الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع⁽²⁾. فمركز القوة يرتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية، وبينما أراد بيرنهام أن يربط القوة بالمجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج، فإن رايت ميلز يربط القوة بالنظم الكبرى والمنظمات الهائلة التي انتشرت في المجتمع الحديث⁽³⁾.

و في هذا المجال يرى ميلز إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع هي قلة من الأفراد الأقوياء، الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع، تتألف من صفوة مركبة قوامها رجال الحكم والإدارة، وأساطين الصناعة، والقادة العسكريون، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات والمنظمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يسيطرون عليها ويديرونها، مما يمكنهم من وضع القرارات السياسية الملزمة، فالصفوة التي قام مليز بدراستها في أمريكا تتكون من أولئك الذين يحكمون الشركات الضخمة ويديرون آلة الدولة ويطالبون بامتيازاتها، كما أنهم يديرون المؤسسات العسكرية ويحتلون الوظائف الإستراتيجية القائمة في البناء الاجتماعي⁽⁴⁾.

و قد رصد ميلز وجود ثلاثة صفوات رئيسية في المجتمع الأمريكي، تشكل في مجموعها نخب قومية، تحاول الحصول على التأييد الشعبي و حماية قيم الديمقراطية، تتمثل في رؤساء

¹ - ثروت مكي، مرجع سابق، ص 35.

² - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 28.

³ - هشام محمود الإقداامي، مرجع سابق، ص 108.

⁴ - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 212.

الشركات، و القادة السياسيون، و القادة العسكريون ، تحاول الحصول على تأييد الشعبي و حماية قيم الديمقراطية.

تتميز هذه النخب بتجانس أصولها الاجتماعية، و تماسكها فيما بينها، باعتبارها تمثل الطبقة الحاكمة.

و انطلاقا مما سبق ميز ميلز بين أربعة مفاهيم للنخبة هي :

المفهوم الأول: يستند إلى الهيكل الاجتماعي، وأن مركز النخبة داخل المؤسسات لا بد أن يستند إلى القوة السياسية.

المفهوم الثاني: ضرورة امتلاك النخبة لأكثر قدر من القيم الموجودة فعلا، و يتبع ذلك بالتالي تعدد النخب إثر تعدد أنواع القيم، سواء كانت ثروة أو نفوذا أو مركزا اجتماعيا.

المفهوم الثالث: يعتبر النخبة مجموعة تمثل عصبية من الأفراد على قمة الهرم الاجتماعي تسود بينهم علاقات قوية بحكم علاقتهم الاجتماعية و الوظيفية مع تمييزهم بالتماسك.

أما المفهوم الرابع: فيستند إلى الصفات المعنوية و النفسية لبعض الأنماط من الشخصيات، فالنخبة تُعتبر مجموعة من الأفراد المتميزين بصفات معينة.⁽¹⁾

و نتيجة لما سبق، يمكن القول بأنه لا يمكن إهمال أي جانب من الجوانب الأربعة السالفة الذكر، عند التطرق إلى مفهوم النخبة، باعتبار أن تلك الاتجاهات متداخلة مع بعضها البعض، و تشكل في مجموعها الصفات الواجب توافرها في النخبة .

المطلب الثالث: أنواع النخب:

ميزت كثير من الدراسات بين نماذج متعددة من النخب السياسية، طبقا للعلاقات المدنية والعسكرية والخلفية المهنية والتعليمية والمكانة الاجتماعية، والواقع أن مثل هذه التقسيمات تختلف باختلاف المجتمعات موضع الدراسة ودرجة تطورها، كما أن التمييز لا يشكل قاطعا بين الأنواع المتعددة للنخب السياسية في الواقع العملي، نظرا لما بينها من تداخل وتشابك وعلاقات شديدة

¹-ثروت مكي، مرجع سابق، ص ص 36-37.

التعقيد، فبعض الشرائح أو الطبقات الاجتماعية مثل الرأسمالية أو كبار الملاك قد تفرز نخبة من المتقنين أو البيروقراطيين. كما أن مديري المشروعات قد يكونون من كبار ملاك الأراضي أو الرأسماليين الذين يملكون تلك المشروعات⁽¹⁾.

لقد بذلت عدة محاولات لتصنيف النخب، إذ اعتمد "نودل Nodel" في تصنيفه لثلاثة نخب هي: النخب الاجتماعية والنخب المتخصصة والنخب الحاكمة، حيث يوجد تأثير هام لكل من هذه النخب⁽²⁾. والواقع أن كل المجتمعات تشهد أنماطا متنوعة للنخب السياسية بدرجات متباينة والعامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين، هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب.

ويمكن تقسيم أنماط النخب السياسية إلى نوعين رئيسيين:

الأولى: نخبة مدنية سواء كانت من رجال الدين، أو المتقنين، أو البيروقراطيين، أو مديري المشروعات الصناعية، أو كبار ملاك الأراضي، حيث تهيمن واحدة أو أكثر من هذه الفئات على مركز صنع القرار.

ويلاحظ أن هذا النمط يسود بصفة عامة في المجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا من مراحل النمو، كما هو الحال في المجتمعات الأوروبية والأمريكية. أما النمط الثاني: هو النمط العسكري، حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية في المجتمع، وهذا النمط النخبوي شائع في دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة. وبشكل خاص في دول أمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية⁽³⁾.

مما سبق يمكن التطرق إلى خمسة أنواع من النخب نوردتها كآلاتي :

أولاً: النخبة العسكرية **Military Elite**:

¹- ثروت مكي، مرجع سابق، ص 41.

²- عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 29.

³- ثروت مكي، مرجع سابق، ص 42.

حظيت الصفوة العسكرية تاريخياً بالاهتمام، نظراً للدور الهام الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات، وفي توجيه الأمور السياسية⁽¹⁾.

إن دراسة هذا النمط من النخبة يتواجد في الجيش، والذي فرض نفسه كبديل للنخبة الحاكمة في العالم الثالث، وهو ما يختلف عن دور الجيش كجماعة ضغط للدفاع عن مطالبها و مصالحها، والمعيار الذي يتحدد على أساسه نوع الحكم عسكرياً أو مدنياً، هو كيفية الوصول إلى سلطة ومصدر الشرعية والتأييد السياسي، فالحكم العسكري يعني تولي نخبة عسكرية مقاليد الأمور، وقيام الجيش بدور رئيسي في ممارسة السلطة، أو الهيمنة على الهيئات والمؤسسات الحيوية في الدولة، وهذا المفهوم يختلف عن المجتمع العسكري الذي تحكمه الروح العسكرية وتسود كافة نواحي الحياة فيه⁽²⁾.

وقد أجتهد العديد من المنظرين حول موضوع النخبة العسكرية ومنهم "جوردن كراج" في دراسته عن الجوانب السياسية للجيش النمساوي وأثره على السياسة الخارجية، بالإضافة إلى دور الجيش في إنشاء الدولة مما أدى إلى اكتشاف عوامل هامة بالنسبة لدراسات الصفوة مثل الأصول الطبقيّة للصفوة العسكرية عملية التنشأة الاجتماعية⁽³⁾. وفي نفس السياق إنصرف "فاينر" في دراسة نفس العوامل التي أشار إليها "جوردن كراج" وهي الأصول التعليمية طابع العلاقات المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى مؤلف "فاينر" الذي يعرض فيه التراث المتعلقة بالصفوات العسكرية في البلاد النامية الذي أخذ يتزايد نمواً منذ عقد الستينات.

بالإضافة إلى محاولة "موريس جونوفيتز" التي استهدفت تقديم صورة اجتماعية سياسية يفحص أثر الثقافة السياسية والقيم المهنية المرتبطة بها في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود

¹- هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 110.

²- ثروت مكي، المرجع نفسه، ص 48.

³- هشام محمود الأقداحي، المرجع نفسه، ص 111.

كما استطاع "جونوفيتز" أن يجيب على الكثير من التساؤلات الخاصة بالصورة العسكرية ومدى الوعي السائد بينها، وتزايد أهمية المهارات التنظيمية والإدارية⁽¹⁾.

وقد إهتم بوتومور بالدور الذي تحنله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية وكيف أن تأثيرها قد يفوق تأثير المثقفين، حيث يقول "بوتومور" أنه في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هذه المجتمعات، أما التدخل فيعتمد على مجموعة عوامل مثل: تقاليد التي تلقنها الجيش، وأصولهم الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطانهم من ناحية أخرى عمق القادة السياسيين، وطبيعة علاقتهم بالقادة العسكريين⁽²⁾.

ثانياً: نخبة المثقفين Intellectual Elite

يقصد بالمثقفين في كافة المجتمعات، تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، وغالبا ما تضم هذه الفئة المؤلفين، والفنانين، والعلماء، الفلاسفة والمفكرين الدينيين والمنظرين في العلوم الاجتماعية⁽³⁾، والجدير بالذكر أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة النخبة المثقفة، من أهمها حدود هذه النخبة إذ غالبا ما تختلط النخبة بما يعرف اصطلاحا بالأنثليجنسيا "Intellectuals"

إن النخب المثقفة تختلف عن النخب الأخرى، حيث تلعب دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، خاصة عندما أصبحت تنتقد نظام الحكم ففي فرنسا تزعمت النخبة المثقفة لواء معارضة السلطة الحاكمة والكنيسة، وهذا ما أكدته معظم الدراسات حول دور المثقفين في الحركات الثورية والعالمية⁽⁴⁾.

ويرى "شلز" أن المثقف العصري نتاج المجتمع الصناعي الذي يتسم بالإدارة البيروقراطية الرشيدة في الدولة أو في الحياة الاقتصادية والنظام التعليمي المكثف الذي تقوم به الجامعات، و أن

¹ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 111.

² - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 30.

³ - هشام محمود الأقداحي، المرجع نفسه، ص 112.

⁴ - عبد الله زبيري، المرجع السابق، ص 31.

التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في الدول النامية من شأنه أن يقوي دور المتقنين، نتيجة للتوسع في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا وفي الإدارات الحكومية والصناعات والشركات والأبحاث العلمية، ويتجه وضع المتقنين في تلك الدول إلى وضع قريب من نظرائهم في الدول المتقدمة⁽¹⁾. ويرى "موسكا" أن المتقنين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة، خاصة وأن مؤهلاتها الفكرية وخلفتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة ومن ثم ترتفع الصفوة المتقفة فوق كل الطبقات الأخرى⁽²⁾.

ولا شك أن لدور الذي تقوم به النخبة المتقفة في الدول النامية، يعتمد جزئياً على النخب والجماعات الأخرى في المجتمع، والمدى الذي تسمح به النخبة المهيمنة سواء كانت مدنية أو عسكرية. ويزعم البعض أن حكم النخبة الواحدة يعني حكم المتقنين، ويسند هذا الرأي إلى أهمية دور المتقنين في تشكيل إدراك النخبة الحاكمة، وتصورات الرأي العام وقد يشير إلى دور المتقنين الذين أتموا دراساتهم بالخارج، وعن عودتهم إلى بلادهم في تكوين أحزاب جديدة كما يشير إلى ندرة الخبرات والمهارات في المجتمع المختلف ونخبته الحاكمة، وشعور هذه النخبة بالحاجة إلى هذه الخبرات النادرة⁽³⁾.

وهناك عدة دراسات اهتمت بإبراز الدور الثوري لنخبة المتقنين خصوصاً حينما تبين أن معظم الثورات التي قامت في القرن العشرين كانت في جوهرها نتاج قيادات متقفة ناجحة تمكنت من السيطرة على السلطة⁽⁴⁾.

ثالثاً: النخبة البيروقراطية **Bureaucratie Elite**

تعني بالمفهوم الواسع رجال الخدمة المدنية، والمديرون التنفيذيون، ومديرو الصناعات والمشروعات، وموظفي الحكومة، ولذا فهي تكتسب أهميتها البالغة من مكانتها في المجتمع، فأى من هذه الفئات لا يمكن اعتبارها على حدى تشكل نخبة فكلهم يخضعون في النهاية - ومهما كان

¹-ثروت مكي، مرجع سابق، ص 43.

²-عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 31.

³- المرجع نفسه، ص 44.

⁴- عبد الله زبيري، المرجع نفسه، ص 32.

نفوذهم متزايد-لرقابة السلطة السياسية المباشرة، وعندما لا تخضع البيروقراطية للسلطة السياسية بدرجة كافية - كما هو الحال في معظم الدول النامية - تبرز مساوئها وتندهور كفاءتها، مما يؤدي إلى سيادة روح التكنوقراط على عمليات الإدارة، وتسلبها القدرة على رؤية الأهداف الحقيقية وتتضخم البيروقراطية وتصبح جهاز تحكم لا جهاز إدارة (1).

و يعتبر "بيرنهام" سيطرة البيروقراطية، صورة من صور السيطرة الإدارية، كما تنبأ بأن التفرقة التي أقامتها النظرية الليبرالية بين الدولة والاقتصاد سوف تفقد قيمتها، طالما أن الدولة سوف تجد نفسها في موقف يجعلها تتدخل باستمرار في الحياة الاقتصادية سواء عن طريق التأمين أو التخطيط المركزي، إذ أن "ميلوفان ديغلاس" أحد النقاد اليوغسلاف يؤكد في مؤلفه "الطبقة الجديدة" أن البيروقراطيين يؤلفون طبقة حاكمة لها كل خصائص الطبقات الحاكمة، وتضم أولئك الذين لديهم امتيازات خاصة، ومخصصات مالية، بحكم الاحتكار الإداري الذي يمارسونه (2).

وتكمن أهمية البيروقراطية في أنها تحتكر مخرجات النظام السياسي، من حيث تنفيذ القوانين و السياسات و القرارات، فهي تلعب دوراً محورياً في عملية الاتصال السياسي، نظراً لإحتكارها المطلق للمعلومات حول المسائل العامة، لذلك تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ، إذا لم توجد هيئة أخرى تحقق معها التوازن فالسياسي المثالي كما يفترض "فيبر" هو رجل المبدأ أو الحركة، أما الموظف المثالي فهو الرجل المعد لينفذ بوعي وكفاية ما يقرره رؤساؤه السياسيون بغض النظر عن معتقداته الخاصة، وفي حالة عدم وجود القيادة السياسية يتجه الموظفون إلى توجيه دقة الأمور وتصبح بذلك نخبة حاكمة واقعياً (3).

رابعا: نخب المجتمع المدني **civil society Elite**

¹-ثروت مكي، مرجع سابق، ص 44.

²-هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص 115.

³-ثروت مكي، المرجع نفسه، ص 45.

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دولياً ومحلياً، وبرغم انتشار هذا المصطلح، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور، كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني والمتحدثين عنه لديهم خلفيات وتجارب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد سوف اقتصر على تعريف ستيفين فيش و قاموس أوكسفورد و ذلك لأنها أقرب للموضوع من حيث احتواء المجتمع المدني على نخب معينة لها دور اساسي في المجتمع السياسي.

فستيفين فيش **Steven fish** قد عرف المجتمع المدني في دراسته عن التحول الرابع في روسيا كآتي: "إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، أنه يستبعد الجماعات والاتجاهات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصراً، أنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعداً تلك المجموعات التي تتدخل والدولة، وبما يشمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، أنه يشمل الأحزاب السياسية واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيراً من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية بما في ذلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافاً لبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي"⁽²⁾

أما قاموس أوكسفورد السياسي، فيعرف المجتمع المدني بأنه: "مجتمع المؤسسات التي لا تتبع الدولة ولا ترتبط بها، كما لا تتبع عائلة أو حزباً أو تنظيمياً من التنظيمات، وهو المجتمع الذي يضم مؤسسات تطوعية وهيئات تعاونية، والحال أنه تم استعمال مصطلح المجتمع المدني بمعان

¹-مرسي مشري، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، من 16-17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر، ص2.

²-مرسي مشري، المرجع نفسه، ص 4.

مختلفة من قبل مختلف الكُتاب منذ القرن الثامن عشر، وظل مفهوم المجتمع المدني الرئيسي يعود دائماً إلى الفيلسوف الألماني هيجل وإذا كان صحيحاً ما قاله ماركس من أن المجتمع المدني هو اللحظة الإيجابية والفعالة في تطور التاريخي، وليس الدولة كما ورد عند هيجل.⁽¹⁾

وخلال العقدين الماضيين أصبح لنخب المجتمع المدني بكل قطاعاتها دوراً هاماً في التنمية، ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة وذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني ومشاركته الفعلية في العملية التنموية، وحتى في تأثيره على بعض مخرجات السياسة العامة للدولة.⁽²⁾

للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وظائف وأدوار يمكن آداءها تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطاً أساسياً بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار ويمكن تقييمها إلى ما يلي:

1-وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية، من حيث تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت، نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملء الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2-وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب.

¹ - شاكرا النابلسي، "دور الديمقراطية في ترسيخ دائم للمجتمع المدني"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

www.inciraq.com/2008

² -مرسي مشري، المرجع نفسه ، ص 9.

3-وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطور والتواصل مع المنظمات الدولية عبر القيام بنشاطات تطوعية تتيح قدر من التوازن بين قوى المجتمع و من هنا تعتبر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من أهم المحاور المعبرة عن حسن الحكم.(1)

خامسا: نخبة رجال الدين

يمكن اعتبار رجال الدين نخبة يمكنها لعب دور هام في مسار المجتمع السياسي لما تتوفر عليه من نفوذ و تأثير في مختلف المجتمعات ، حيث في فترات تاريخية مختلفة مثلا في الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، و كما نلاحظ في الوقت الحاضر رجال الدين يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في ايران و السعودية و المغرب .(2)

المطلب الرابع: أنواع النخب المتواجدة بالمجتمعات النامية

تطبق الدول النامية في مجملها نموذج النظام السلطوي، الذي يتميز بالتعددية السياسية المقيدة، و غياب الإيديولوجية المتكاملة، مع ضعف التعبئة السياسية، مما أفرز بروز سيطرة القائد أو نخبة يعينها على السلطة .

و نتيجة لذلك نجد في الدول النامية قيادة كاريزمية تتمثل في نخبة مسيطرة، تنفرد بالسلطة التنفيذية، بينما تلعب المجالس التشريعية دورا ثانويا في صنع القرار و رسم السياسات، و عليه نكون أمام دور أحادي في صنع القرار بهذه الدول .

أما عن دور الأحزاب سواء في النظم التي تتبع نظام الحزب الواحد أو التعددية ، نجد هناك حزب مهيم يقوده قائد و نخبته ، مسيطر إيديولوجيا، يدافع عن الوضع القائم دون السماح لعملية التغيير التي لا تتسق مع إستراتيجيته (3).

¹-ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،(ب.ت.ن).ص 34.

²- المرجع نفسه، ص 36 - 37.

³ -Almond Gabriel et Bingham, Power, Comparative politics system press and policy Boston, Little Brown and company, 1975, pp, 199, 200.

إلا أنه عموماً يمكن القول بأن هناك ثلاثة نخب متواجدة بالمجتمعات النامية تتمثل في الجماعة الحاكمة، الطبقة الوسطى، المتقفون الثوريون.

أما النخب ذات الصلة بالجماعة الحاكمة (ملاك الأراضي والارستقراطي التجارية) فقد كان دورها محدوداً جداً لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية لأن سياستها مرتبطة بالمحافظة على النظام السياسي القائم⁽¹⁾. ولكي تستطيع أن تحقق بنجاح سياستها الإصلاحية، عملت على تشجيع وإقرار الحراك الاجتماعي أكثر فأكثر، والتوسع السريع في التعليم وتيسير الانتقال إلى أوضاع الصفوة، لكي يشغلها الأفراد والجماعات الذين ينتمون للطبقات الدنيا في المجتمع، ومن المشكوك فيه أن تتمكن هذه الصفوات من إنجاز هذه المهام على مدى محدد وبالسريعة اللازمة لمواجهة الحاجات الملحة للنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة أو أن تقاوم نفوذ الصفوات الجديدة التي تتصارع معها من أجل الحصول على تأييد جماهيري⁽²⁾.

أما فئة الطبقة الوسطى فقد تشكلت في الدول النامية خلال فترة الاستعمار، نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التي أدخلتها القوى الأوروبية إلى هذه الدول، كذلك حققت النخبة المتعلمة سيطرة كبيرة على الطبقة الوسطى بسبب ضعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي⁽³⁾.

فالتبقة الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط تتكون من المتقفين و ذوي المهن الفنية العالية، وموظفي الحكومة، وهي طبقة ذات طابع غربي برغم أن أعضائها لديهم اتجاهات معادية للغرب فتسيطر هذه الطبقة الآن على السياسة في الشرق الأوسط بطرق مختلفة⁽⁴⁾.

وقد لاحظ المؤرخ الهندي "ميسرا Misra" في دراسته الوثائقية عن نمو الطبقات الوسطى في الهند حيث قال: "أن الطبقات الهندية تكاد تطابق الصفوة المتعلمة، أي الذين يعملون في الخدمة العامة وأعضاء المهن الفنية العليا" والسبب الرئيسي لسيطرة الصفوة المتعلمة على الطبقات

¹ - محمد السويدي، مرجع سابق، ص 81.

² - بوتومور، مرجع سابق، ص 110.

³ - عبد الله زبيري، مرجع سابق، ص 37.

⁴ - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 117.

الوسطى هو نقص فرص تكوين طبقات من رجال الأعمال الوطنيين نظراً للمعدل البطيء الذي يسير عليه النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

أما فئة المثقفون الثوريون فهم يقومون دور بارز في بلدان آسيا وأفريقيا خاصة ضد الحكم الاستعماري، وعادة يكونون من طلاب الجامعات بالإضافة إلى الذين أتموا دراستهم بالخارج فهم يحملون لواء الحركات الانتقالية وتكوين الأحزاب السياسية وقد لوحظ انتشار المبادئ الراديكالية بين الطلاب في اندونيسيا وهذا في دراسة الصفوات الأندونيسية الجديدة التي اتصلت بالمراحل الأولى من حركة الاستقلال⁽²⁾.

و يكتسب المثقفون الثوريون مزيداً من القوة عن طريق تبني الماركسية كعقيدة سياسية وتكوين الأحزاب الشيوعية أو المنظمات المشابهة، التي تجعلهم على صلة وثيقة بالعمال الصناعيين وفقراء الفلاحين بصفة خاصة، أما القادة الوطنيين لم يكونوا دائماً من المثقفين أو الثوريين فهم في المهن لا ينتمون لأي من الفرقين حقيقة أن الاتحاد الوطني نشأ وتأثر إلى حد كبير في مرحلة الأولى بالمثقفين الذين يمثلون الأفكار الغربية، ولكنهم كانوا أحراراً وليسوا ثوريين كما أن تأثيرهم لم يستمر لفترة طويلة إذ واجههم بعد فترة تأثير القادة السياسيين الذين ينتمون لجماعات مهنية أو لقطاع الأعمال، فضلاً عن المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التي صاغها غاندي واشتقها من الفكر الديني التقليدي⁽³⁾.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لمفهوم التكامل

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت ملامح بيئة دولية جديدة نتيجة لتحرر شعوب آسيا وإفريقيا ودخول النسيج الدولي كعناصر مؤثرة بسعيها إلى الدفاع عن مصالحها وتجديد الآليات التي كانت تحكم العلاقات الدولية و كنتيجة منطقية انقسم العالم إلى كتلتين سياسية إيديولوجية واقتصادية متنافسة وتزامن ذلك مع تطور تكنولوجي واسع النطاق.

¹ - بوتومور، مرجع سابق، ص 111.

² - المرجع نفسه، ص 112.

³ - بوتومور، مرجع سابق، ص 113.

وقد كان من أهم نتائج التغيير الذي حصل في الساحة الدولية، بروز تيار تبني سياسة إدخال تعديلات اقتصادية بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجموعة الدولية، فظهرت هيئات دولية تشرف على التعاون الاقتصادي بين الشعوب وتعالج الاختلال الاقتصادي بطريقة دولية، مع تسخير طاقات هذه الشعوب وقدراتها بمختلف الأبعاد نحو خدمة العالم. وبعد نهاية الحرب الباردة أدرك العالم أن ظاهرة التكامل الدولي تمثل اليوم أداة تعاون وتوافق وتقارب بين مختلف الدول، حيث بدأ يتبلور في وقتنا الحالي نظام دولي يعتمد على الأداة الاقتصادية مع احتفاظه بأدوار نسبية للأداة العسكرية.

ويؤكد الواقع الدولي الراهن على أن ظاهرة التجمعات الاقتصادية قد تكون وسيلة ناجعة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل مما يعني ذلك من زيادة في التعاون الاقتصادي المتمثل في حركة رأس المال والتجارة والعملية .

فالتحولات الدولية التي تشهدها العلاقات الدولية بعد زوال عهد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتراجع دور الدولة القومية كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية، وكذا التطور النوعي في مجال العلوم والتكنولوجيا، قد ساهمت في بروز متغيرات جديدة كالإعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي أثرت في مجرى الأحداث الدولية.

ويعتمد التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول على مدى توافر مقومات أساسية لدى كل دولة من دول العالم، وذلك بمراعاة الشروط الاقتصادية للتعاون المتكامل، وتبادل المنافع بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية بالإضافة إلى مدى توافر الإرادة الجماعية لدى القيادات السياسية في اتخاذ القرارات الضرورية لتجسيد المعنى الفعلي للتكامل.

المطلب الأول: مفهوم التكامل و مقوماته

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين والاقتصاديين خاصة العرب منهم، يستخدمون كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج" على الرغم من أن الثانية أعمق، ومرحلة متقدمة من الأولى ويترجمون كلمة "Intégration" باللغة الأجنبية التي المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية " Complémentarité " بينما المصطلح الثاني يقابله

"Intégration"⁽¹⁾ ، وقد تقاطع الباحثون والعلماء في حقل العلاقات الدولية في فكرة واحدة وهي وجود مصلحة موجودة بين فواعل العلاقات الدولية في تطوير السياسة الدولية بالانتقال إلى المصالح التقليدية والدبلوماسية للدول القومية إلى تحقيق المصالح الأولية للجماعة الدولية.

هذه العلمية الجديدة هي التي يطلق عليها اسم التكامل الدولي "International intégration"⁽²⁾ أولاً: تعريف التكامل والمصطلحات المشابهة بها

على الرغم من أن مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطاً بمعناه اللغوي الذي يعني توّحد الأجزاء في كل واحد فإن هناك الكثير من المشكلات النظرية الخاصة بتحديد هذا المفهوم كمصطلح سياسي.

1- تعريف التكامل اصطلاحاً:

تعني كلمة تكامل ذلك الربط الكائن بين الأجزاء لتكون الكل، وقد نجد التكامل في عدة مجالات منها: التكامل الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، أما من الناحية اللغوية فكلمة التكامل تعني: التكميل والتمام⁽³⁾

وقد ظهرت في هذا المجال عدة إسهامات، ومحاولات متعددة من قبل مفكرين فسروا مختلف الظواهر التكاملية، حيث تعددت وجهات نظرهم، الأمر الذي ساعد على تبلور الكثير من النظريات والمدارس فقد عرف كارل دويتش التكامل بأنه: "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحداً أي أن يحول وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصة الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، والاعتماد المتبادل بين أي مركبين أو وحدتين يكمن في احتمال أنه إذا حدث تغيير في

¹ - لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 837.

² - عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 19.

³ - لبيب شقير، مرجع سابق ، ص 838.

احدهما (أو أجرى تعديل جوهري في جهاز احدهما) فإنه يحدث تغييرا يمكن التنبؤ به في الآخر، وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته منفصلة.⁽¹⁾ ويضيف كارل دوتش "بأنه انجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستقرار لوقت طويل، اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم"⁽²⁾.

أما "ارنست هاس، E. HAAS" فقد عرف التكامل على أنه: "مسار أو عملية **Process** بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية."⁽³⁾

ويرى اميتاي اتزيوني: "أن المجتمع يعتبر متكاملًا إذا كان هذا المجتمع، يملك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب"⁽⁴⁾. واستناداً لما عرف به هاس التكامل، فقد جاءت دراسة عن "السوق الأوروبية المشتركة للكتاب "ليون ليندبرغ" حيث عرف التكامل على أنه:

1- العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض أو تسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

¹ - كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص 217.

² - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 15.

³ - بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 2008، ص 10.

⁴ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 16.

2- أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد⁽¹⁾

ويذهب فيليب جاكوب "Philip Jacop" إلى أن التكامل السياسي يشكل إحساساً بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.⁽²⁾

أما جون غالتنك فيعرف التكامل بأنه: "العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر طرفاً واحداً عندما تنتهي عملية التشكيل تكون أمام حالة تكامل، وبالمقابل إذا انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء حالة الانقسام نكون أمام حالة تفكك أو انحلال⁽³⁾."

أما "مورتن كابلان M. Kaplan" يرى أنه الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تحقيق أهدافها ومصالحها المشتركة.⁽⁴⁾

أما موسوعة العلوم الاجتماعية تشرح التكامل على أنه "عبارة عن نتائج لمحاولات تراكمية من أجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على المستوى الدولي بحيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية وتسلم لها جزءاً من سيادتها".

وهذه العملية المركبة والمتسلسلة تستلزم توفر أربعة شروط:

- 1- قبول الوحدات السياسية بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح الأجهزة المركزية.
- 2- عمل هذه الأجهزة المركزية يجب أن يكون واضحاً للجميع، وتعمل في شفافية حتى لا يستغل ذلك من طرف بعض الأعضاء.
- 3- أن تلتزم الأطراف المتكاملة باحترام التزاماتها وتقوم بكل ما هو منوط بها وتعمل على تجسيد الصالح العام.

¹ - المرجع نفسه ، ص 17.

² -يوسف حلباوي، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 98، أبريل 1987، ص 272.

³ -عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 17.

⁴ -M. Kaplan, system and process in international politics, New York, Wiky, 1957, p 99.

4- هذه الأجهزة والمؤسسات الفوق قومية تكون مرنة، قابلة للتوسع والانتشار لكي تنمو وتتوسع لتشمل جميع المجالات.(1)

أما "بيلا بلاسا Bela Balassa" الذي يرى في مؤلفه "نظرية التكامل الاقتصادي" بأن التكامل في بعده الاقتصادي يأخذ أشكالاً متعددة تمثل مراحل مختلفة ويتمثل الشكل الأول في التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

أما الشكل الثاني فيتمثل في أسواق عناصر الإنتاج ليقود إلى السوق المشتركة، لتجاوز الشكل الثالث للأسواق إلى التكامل على مستوى السياسات لينتهي إلى اتحاد اقتصادي.

ويرى "بلاسا" في أن تبنى هذه الأشكال وفق المرحلة التي تتطلبها سيؤدي في الغالب إلى الوحدة الاقتصادية، وبالتدقيق في المفهوم السابق يتضح لنا بأنه يشير إلى صورة التكامل الاقتصادي والتي يعتبرها في نفس الوقت مرحلية ويبرر هذه المرحلة بالقدر اللازم من الجهود للنجاح في كل مرحلة والفائدة المترتبة عن كل منها، كما يبرر تحمل المزيد من التكاليف بسبب متطلبات كل مرحلة من مراحلها.(2)

أما الدكتور "عبد الغني عماد" فيعتبر أن التكامل هو "جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.(3)

¹ - مصطفى ينون، اتجاهات الرأي العام الجزائري نحو وحدة المغرب العربي دراسة ميدانية (1994-1995)،

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 18.

² - محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأسس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990، ص 228.

³ - عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999، ص 65.

وبناءً لما ذكر من قبل، يمكننا تعريف التكامل كما يلي: " العملية التي تتضمن تحويل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.

2- التفرقة بين التكامل وبعض المفاهيم المشابهة له

إذا كان التكامل هو عبارة عن مسار من أجل توحيد سياسات الدول في كافة المجالات، عن طريق تكوين آلة مؤسساتية مشتركة تنتقل إليها صلاحية اتخاذ القرارات وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تنصهر فيها الولاءات الوطنية، فإنه يختلف عن المصطلحات الشبيهة للتكامل في الشكل والمحتوى.⁽¹⁾

أ- التحالف: هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر، أو أخطار مشتركة، أو لتحقيق أغراض معينة، فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً موجه ضد وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطراً على دول التحالف، وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف ومصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة، وتحدد طبيعة واستمرارية هذه المصلحة المشتركة وجود التحالف وقوته، إذا أن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف إذن فالدوافع لقيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف، فعلي عكس التكامل فإن التحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي تكون له قدرة على اتخاذ القرارات في كافة المجالات مما يؤدي إلى تحويل الولاء إلى هذه المؤسسات الجديدة.⁽²⁾

ب- التنسيق: هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن التنسيق

¹ -بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 12.

² - المرجع نفسه، ص 13.

ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق عن عملية التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتاً عكس التكامل.⁽¹⁾

ج-الجهوية: أما الجهوية فهي عبارة عن مصطلح ومفهوم يرتبط برقعة جغرافية محددة يمكن أن يكون في بعض الأحيان عاملاً مهماً في تكوين الدول وبروز الروح والإحساس الوطني، ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حالياً سواء كانت دولية أو جهوية (منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية) والأساس الجوهري هو أن للمتغيرات الجغرافية دور هام في التأثير على تصرفات الدول وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على الجهوية كوسيلة لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية والجهوية هي عبارة عن حل وسط أو منتصف الطريق بين الحكومة للعالمية والدولة الوطنية المستقلة، وهي عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين، وهي عبارة عن شكل من أشكال مراقبة القوى الجهوية تستعملها أحيانا القوى العظمى لفرض هيمنتها.⁽²⁾

د-التعاون: هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل حتماً إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي، أو السياسي أو العسكري.

هـ- التعاون الاقتصادي: يعرف على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي إلى بناء مؤسسي، فالغرض هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.

¹ -خليفة مورا، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة الماجستير في

القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 43 .

² -بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 13.

وهناك من يرى بأن التعاون الاقتصادي يتضمن الترتيبات الهادفة إلى التقليل من التمييز، ومثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي الدولي أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.⁽¹⁾

ثانيا: مقومات التكامل:

هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها للدخول في مسار التكامل، إذ تعتبر من عوامل الرئيسية لنجاحه و تشمل مقومات جغرافية و اجتماعية، قيمية ومصالحية ويمكن إيضاحها فيما يلي:

1-الجوار الجغرافي: إن التواصل الجغرافي يعتبر أساس التعاون، والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية، وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا وبالأخص المنطقة المغاربية، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول المغاربية، ولكن ونحن بصدد الحديث عن الدول العربية فإننا أمام مفارقة كبيرة حيث أنه إذا كان من المعروف أن الجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز - طبيعيا- المبادلات في ما بينها أو ما يسمى التجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي كتل أو تجمع تأسيسي بينها، وهذا هو حال العديد من المناطق في العالم، وفي مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هيكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا، بالمقابل يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار بلجوتها إلى افتعال كل الحواجز، والموانع الممكنة للحيلولة دون

¹-خليفة موراد، مرجع سابق، ص 43.

تسهيل هذا السلوك والمفارقة هنا هي أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة فهي منغلقة تجاه بعضها البعض.⁽¹⁾

ورغم أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية لما يوفره من تسهيلات للاتصال والتبادل فإن التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي جعله وصل إليه المجتمع الدولي وصل إليه المجتمع الدولي جعله أضيق من أن يكون أساساً للتجمع والتكامل الاقتصادي.

2-التجانس الاجتماعي: يقصد بالتجانس الاجتماعي التقارب و التشابه في القيم الاجتماعية، مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية، والتجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية وإلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل كخصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث، الدين، بالإضافة إلى التجانس في الهوية وفي الأهداف السياسية الخارجية⁽²⁾.

وعلى هذا المستوى تملك الدول العربية من عناصر ما يجعل أي مشروع تقوم بإنجازه - ولو نظرياً- أكثر قابلية للنجاح، ففي أوروبا مثلاً نجد أنها متعددة شكلت دائماً بؤرة لصراع تاريخي ذي طابع تناحري بين قوميات وثقافات ولغات متنوعة ومتعددة ومع ذلك نجحت في ترسيخ وتعميق عملها المشترك والذي تحقق في نهاية القرن الماضي مع انطلاق اليورو، وبالتالي فهي تجربة رائدة يمكن الأخذ بها.⁽³⁾

3-تشابه القيم: (نخبة متقاربة الأهداف): إن تشابه القيم هو تقاسم أو اشتراك صناعات القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية **Bélief system**.⁽⁴⁾ ، فإن الدخول في العملية التكاملية يتطلب بالإضافة إلى ما ذكر إلى توفر دول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات والأهداف المتقاربة، وهو ما يوفر الإرادة السياسية الضرورية لانطلاق

¹ - مولة عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبية، المستقبل العربي، العدد

262، ديسمبر 2000، ص 65.

² - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 17.

³ - عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 64.

⁴ - خليفة موارد، مرجع سابق، ص 50.

العملية⁽¹⁾، ويكون التشابه في القيم والمعتقدات في طبيعة النظم سواء كانت الرأسمالية أو الاشتراكية أو اقتصاد مختلط، حتى يسهل ذلك من تحقيق المراحل المختلفة لعملية التكامل وبدون ذلك لا يمكن أن يكون لهذه النخب أية فائدة في الضغط على حكوماتها من أجل الإسراع أو تكثيف عملية التكامل.⁽²⁾

4-المصلحة المشتركة: إذا كانت الدول تدخل عملية التكامل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف وبطريقة عادلة نسبياً إذ يجب في النهاية أن يكون لجميع الدول الأعضاء في التكامل مصلحة محققة، وهذا لا يمكن أن يعني أن الاستفادة متساوية بالنسبة لكل الدول في أي مجال من المجالات، فقد تستفيد دولة أكثر من غيرها في المجال الاقتصادي، لكن هذا الغير يستفيد أكثر منها في الجانب الأمني أو السياسي أو الاجتماعي⁽³⁾.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة⁽⁴⁾.

5-العلاقات التاريخية الودية: إن وجود علاقات تاريخية جيدة، توفر نوع من التبادل ويسهل كثيراً من تحقيق العملية التكاملية بين الدول هذا إذا لم يكن هذا من بين العوامل الضرورية لنجاحها، فالدول والنخب والحكومات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار من التفاهم و الوُدّ والذي يمتد حتى

¹ - لبيب شفير، مرجع سابق، ص 841.

² -بوقارة حسين، المرجع نفسه، ص 17.

³ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 18.

⁴ -أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

2000، ص72.

إلى العلاقات التاريخية لأن المجتمعات عادة ما تبدى تحفظاتها تجاه بعضها البعض إذا كانت العلاقات التاريخية بينها مليئة بالحروب والأزمات.⁽¹⁾

6- التكاليف المرتبطة بعملية التكامل: إذا كان لعملية التكامل جانب مرتبط بتحقيق مصلحة وفائدة جميع الدول المعنية فإنها كذلك تنطوي على جانب التكاليف وعليه يشترط لنجاح مسار التكامل أن تكون تكاليفه أقل نسبياً من فوائده وأرباحه، فالتأخر البريطاني في دخول السوق الأوروبية المشتركة كان أساسه الخسارة الفادحة التي كانت من الممكن أن تمس القطاعين الفلاحي والصناعي في بريطانيا.

7- التأثير الخارجي: كان هذا العامل إلى وقت قريب مهمش من قبل دعاة التجارب التكاملية الجهوية، وللتأثير الخارجي جانبين رئيسيين:

- الجانب الأول: يتمثل في عدم معارضة الدول للقوى الكبرى على الساحة الدولية، خاصة تلك التي لها تأثير على دول التكامل، (الولايات المتحدة الأمريكية، السوق الأوروبية المشتركة) - أما الجانب الثاني: فيتمثل في وجود خطر مشترك على دول التكامل (الخطر الشيوعي على دول السوق الأوروبية المشتركة) فهذا الخطر كان من بين المبررات التي دفعت إلى تكوين هذه التجربة التكاملية⁽²⁾.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل:

إن عملية توحيد الدول و الكيانات و الوحدات السياسية الوطنية مرت بعدة محطات تاريخية، كان من أقدمها المدرسة الدستورية، التي دعت الى توحيد الدول عبر شكلين إثنين ، الاتحاد الكونفدرالي و الفيدرالي ، تبعتها المدرسة الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية و من روادها دافيد متراني **David Mitrany** و التي ركزت على الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لكل الشعوب العالم عبر تجاهل الحدود الجغرافية بين الدول و تكوين منظمات و أجهزة دولية مهمتها الأساسية،

¹-بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 18.

²- بوقارة حسين، مرجع سابق ، ص 19.

التركيز على نشاطات و وظائف مختلفة في مجال معين يؤدي الى إحداث أنواع متشابهة من التكامل و التعاون في مجالات أخرى.

و أخيرا المدرسة الوظيفية الجديدة و الذي كان من روادها الأوائل هاس و دويتش، حيث نقر بوجود مصالح مختلفة للدول و لكن غير متناقضة و أن هذا الاختلال هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول و بالتالي يدفع الى عملية التكامل بين الدول و يسهل عمليات التبادل بينها، و سوف نتطرق الى كل هذه النظريات على النحو التالي :

أولا : النظرية الدستورية

ظهرت المدرسة الدستورية في حقبة زمنية أتسمت ببروز دور الدولة كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية، وهذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، أي المرحلة التي تبلور فيها الفكر الدستوري.

لقد سعت المدرسة الدستورية إلى الاهتمام بالظاهرة التكاملية على أساس المنهج الدستوري دون مراعاة الجوانب الأخرى، بمعنى أن التركيز سيكون على المنطلق الفوقي المتمثل في اتفاق أو معاهدة، وتكون هذه الأخيرة بمثابة حل لتنظيم المجتمعات الدولية، ونشر السلم، وهذا يتوقف على دور الإرادة السياسية التي تتسم بالسلوكات العقلانية المنطقية.

ترتكز هذه النظرية على أسس التالية :

أ - توافر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة: تفرض هذه المدرسة بأن التوجه نحو التكامل أو الوحدة يتم انطلاقا من رغبة القيادات السياسية في ذلك، سواء كانت فدرالية أو كونفدرالية، وينتج عن ذلك قبول هذه القيادات بمبدأ التنازل عن السلطة وبمبدأ المشاركة في السلطة، إذ يشترط المنهج الفدرالي والكونفدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها وصلاحياتها لأجهزة الاتحاد الجديد⁽¹⁾.

¹-بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 33.

ب- القبول بالمشاركة في السلطة: من خلال هذا العنصر يمكن للدول أن تتنازل طوعا عن بعض سلطاتها لصالح السلطة المركزية الاتحادية، وتقبل هذه الأخيرة المشاركة في إدارة الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد.⁽¹⁾

ج- عقلانية السلطة: يقصد بعقلانية السلطة أن تقوم السلطات الحاكمة في الوحدات السياسية الأعضاء، باختبار قراراتها، بناء على عملية حسابية دقيقة حول الجوانب السلبية و الايجابية لعملية التكامل⁽²⁾.

يتجاذب المدرسة الدستورية تياران رئيسيان: الفيدرالية و الكونفدرالية.

1- التيار الكونفدرالي :

وتنطلق هذه النظرية من ضرورة بناء التكامل، وتحقيق الوحدة بين الدول انطلاقا من المستوى السياسي، بحيث يصبح العامل السياسي متغيرا مستقبلا ترتبط به باقي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في عملية التكامل⁽³⁾.

تعتبر الكونفدرالية أسبق من الفيدرالية، وهي دائما تعني بعدد من الدول داخل اتحاد واحد، وهذا بالإبقاء على نظامها الداخلي مستقلا والإبقاء على الاستقلالية، في المجال الخارجي كذلك والشيء المهم الذي يجمعهم هو وجود اتفاق مشترك⁽⁴⁾.

ويتم بناء الاتحاد في هذا المجال لعدة أمور:

- حل الخلافات والمشاكل بالطرق السلمية.
- ضمان الدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية، وهذا بواسطة التعاون العسكري والدبلوماسي.
- شعور كل طرف من الأطراف المشكلة للاتحاد بحاجة لبعضها البعض، لاسيما في حالة الأزمات.⁽¹⁾

¹- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية ، الرباط ، دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص 283.

²-بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 33.

³- ناصف يوسف حتى ، المرجع نفسه ، ص 282.

⁴ - Henriche non, Treitschre, The theory of international relations selected texts from Gentil to

Treitschke (George Allenet unorin) london Great Britain, 1970, p130

فتعتبر الكونفدرالية عن مجموعة من الدول السيدة والمستقلة حولت بموجب معاهدة ممارسة جزء من صلاحياتها (الشؤون الدبلوماسية والدفاع) لسلطة كونفدرالية⁽²⁾. وعلى رأس هذه الكونفدرالية توجد هيئات مشتركة ولكنها جزئية محدودة لا تخضع بأكثر من تنظيم بعض الأغراض كتنسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء، أو تنظيم مسائل الدفاع بين هذه الأخيرة وحل الخلافات بينها وبين الدول الأجنبية بالوسائل السلمية، وسلطتها لا تتعدى تقرير السياسة العامة للكونفدرالية حسب ما قرره معاهدة الإنشاء، ولا تملك الوسائل التنفيذية المادية التي يمكن لها أن ترغم الدول الأعضاء تنفيذ قراراتها⁽³⁾.

فالكونفدرالية تبقى على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية التي تختلف من تنظيم كونفدرالي إلى آخر، كما هو الشأن بالنسبة للفدرالية فإن الكونفدرالية تنطلق من مسلمة رئيسية وهي توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها لعملية التكامل وفق هذا المنهج⁽⁴⁾. ويعتبر البعض على أن الاتحاد الكونفدرالي أنه اتحاد استقلالي أو التعاهدي والغرض من قيامه هو رغبة الدول المكونة له في المحافظة على استقلالها ومنع الحروب بينها والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية في المجال الدولي⁽⁵⁾.

تؤكد الكونفدرالية على ضرورة توفر الإرادة السياسية، وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمر، وكذا أخذها للشكل التنسيقي التنظيمي للسياسة الخارجية أو الأمنية لمجموعة من الدول تربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية دون أن تتسحب من قطاعات أخرى في العلاقات الدولية⁽⁶⁾. وتكون القاعدة العامة هي الاجماع في إصدار القرارات ويمكن إصدار بعض القرارات

¹ -Ibid, p 331.

² - Yves, la coste , Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, paris, 1993, p 474.

³ - أحمد سرحال، القانون الدستوري والنظم السياسية: الإطار والمصادر، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 68.

⁴ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 33-34.

⁵ - محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، دار العرب للنشر والتوزيع وهران، الجزائر، 2002، ص 142.

⁶ - ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 283.

بالأغلبية المطلقة ولا بد من اتفاق الدول الأعضاء المسبق على كيفية تطبيق هذه القاعدة واستثناءاتها وذلك بالنص عليها في وثيقة الاتحاد أو ما يسمى ميثاق المنظمة أو المؤتمر أو جامعة الدول⁽¹⁾.

يعتبر الاتحاد الكونفدرالي من أضعف درجات التكامل والاندماج والارتباط بين الدول لعدة أسباب نذكر منها:

- أنها تقوم على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء.
- العلاقة بين هذه الوحدات تحكمها نصوص المعاهدة المنشأة للاتحاد الكونفدرالي.
- العلاقات الخارجية بين دول الاتحاد ودول خارج هذا الاتحاد، يحكمها مبادئ وقواعد القانون الدولي العام.
- العلاقات الداخلية في الاتحاد تربط مواطنيها بدولتهم الأصلية و بالتالي لا وجود لكيان جديد في هذا المجال الداخلي.
- المؤسسات المنشأة عن طريق الاتحاد الكونفدرالي لا تكون سلطتها فوق الدولة، وصلاحياتها محددة من خلال المعاهدة المنشأة للاتحاد⁽²⁾.
- ومن الأمثلة على الاتحادات الكونفدرالية نجد:
- الكونفدرالية الجرمانية المقامة عام 1815 والتي استمدت حتى 1866 لتحل محلها كونفدرالية الألمانية الشمالية، والتي تحولت بدورها إلى دولة فدرالية سنة 1871 لتواصل تطورها إلى أن تصبح دولة متحدة عام 1934.
- أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شكلت كونفدرالية ما بين عامي 1778-1787 لتتحول بعد ذلك إلى فيدرالية.

¹ - على محمد شمس، العلوم السياسية، الجماهيرية الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1982، ص

143.

² - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 34.

- ونفس التجربة عرفت سويسرا التي بقيت كونفدرالية حتى عام 1848 تاريخ صدور الدستور الذي تحولت بموجبه إلى فدرالية مع احتفاظها بالتسمية الرسمية القديمة.⁽¹⁾

خلاصة القول أن الاتحادات الكونفدرالية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة وعقلانية السلطة ولا تؤدي الكونفدرالية إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد، بل تبقى على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في مختلف الميادين فإن الاتحادات الكونفدرالية يمكن أن تتحول إلى اتحادات فدرالية .

إن فالكونفدرالية هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها ممارسة مهامها.⁽²⁾

2-التيار الفدرالي:

تعد الفيدرالية أحد أهم أشكال الدول والكيانات المركبة في العصر الحديث، حيث تقوم وتقوم العملية الاتحادية حسب هذا النمط على الاندماج الدستوري شبه الكامل بين الوحدات الأعضاء في العلمية.

ومن هذا المنطلق يعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها " نظام يربط بين الجماعات أو المدن أو الجهات أو الدول بموجب اتفاقيات مشتركة تسمح بمزاولة تحقيق مشترك للأهداف السياسية والاقتصادية أو العقائدية ⁽³⁾ .

يهدف هذا الاتحاد إلى تدوير سياسة الدول المندمجة في سياسة واحدة، ولكن ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الفيدرالي، فالفيدرالية عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر، يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد، كما يحدد صلاحيات واختصاصات كل من الحكومة المركزية أو الفدرالية والحكومات الجهوية أو الدول الأعضاء في

¹ - ولد أمير إبراهيم، إشكالية الوحدة المغربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989 - 1999، رسالة

ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2008، ص 53.

² -بوقارة حسين، المرجع نفسه، ص 33

³ -André Akoun et pierre Ansart dictionnaire de sociologie, le Robert, seuil, p 222.

الاتحاد، ويؤدي هذا الاتحاد إلى ذوبان الشخصية القانونية الدولية للأعضاء في شخص قانوني دولي جديد يمثل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى فإن هذا النظام الاتحادي هو شكل من أشكال أنظمة الحكم الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الإقليمية بحيث يتصرف كل منهما مستقلاً عن الآخر في حدود الاختصاص الذي حدده الدستور والذي لا يمكن تغييره إلا بموافقة الطرفين. ويلاحظ أن الفيدرالية تسعى إلى اتحاد حقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع الترتيب اللازمة لتنظيم هذا العمل من الناحية الإجرائية، وذلك بهدف ضمان استمرار وصيانة هذا الاتحاد، الذي يسعى إلى الاستغلال المعقلن للإمكانيات المتوفرة والاستفادة من التنوع الذي يوفر ويؤمن الحصول على الحاجات، بتكاليف أقل كما يقلل من أعباء تعدد الأجهزة، هذا فضلاً عن إزالة الحدود مما يسهل الحركة التجارية، ومن ثم يوسع ويثري السوق الداخلية، أو بعبارة أشمل إتاحة فرص أكثر لصالح التطور التنموي وتوثيق الروابط ، عبر تحديد صلاحيات الدولة الفيدرالية المقننة في الدستور والتي تستند إلى إحدى الهيئات الاتحادية مع إمكانية حصول العكس⁽²⁾.

كما تملك الدولة الفيدرالية حق إصدار القوانين الوطنية النافذة على جميع رعايا الدول الأعضاء عملاً بالقاعدة التي تقول: "إن القانون الاتحادي ينسخ قانون الدويلات ويتقدم عليه"⁽³⁾.

أهداف الاتحاد الفدرالي:

¹ - أحمد سرحان ، مرجع سابق، ص 67.

² - أحمد سرحان ، مرجع السابق ، ص 64 .

³ - المرجع نفسه، ص 36.

هناك من يرى أن هدف الإتحاد الفدرالي يكمن أساساً في تحقيق الوحدة عن طريق جمع مختلف الأطراف المعنية، ليصبحوا في الأخير دولة واحدة قوية على جميع المستويات، ولها مكانة مرموقة على المستوى الدولي.

و من هنا يمكن ايجاز أهداف الفدرالية فيما يلي:

- توسيع مجال الحرية لتشمل الاعتراف بالأطراف الأخرى داخل المجتمع سواء كأفراد أو جماعات والعمل على توسيع مجال الاتحاد أو المجتمع.
- احترام الآخرين وشخصيتهم الوطنية والعمل على ترقية ذلك بأدوات قانونية وتنظيمية.
- التنوع الطبيعي للمجتمع والقبول به والعمل على ترقيته.
- الحفاظ على الاستقلالية في إطار عمل وحدوي تكاملي.
- تقسيم السلطة بصورة متوازنة بين مختلف الأجهزة وعلى جميع المستويات، بحيث تمنع احتكار القوة (1).

الفرق بين الفدرالية والكونفدرالية:

رغم أن كل من الفدرالية والكونفدرالية يشكلان ما يسمى بالمدرسة الدستورية للتكامل والاندماج، فإنهما يختلفان من حيث الهدف، الشكل، والمضمون، وتتجلى هذه الاختلافات في المجالات التالية:

- 1- إذا كانت الفدرالية تقوم على أساس دستور ملزم لكل أطراف الاتحاد الفدرالي ويحدد شكل وطبيعة هذا النظام كما يحدد اختصاصات كل من الأجهزة المركزية واختصاصات الدول الأعضاء، فإن الاتحاد الكونفدرالي يقوم على أساس معاهدة مبرمة بين الدول الأعضاء تهتم أساساً بتكوين بعض الأجهزة المشتركة.

¹ -Pentland .c , Functionalism and theories of international political integration, in Groom. Ed
Functionalism theory and practice in international relation . London, university of London Press,
1975, p 10.

2- في النظام الفدرالي تتصهر سيادات الدول الأعضاء في سيادة واحدة وهي سيادة الشخص القانوني الدولي الجديد، وبالتالي العلاقات بين الدول الأعضاء تتحول من علاقات بين أشخاص القانون الدولي الى علاقات بين أشخاص القانون الداخلي، بينما في النظام الكونفدرالي تحافظ الدول الأعضاء على سيادتها واستقلالها، و لا تؤدي معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد⁽¹⁾.

3- في النظام الفدرالي هناك مبدأ المشاركة الذي يؤدي الى إنشاء برلمان فدرالي مزدوج الغرفة يحقق التمثيل العادل والنسبي لدول الأعضاء، بينما في النظام الكونفدرالي لا يوجد برلمان مركزي وإنما توجد تلك الأجهزة التي أنشأتها معاهدة الاتحاد والتي يكون التمثيل فيها للحكومات والدول وليس للأشخاص.

4- إذا كان النظام الفدرالي يحتوي على محكمة فدرالية عليا تهتم بالنظر في كل النزاعات والمسائل ذات الطبيعة الدستورية ولأحكامها قوة الإلزام، بينما في النظام الكونفدرالي النظر في الخلافات التي يطرحها تطبيق المعاهدة يعود إلى الدول الأعضاء وأي خلاف بين الدول في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى انسحابها لأن معاهدة الإنشاء تبيح ذلك.

5- في النظام الفدرالي يكتسب المواطنون مواطنة جديدة وهي مواطنة دولة الاتحاد الفدرالي بينما يحتفظ مواطنوا الاتحاد الكونفدرالي بمواطنة دولتهم الأصلية لأنه أصلا لا يؤدي إلى تكوين كيان قانوني جديد⁽²⁾.

ثانيا: النظرية الوظيفية الأصلية

لقد كان للظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظيم في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي وفي هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامه دافيد

¹ -بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 42.

² -بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 43.

متراني⁽¹⁾، فالوظيفيون الانتقائيون **Eclectic Functionalist** وهم الاتجاه السائد في العلوم السياسية تدور تساؤلاتهم حول الوظيفة التي يؤديها حزب سياسي أو منظمة دولية أو مسؤول سياسي⁽²⁾.

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفة" كمصطلح مجرد أو كمعنى لبناء نظري معين، كما يرجع تباين تعاريف المصطلح إلى نوعية استخدامه في تخصصات علمية مختلفة من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى⁽³⁾.

ويمكن تلمس بدايات الاتجاه الوظيفي في كتابات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع حيث ظهر هذا الاتجاه في كتابات كل من "أوكست كونت **August Conte** و"دوركهايم **Durkheim** و"ميرتون **Murton** ليتبلور أكثر في ثلاثينات القرن العشرين على يد الأنتربرولوجيين من أمثال "رادكليف براون **Radclef Brwan** و"مانيلوفسكي **Manilovski** و"رالف لنتون **Linton** وذلك بعد التأثير الذي مارسه العلوم البيولوجية على علم الاجتماع، ولقد استعار علماء الاجتماع مفهوم الوظيفية من لغة علم الأحياء، حيث أقام بعض العلماء الاجتماع مماثلة عضوية بين الجسم الحي والمجتمع⁽⁴⁾.

و يمكن اختبار بعض التعاريف الخاصة للوظيفية في هذا المجال كآتي :

يرى هوراس كالن "**kallen Horace**" يرى أن: "المعاني المحددة للوظيفية تتمثل في الانتقال والأنماط الدينامكية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق"⁽⁵⁾

¹ - بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007،

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 11.

² - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، 1985، ص 270.

³ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 65.

⁴ - إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، ، 1998، ص 94.

⁵ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 65.

يرى الأنثروبولوجيين مثل رادكليف براون و رالف لنتون و مالمينوفسكي و اميل دوركايم أنها: "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام والوظائف التي تؤديها تلك البنى، يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أراد أن يستمر النظام". وهناك من يقول أن "مصطلح وظيفة و وظيفي **Function, Fuctional** له معاني متعددة، ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي ، وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمتغير ما، هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير، ونحن نتستخدم كلمة وظيفية بهذا المعنى ونقول: "إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع"⁽¹⁾

أما تعريف مصطلح التكامل الوظيفي **Functional Integration** الذي يعني "تحقيق التكامل بين الدول اقتصادياً، أو اجتماعياً أو زيادة درجة التعاون بين الدول لتخطي الإقليمية - المنطقة الجغرافية المحددة- نحو العالمية"، لذلك فإن نظرية التكامل الوظيفي تقوم على إيجاد نمط من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الدول لتفادي الحرب والنزاع، وذلك بتعزيز التعاون الذي يخدم مصالح هذه الدول⁽²⁾.

لكن الوظيفية ليست نظرية فقط، بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية ألا و هو الرخاء الإقتصادي و الإجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول و إدخال تعديلات اقتصادية و اجتماعية واسعة النطاق، بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و تدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي⁽³⁾.

مرتكزات النظرية الوظيفية

يؤكد دافيد متراني **David Mitrany** و هو أحد رواد النظرية أن المنهج الوظيفي يهدف الى ربط فكرة السلطة بوظيفة معينة، و هذا على عكس المفهوم التقليدي الذي يربط السلطة و السيادة بإقليم أو منطقة جغرافية معينة ، وهنا يكمن الاختلاف بين الوظيفية التقليدية و الوظيفية الجديدة، و

¹ - المرجع نفسه ، ص 66.

² -عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003، ص 165.

³ - خليفة موراد، مرجع سابق ، ص 07.

على هذا الأساس يرى متراني بأنه مهتم بالظروف والشروط الضرورية لتوفير الأمن و السلم و تفادي الحروب و الأزمات في العلاقات الدولية⁽¹⁾

ويقول متراني الذي برز إنتاجه بشكل رئيسي خلال سنوات الحرب "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير سياسية التي تواجه الحكومات ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن والحالة هذه إنجاز التكامل الدولي، وإن تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي في هذا الحقل"⁽²⁾

وينصح متراني بالتخلي عن فكرة التكامل الإقليمي أو الجهوي لأن ذلك يؤدي إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجهوية على حساب البنية التنظيمية الدولية، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية⁽³⁾.

مما سبق يمكن تلخيص المرتكزات النظرية الوظيفية فيما يلي:

أ- يذهب الوظيفيون إلى ضرورة تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية والتي تقوم أساسا على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبشرية كلها⁽⁴⁾. فيرى "نورمان أنجل Norman Angell" أن النظام الدولي للدول القومية أعمى الناس عن احتياجاتهم الحقيقية في الرفاهية فقد أعطاهم مجموعتين من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء إلى الدولة الوطنية المستقلة، وتتطلب الدفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية والأخرى منبثقة من الحاجات

¹ - بوقارة حسين ، مرجع سابق ، ص 45.

² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 270.

³ - بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 47.

⁴ - عبد الوهاب بن خليفة، المشروع التكامل في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996، ص 27.

الإنسانية البسيطة كالصحة، والسكن والنقل، وتركيز الوظيفة يكون على المجموعة الثانية التي عليها التكامل⁽¹⁾.

ب- تركز النظرية الوظيفية على مبدأ التعاون الذي يبدأ من جوانب السياسة الدنيا المتمثلة في المسائل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والفنية، والتي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي وقضايا ذات أهمية ايدولوجية ورمزية⁽²⁾.

ج- يؤكد الوظيفيون الأصليون أن أساس مشكلة السيادة لا يمكن أن ينقل من الدولة القومية إلى مؤسسات دولية عن طريق الوثائق الدبلوماسية بل يجب أن يتم ذلك من خلال الوظيفة ويتم ذلك بواسطة تحويل الاختصاص من الدولة القومية إلى الجهاز الدولي الذي انشيء خصيصا للقيام بنشاط معين في مجال من المجالات وعن طريق تحويل الاختصاص يتم التنازل عن جزء السيادة القومية لصالح المنظمات الدولية في مجال معين، وتدرجيا يمكن تحويل كل السيادة الوطنية لفائدة أجهزة دولية مما يساعد في مرحلة متقدمة من تكوين الحكومة العالمية⁽³⁾.

ويضيف أنه لا ينبغي تقييد هذه المنظمات بقواعد قانونية جامدة، وبطرق وأنماط تسيير وإدارة محددة مسبقة، فطبيعة الوظيفة هي التي تحدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها⁽⁴⁾.

د- إقامة مجتمع مسالم وهذا عن طريق التعاون وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء موثيق، لأنه بفضل هذا التعاون سوف يخلق شبكة مكثفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المتداخلة والمتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية⁽⁵⁾.

منهج الوظيفة الأصلية:

يقوم المنهج الوظيفي للتكامل والاندماج الدولي على مبدأ التعميم و الانتشار **Ramification**، الذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي إلى خلق مجالات أخرى لهذا

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 70.

² - ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 277.

³ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 50.

⁴ - ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 277.

⁵ - المرجع نفسه، ص 276.

التعاون.⁽¹⁾ إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى. وهو هنا يعتقد أن مثل هذه النشاطات لاسيما عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية و تدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي إذ أن إنتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل، حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمرا ضرورياً⁽²⁾. كما نجد هنا الانتشار قد يؤثر في إنشاء منظمات جديدة تمس اختصاصات وخدمات جديدة، وهكذا تستمر العلمية وتتوسع حتى تصبح شاملة لجميع مجالات الحياة⁽³⁾.

وحسب هذا التحليل فإن مشكلة السيادة والولاء سوف ينتقل شيئا فشيئا من الدولة القومية إلى هذه المنظمات الدولية المختصة، ومع مرور الوقت تتلاشى الدولة القومية وتتجسد فكرة المجتمع الدولي **World Community**.⁽⁴⁾

فالإحساس القومي سيفقد قوته مادام أن الدولة القومية في معظمها أصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات الأفراد، وفي المقابل نجد هذه المنظمات الدولية تحل محلها في أداء هذه الوظيفة، وعليه فمع مرور الوقت نجد الأفراد وبطريقة عفوية ينقلون ولائهم من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية بحكم أنها هي التي أصبحت تلبي لهم طلباتهم واحتياجاتهم المختلفة.⁽⁵⁾

انتقادات النظرية الوظيفية الأصلية

يمكن تلخيص أهم الانتقادات على النظرية الوظيفية في الآتي:

1- إن تحليل النظرية الوظيفية للأسباب التي تدفع إلى الصراع والحرب في المجتمع الدولي، يعد تحليلا قاصرا لأنه لا يبرز كافة الحقائق المعقدة المتداخلة التي يؤدي تفاعلها إلى وقوع الحرب،

¹ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 54.

² - جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 270-271.

³ -D. Mitrany, working peace system, USA, Quadrangle Books, 1996, p27.

⁴ -R. Harrison, Europe in question, London, George Allen and Unwin Ltd, 1974, p 29.

⁵ - مصطفى ينون، مرجع سابق، ص 36.

فالنظرية الوظيفية تركز على بعد واحد فقط في تحليلها لأسباب الحرب، وهو البعد الاقتصادي أو بعبارة أكثر تحديدا فهي تنظر إلى الشعور بالغبن والاستغلال الاقتصادي على أنه هو الذي يحرك الدول في اتجاه الحرب والصراع، بينما هناك عوامل أخرى تتمثل في حب السيطرة و التفوق وراء الحروب.(1)

2- لم يأخذ دافيد متراني بعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول وفي قوتها وفي إمكانياتها وفي التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة، ومن هنا لم يأخذ كذلك بعين الاعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة، فمن المستحيل أن يكون الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤسسات هو نفس الدور الذي تلعبه النشاد مثلا وما هي المشاكل التي تترتب عن هذا الاختلاف(2).

3- إن التجارب الدولية في قطاع الاندماج الوظيفي لم تؤكد الافتراض الذي تقوم عليه النظرية الوظيفية، والذي يقول بأن التعاون في مجال معين يخلق و بصورة تلقائية الحافز على توسيع إطار هذا التعاون في مجالات وظيفية أخرى ، و بالتالي فإنه متى بدأت هذه العملية الاندماجية فإنها لن تتوقف حتى تستكمل معالمها النهائية وتحقق أهدافها كاملة، ومن أهمها اختفاء الصراعات السياسية بين الدول، وحلول علاقات التعاون والتضامن الدولي محلها(3).

4- إن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة أضحت عملية صعبة ومستحيلة، فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فإن النزعة القومية والوطنية بعد الحرب العالمية الثانية كانت أقوى بكثير من أي مؤشر آخر في العلاقات الدولية(4).

5- إن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية.

¹ - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 370.

² - بوقارة حسين ، مرجع سابق ، ص 56.

³ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص 371.

⁴ - بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 57.

6- بالإضافة إلى ما ذكر فإن مفهوم الانتشار أو التعميم غير متفق على معناه بين الباحثين، كما أن حوافز أو المراحل الانتقالية نحو التكامل كلها موضوعات غير متفق عليها، وربما يعود ذلك كله إلى الخلاف حول دور عوامل الاتفاق والإكراه في تحقيق التكامل⁽¹⁾.

ثالثا : النظرية الوظيفية الجديدة Neo-Functionalist Theory

ظهرت هذه النظرية إلى الوجود على اثر الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية، والتي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب وكذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية.

ولقد برز طرح الوظيفية الجديدة مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي وتزامن مع ظهور التجربة التكاملية الأوروبية.

فقد حافظ الموظفون الجدد على الركائز الأساسية للطرح الوظيفي مثل ضرورة الارتكاز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وضرورة اعتماد المرحلة لتحقيق التكامل، ثم حاولوا تجنب الانتقادات التي وجهت للوظيفيين الأصليين ليقدّموا لنا تصورا نظريا يقوم على منهج علمي نسقي قابل للتجربة والتطبيق، ويعتبر الموظفون الجدد من أبرز وأهم المسالك التنظيرية في مجال التكامل حيث اهتموا أساسا بالتكامل الجهوي بدل التكامل الدولي كما يطرح عند الوظيفيين الأصليين⁽²⁾.

1-كارل دويتش K. Deuth:

يعتبر دويتش من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي **Regional integration** خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمت في أوروبا الغربية، وقد تجلت مساهمة دويتش بصفة خاصة في تطوره لنظرية الاتصالات الاجتماعية **Communication Social**.⁽³⁾ التي تتم بين مختلف فئات المجتمع الواحد، أي في إطار الدولة الواحدة، حيث كان قد

¹-جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 303.

²-مصطفى ينون، مرجع سابق، ص 37.

³-بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 62.

أقام دراسته على بعض مجتمعات أمريكا الشمالية، حيث يرى أن التكامل يشترط الاستعاب الاجتماعي والذي يعني به القبول المتبادل والشعور بالقرابة الناجمة عن كافة الاتصالات والمبادلات⁽¹⁾.

حيث يؤكد دويتش في قوله: "إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشوداً من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتتفصل عن بعضها بأرض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيها بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن لنا أن يطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد"⁽²⁾.

ويعتقد دويتش أن تكثيف وتيرة التبادلات والاتصالات يزيد من حظوظ نجاح عملية التكامل، كما يعتقد بإمكانية الاستدلال على درجة التكامل ووتيرته من خلال قيادة مجالات حجم التبادلات بين الأطراف المتكاملة⁽³⁾. وفي هذا الإطار نشر كتاباً سنة 1957 تحت عنوان "الجماعات السياسية ومنطقة شمال الأطلسي" **Political community and The North Atlantic Area** وفي هذا الكتاب درس بدقة كل المبادلات التي تمت بين دول هذه المنطقة وخرج بنتيجة أساسية مفادها أن هذه المنطقة هي الأكثر قابلية لأية تجربة تكاملية، وقد كان متأثراً في دراسته هذه بتجربة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC التي أنشئت في بداية الخمسينيات⁽⁴⁾.

2- أرنست هاس **E. Haas**:

بعد دويتش جاء هاس في نهاية الخمسينات ليضيف لبنة جديدة في صرح البناء النظري للوظيفة الجديدة، وبعد نشره لكتابين الأول في سنة 1958 بعنوان **The uniting of Europe**، والثاني في سنة 1964 تحت عنوان **Beyond the Nation state**، أصبح يعرف بأبي الوظيفة

¹ - إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسية الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، 1982، ص 290.

² - جيمس دورتي وروبرت بالسنغراف، مرجع سابق، ص 275.

³ - ولد أمير إبراهيم، مرجع سابق، ص 67.

⁴ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 63.

الجديدة و قد كان هاس متأثراً إلى درجة كبيرة بالتجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة⁽¹⁾. حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الاقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية.⁽²⁾

فيرى هاس أن الوظيفة الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، فهذه الطبيعة التنافسية للمصالح هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطريق والوسائل التي تخدم جميع المصالح.⁽³⁾

ويعتمد ارنست هاس في تحليله للتكامل على النظرية الجماعة أو الجماعات **Group Theory** والتي نوقشت مرتكزاتها وشروطها في الكتاب الذي ألفه هاس تحت عنوان "ما وراء الدولة القومية" **"Beyond The Nation State"** إذ يرى أن فهم الجماعات كبنى اجتماعية والمصالح الواضحة والمميزة وترجمتها إلى سياسة، دورها النظمي الكلي مقصور على الجوانب الوظيفية والسياسية.⁽⁴⁾

والنتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الجديدة والسياسات أو معارضتها بناء على حساب الربح.⁽⁵⁾

ينتقل هاس بعد هذا إلى المؤسسات التكاملية الرئيسية التي يجب حسب رأيه أن ينتقل إليها مركز اتخاذ القرار في مجموعة الدول المعنية بعملية التكامل، ويعتقد هاس أن الوسيلة الرئيسية لتدعيم هذه المؤسسات في هذا المجال تكمن في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة

¹ - المرجع نفسه ، ص 66.

² - ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، القاهرة، مطابع الطوبجي التجارية، 1993، ص 193.

³ - بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 66.

⁴ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 111.

⁵ - المرجع نفسه، ص 112.

التكامل، فهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار آخر، وهنا يرى هاس بأنه من المتوقع أن تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظراً لأن التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة والحصول على موارد مالية جديدة وتوسع في مجال الاستثمارات.⁽¹⁾

وبناء على ما ذكر يؤكد هاس بأن الخطوات العملية للتكامل والاندماج هي أصلاً ذات طابع اقتصادي لكن لها انعكاسات سياسية هامة تتمثل في قدرة هذه الجماعات على الضغط على الحكومات الوطنية من أجل التنازل التدريجي عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات التكاملية الجديدة.⁽²⁾

3- اتزيوني A.ETZIONI

بعد عدة دراسات قام بها اتزيوني حول مجموعة من المحاولات الوجودية عبر التاريخ تأكد أتزيوني أن من بين الشروط المسهلة للعملية التكاملية هي العصرية، بحيث يعتبرها شرط بنيوي لأي تجربة تكاملية، وعليه فإن الدول المتخلفة حسب رأيه لها حظوظ ضئيلة في التكامل، ويتفق مع سابقه في كون المجتمعات التعددية تشكل الأرضية المناسبة للتكامل.⁽³⁾

فقد قام اتزيوني بدراسة أربعة تجارب تكاملية وهي: فدرالية دول الكرايب **Federal Caribbean (1958-1962)** وجمعية الدول الاسكندنافية **Scandinavian Society (1953-1964)**، واتحاديات الجمهوريات العربية **Unions of Arab Republics (1958-1961)**، السوق الأوروبية المشتركة (1958-1964)، وقد توصل إتزيوني من خلال دراساته المقارنة إلى ما يلي:

الاتحاديات التي تتوفر على عدد ضئيل من النخب هي المرشحة للنجاح أكثر من الاتحاديات التي تتوفر على عدد كبير من النخب.

¹ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 67.

² - المرجع نفسه، ص 68.

³ - عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 31.

- افتقار اتحاد الجمهوريات العربية لنظام النخب **System-élitic**.
- إدراكه أن الاتصالات والمبادلات تلعب دور كبير في تدعيم مسار التكامل. وبعدها قام اتزيوني بتصنيف نظام النخب إلى ثلاث وهي:
- 1- **Utilitarian** منفعية: وهذا الصنف يحتوي على وسائل التأثير الإدارية والاقتصادية والتي تدعم إمكانية هذه النخب بالنسبة لاتخاذ القرارات.
- 2- **Identive** التعريف: ويعني احتواءه على وسائل التعريف الوطنية كالمعتقدات والقيم والحس المدني والسياسي، وكل ما له علاقة بالهوية الوطنية.
- 3- **Coercive** الإكراه: إذ تقتضي الضرورة أن تكون هذه النخب مسيطرة عليها، فإذا كان كل نظام نخبة يمتلك هذه المكونات ويحاول تدعيم موقعه منها فإنه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يدعم المؤسسات التكاملية المركزية.⁽¹⁾
- وفي تطرقه إلى الجماعات السياسية فأتزيوني يؤكد توفر مكونات لهذه الجماعات وهي:
- 1- المراقبة الفعالة والحقيقية بالنسبة لاستعمال وسائل العنف.
- 2- لها مركز اتخاذ القرار والذي بإمكانه التأثير على توزيع الثروة ونظام المكافآت داخل الجماعة.
- 3- لها مركز التعريف السياسي والثقافي والحضاري لأغلبية المواطنين.⁽²⁾
- 4- جوزيف ناي **Joseph Nye**
- لقد كانت لمشاركة ناي في إثراء الوظيفية الجديدة الأثر الكبير خاصة بعد انتقاده لكل من هاس و اتزيوني واصفاً كل مشاركات هؤلاء بالمبسطة والمحدودة المجال إذ ركزت في مجملها على تجربة السوق الأوروبية المشتركة⁽³⁾، ونظراً لاجتهاداته فقد أصبح ناي يلقب بأبي الوظيفية الجديدة، وذلك من خلال تنظيره للطرح التعددي **Multilateralisme** في العلاقات الدولية وكان من

¹ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 72.

² - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 73.

³ - المرجع نفسه ، ص 73.

أبرز نتائج هذا الطرح إطلاقه لنظرية الاعتماد المتبادل، وقبل هذا نجده قد قدم دراسة مهمة في مجال التكامل الجهوي، وركن على أهمية تطوير الآليات والميكانزمات التي من خلالها يمكن للعملية التكاملية أن تنجح، وفي هذه الدراسة نجده يبين أن الوظيفيون الجدد يعتمدون بالأساس على أربعة ميكانزمات وهي: (1)

1- آلية ربط الأعباء بين الدول الأعضاء.

2- ارتفاع حجم المبادلات.

3- تشكيل نخب جديدة.

4- تشكيل جماعات مهنية واقتصادية جديدة. (2)

وقد ركز ناي في دراسته على التجربة التكاملية في إفريقيا الشرقية، وهنا توصل إلى فرضية أساسية وهي أن التفريق بين السياسة العليا والسياسة الدنيا لا أساس له من الصحة، إذ أنه في بعض مناطق العالم الثالث يتحول الرفاه الاجتماعي وما يرتبط به من قضايا من مسائل السياسة الدنيا إلى مسائل السياسة العليا.

ولقد وضع ناي مجموعة من الشروط لنجاح أي تجربة تكاملية وهذه الشروط في حد ذاتها

مرتبطة بمؤشرات وميكانزمات التكامل وهي:

1- تجانس وتقارب الاقتصاديات **Asymmetry of economic equality**.

2- تماثل قيم النخب **Elite Values Complementary**.

3- التعددية **Pluralism** (التعددية السياسية).

4- إدراك المساواة في توزيع الفوائد **Perception of equity in distribution of benefits**.

بمعنى تجانس وتوحيد التصورات نحو عدالة توزيع فوائد التجربة التكاملية.

5- قدرة الدول على التكيف **Adaptive capacity of states**.

¹ - Josef nye , compring common markets revised neo-functionalism model, International organization. Vol.17.p 798.

² - مصطفى ينون، مرجع سابق، ص 44.

6- إدراك الظروف الخارجية **Perception of external conditions**.7- انخفاض تكاليف التكامل **Law exportable costs of integration**.⁽¹⁾

و يكمن التطرق الى أهم منظري النظرية الوظيفية الجديدة رغم بعض الإختلافات في هذا المجال كالآتي:

1- جوهر النظرية يدور حول فكرة تخلي الدول عن سلطاتها في مجالات معينة لعدم قدرتها التعاطي فيها بنجاح لصالح منظمات اقليمية تمنح سلطات فوق قومية، تؤطرها نخب سياسة جديدة ذات ولاء إقليمي وتتمتع بسلطة اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي ، ونتيجة لقدرتها على حل القضايا الاقليمية ، بمعنى أخص هو الاعتماد على مبدأ الجهوية بدل الشمولية⁽²⁾.

2- وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة والإشراف والتسيير المشترك ، فإننا نكون فقد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية ومسار تكامل يجلب اهتمام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح داخل هذه الوطنية المستقلة⁽³⁾.

3- البدء بقطاع حيوي استراتيجي يتميز بالطابع التنافسي بين الدول لكن لا يؤدي إلى تناقض بينها.⁽⁴⁾

4- لا بد من توفر التجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعنية بمعنى آخر أن توفر عامل التعددية السياسية والاقتصادية مثل ما هو موجود في دول أوروبا الغربية.

5- دعم النخب والفئات الفعالة في المجتمع، بحيث تشيد الوظيفة الجديدة على دور النقابات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية في مسار التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعود عليها وبالتالي يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة تهدف إلى إيقاف مسار التكامل⁽⁵⁾.

¹ - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص ص 74-75.

² - ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 279.

³ - بوقارة حسين، مرجع سابق ، ص 60.

⁴ - المرجع نفسه ، ص ص 61-62

⁵ - لبيب شقير، مرجع سابق، ص 846.

هذه جُلّ المرتكزات التي نادى بها الوظيفية الجديدة، ورغم ذلك إلا أنه هناك بعض الاختلافات والنقاط التي جاء بها منظري هذه النظرية وعليه سنستعرض وجهات نظر المنظرين الذين أسهموا في إثراء النظرية.

منهج الوظيفية الجديدة:

يعتبر منهج الوظيفية الجديدة، منهج آلي ومرحلي في آن واحد، بحيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي والتي سوف تأتي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها، ويعتبر الانتشار **Spillover** المحرك الرئيسي لعملية التكامل والاندماج حسب منهج للوظيفية الجديدة.⁽¹⁾ وهنا يذهب دافيد متراني إلى ضرورة نقل الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى الاهتمام بالمشكلات الفنية غير المثيرة للجدل.⁽²⁾

فعند تعريف مصطلح الانتشار **Spillover** لدى الوظيفيون الجدد فهي مجموعة من الافتراضات حول ديناميكيات التكامل المرتبط بسلوك الجماعات والحكومات والمؤسسات المركزية.⁽³⁾

ففي نظر هاس أن الانتشار يحدث لأن السياسات المتخذة لتحقيق هدف معين لا يمكن أن تكون حقيقية وفعالة إلا إذا تم توسيع هذا الهدف.⁽⁴⁾

ويضيف ليندبيرغ **Lindberg** حول الانتشار ويقول أنه نشاط جماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتصادم التوقعات وتغيير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل، وشرح ليندبيرغ ما هو جوهرى في عملية التغذية الرجعية كما حددت من طرف ألمانيا الغربية، التغذية الرجعية

¹ - المرجع نفسه ، ص 75.

² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف ، مرجع سابق ، ص 271.

³ عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 114.

⁴ - بوقارة حسين، مرجع سابق ، ص 75.

تستلزم شبكة الاتصالات المنتجة للفعل كاستجابة لمدخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج فعلها في المعلومات الجديدة عن طريق تعديل سلوكها اللاحق⁽¹⁾.

ويتفق دويتش حول مفهوم الانتشار وتسميته التغذية الاسترجاعية **Feed-back** الذي يراه عبارة عن علمية تتضمن شبكة من الاتصالات والمبادلات والارتباطات التي تنتج عنها نشاطات معينة كرد أو استجابة لمدخلات **Inputs** معينة، وبواسطة هذه الردود والنشاطات الجديدة يمكن لمسار التكامل كذلك تصحيح التصرفات السابقة، وهكذا ففي كل مرة تتحول المخرجات إلى مدخلات حتى تتحقق علمية التوسيع، وهذه التغذية الاسترجاعية **Feed-back** يمكن أن تكون مرتبطة بالبيئة الداخلية المتمثلة في النشاطات المختلفة داخل القطاعات كما أنها يمكن أن تكون مرتبطة بالبيئة الخارجية للتكامل والاندماج⁽²⁾.

كذلك وجد هاس دليل التكامل في الدراسة التي قام بداخل نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفولاذ الأوربية، وكذلك دراسة مشروع شومان **Shuman** لعام 1950 الذي اقترح تأسيس جماعة الفحم والفولاذ والتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية في عام 1957 عبر الانتشار **Spilover** الناتج عن تفاعل المصالح التنافسية⁽³⁾.

وفي هذا الصدد يرى كل من دويتش و هاس و أتزيوني أن الانتشار هو المؤشر الرئيسي الذي يسمح لأي تجربة تكاملية من الوصول إلى مرحلة الاقلاع **Take off**، وهي النقطة التي يصل فيها مسار التكامل إلى تحقيق الشروط الضرورية التي تسمح له بالمواصلة دون التدخل من البيئة الخارجية، وهي النقطة التي تتفق عليها النخب الرئيسية على أساس أن الأهداف التكاملية تأتي فوق كل اعتبار⁽⁴⁾.

انتقادات النظرية

¹ عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 115.

² بوقارة حسين، المرجع نفسه ، ص 76.

³ عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 119.

⁴ بوقارة حسين، مرجع سابق ، ص 77.

رغم ما جاءت به الوظيفة الجديدة كإضافة للوظيفية التقليدية حيث أنها انطلقت من خلال الانتقادات التي وجهت للتقليدية إلا أنها لم تجنبها الانتقادات التي أجمع عليها الكثير من الباحثين ونذكر منها:

1- انطلاقها من مسلمة انتقال الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات لم يكشف عنها الواقع، فالمجموعات السياسية لم تستطيع تكوين أيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة⁽¹⁾.

2- أن النخبة الرئيسية **Key groups** لم تلعب الدور الرئيسي في علمية التكامل في أوروبا وحتى أنها في بعض الأحيان أحجمت عن الاستثمار في المشاريع المشتركة مما دفع بالحكومات إلى التدخل واستعمال أسلوب القطاع العام.

3- أن فكرة التكامل يعود بالرفاه على أطرافه ليست دائماً صحيحة فالسياسة الزراعية الموحدة **CAP** التي حظيت باهتمام كبير منذ البدايات الأولى لمسار التكامل الأوروبي عادة بالفائدة على فرنسا وتضررت بقية الدول لفترة طويلة، مما أدى ببعض الدول الأعضاء بمعارضة هذه السياسية واتخاذ إجراءات كادت أن تقضي على المسيرة التكاملية⁽²⁾.

¹-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص

320.

²- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 327

الفصل الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وعلاقتها بعملية التكامل

المبحث الأول : طبيعة الأنظمة السياسية المغربية .

أولاً: طبيعة النظام السياسي الجزائري .

ثانياً: طبيعة النظام السياسي المغربي .

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي التونسي .

رابعاً : طبيعة النظام السياسي الليبي .

خامساً : طبيعة النظام الموريتاني .

المبحث الثاني : التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي .

أولاً : الإصلاحات السياسية في الدول المغربية .

1-إصلاحات دستورية.

2-التعددية السياسية (الحزبية).

المبحث الثالث: إتحاد دول المغرب العربي .

أولاً: نشأة اتحاد المغرب العربي وأهدافه.

1-الخلفية التاريخية للإتحاد المغرب العربي .

2- أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي .

ثانياً : التحديات التي تواجه دول المغرب العربي وآليات المواجهة

1- التحديات التي تواجه دول المغرب العربي .

2- تفعيل الاتحاد المغربي كآلية لمواجهة التحديات.

3-دراسة استشرافية لمستقبل المغرب العربي.

الفصل الثاني

طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية
وعلاقتها بعملية التكامل

الفصل الثاني : طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وعلاقتها بعملية التكامل

المبحث الأول : طبيعة الأنظمة السياسية المغربية :

في فترة متفاوتت تحصلت الدول المغربية على استقلالها بعد جهادٍ مريرٍ وفي فترات متفاوتة، فقد كانت ليبيا أول من تحصل على استقلالها من الاستعمار الإيطالي في يناير 1952، بعد مفاوضات شهدتها أروقة الأمم المتحدة، ثم تحصلت المملكة المغربية على استقلالها في 3 مارس 1956 ثم تلتها تونس في 20 مارس 1956، وفي نوفمبر 1960 تم إعلان الاستقلال موريتانيا عن فرنسا وأصبح المختار ولد داداه أول رئيس للجمهورية الموريتانيا، بينما الجزائر فقد كانت آخر دولة من تحصلت على استقلالها وذلك بعد كفاح طويل ومفاوضات متعددة وكان ذلك في 5 جويلية 1962،

وقد كان الشعار المركزي الذي تمحور حوله النضال في فترة الكفاح هو مطلب الاستقلال، إلا أن الجماهير المغربية اقتنعت بهذا الشعار أو المطلب وآمنت به من أجل التخلص من القهر الاستعماري، وكانت تعطي لكلمة الاستقلال مضمونا لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، فالاستقلال كان يعني عدة أمور بالنسبة لها طرد المستعمر، والتخلص من التبعية الأجنبية وتحرير المواطن من التخلف وصون الكرامة وإفصاح المجال له بالمشاركة الفعلية في تدبير شؤون البلاد عن طريق حكم ديمقراطي تكون فيه السيادة والسلطة للشعب⁽¹⁾.

فإذا نظرنا إلى أنظمة الحكم في دول المغربية الخمسة لوجدنا أنها في معظمها أنظمة حكم متشابهة، فنظم الحكم في الدول المغربية هي نظم جمهورية عدا المملكة المغربية التي تتبع النظام الملكي⁽²⁾

¹ - شليغم غنية، التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب. رسالة ماجستير في

العلوم السياسية، تخصص تنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 1999ص42

² - جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة سياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع

بالرغم من أن الأنظمة السياسية في المغرب العربي لم تعرف إلا فترات قصيرة من الاستقرار السياسي، بحكم تعرضها من حين لآخر لمحاولات التغيير عن طريق أعمال العنف والاضطرابات التي تقوم بها قوى أو تيارات سياسية تدعي العصرية والانفتاح، وبالرغم تصدع البنى التي تقوم عليها هذه الأنظمة، إلا أنها أبدت مقاومة عنيفة اتجاه كل محاولات التغيير، ومن ثم يمكن القول أن المدافعين عن هذه الأنظمة أجهضوا كل مبادرات التكيف مع التحولات الدولية والداخلية التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يسمح لنا من اعتبار ما تسميه القيادات السياسية في المغرب العربي بالإصلاحات السياسية التي تجلت في أغلب الحالات في شكل تعددية سياسية مقيدة مجرد محاولة يائسة لتجديد مصادر مشروعية هذه الأنظمة. (1)

لذلك فإن الأنظمة المغربية قد وقعت فيما سماه صمويل هنتجون "بفخ الديمقراطية" **trap of democracy**، حيث اندفعت بشكل سريع فتح المجال السياسي للقوى المعرضة تحت ضغط الواقع الاقتصادي المتردي، والغضب الاجتماعي المتزايد، وكذا الشروط الخارجية التي تربط بين تقديم القروض والمساعدات بالديمقراطية، وهي بذلك تلجأ إلى الحلول السهلة التي قد تزيد في تعقيد الأمور لأن الديمقراطية ليست وصفاً سحرية نستطيع القضاء بها على كل المشاكل التي تراكمت عبر الزمن، حيث أن الديمقراطية هي أولاً وقبل كل شيء معركة اجتماعية وسياسية طويلة من أجل إيجاد تعديلات بنوية في طبيعة الدولة والمجتمع معا (2)

أولاً: طبيعة النظام السياسي الجزائري

تعد الجزائر من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية عنيفة منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وقد كان لهذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة وتضارب أو تلاقي أفكار و أهداف الأطراف والقوى السياسية الجزائرية المختلفة من

¹ - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، مطبعة دار هومة، 2010 ص 64.

² - برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية ، ط4، دار بوشان للنشر، 1990، ص 45.

جهة أخرى، أثاراً شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائر ومن بينها النواحي السياسية التي يمكن أن تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي. (1)

قبل التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، لابد من الاعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتداداً كبيراً في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حالياً لابد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرَّ بهما النظام السياسي الجزائري، الأولى هي مرحلة الأحادية الحزبية التي إتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع و مرحلة ثانية إتسمت بالتعددية. (2)

فمنذ الاستقلال عام 1962، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دورها ظل محدوداً في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية (3)

فقد جاء دستور عام 1963 في مادته 23 بأن " جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطليعة الواحد في الجزائر" الأمر الذي أكدته ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً لكونه "...يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب الحرب التحرير وضمن مواصلة الثورة... فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، و هو إطار الديمقراطية الحقيقية و وسيلة تحقيقها، وبالتالي

¹ - فاروق أبو سراج " النظام السياسي الجزائري : دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص و البدائل "مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 02، الجزائر، جوان 2006، ص 07.

² - علي بوعنقة و عبد العالي دبله "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"المستقبل العربي، العدد 225 بيروت نوفمبر 1997، ص 60.

³ - سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999 ، ص 41.

المطلوب منه أن يخلق تصوراً جديداً للديمقراطية يمكن للجميع من التعبير على أنفسهم... (1)، وتكريساً لنظام الحزب الواحد في النظام الجزائري فقد جاد في دستور 1976م في مادته 94 بأن "يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها "أيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية(2)

ورغم كل ذلك قد أوجد النظام السياسي الجزائري آلية خاصة التي أستعملها أثناء تداوله السلطة، والتي من بينها عدم قبول لأي منافسة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أو الخارج وفي كثير من الأحيان استطاع أن يتخلص من منافسيه بطريقة سلمية، وفي بعض الأحيان بطرق عنيفة، وهذا ما جعله يتسم بالصفة العسكرية التي أعطت الدور الرائد للجيش وليس لأية قوة سياسية أخرى.(3)

ويمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر قد مرّ بمرحلة أولى عملت الدولة من خلالها على بناء مؤسساتها، وذلك عبر مشروعها التنموي الذي أثر في تكوّن البنية الاجتماعية الجزائرية الحديثة بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتل مكاناً قيادياً وريادياً في جهاز الحكم، وهو ما أثر على تكوين تحالفات جديدة شاركت في العملية السياسية و أعطت الشرعية للنظام في إبعاد كل الفئات التي يمكن أن تسبب تهديداً للسلطة، وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات توجه براغماتي مرتبطة بالجيش، وتعمل من أجل تحقيق مصلحة الطبقة التي تؤيد مصالحه وتوجهاته، وهو ما

¹ - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، منشورات جامعة 08

ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006، ص 86.

² - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، 1990، ص 48.

³ - سليمان الرياش و آخرون، مرجع سابق، ص 209.

جعل المشاركة في العملية السياسية من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى جد محدودة، وذلك بسبب غياب المؤسسات السياسية المؤطرة للجميع، من جهة وعزوفها عن المشاركة من جهة أخرى⁽¹⁾. ونظرا للتسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد، نشأت أزمة سياسية شديدة⁽²⁾ أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، فقد كانت هذه الأحداث عبارة عن بداية مسلسل تطور الأزمة الجزائرية، بسبب الأوضاع العامة لحياة المواطن، وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ظاهرة الرشوة و الاختلاسات و تلاشي القيم، ولاشك أن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن هذه الأزمة، مما أظهر الدولة عاجزة عن الإمساك بزمام الحكم⁽³⁾.

مما لا شك فيه أن أحداث 5 أكتوبر 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية إذ اعتبرنا خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية الانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري⁽⁴⁾ وبدأت الإصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 3 نوفمبر 1988 وتمثلت هذه التعديلات في ما يلي:

- 1- خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة
- 2- تعديل المادة الخامسة من الدستور 1976*

¹ - الطاهر خاوة ، المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2010ص44.

² - فاروق أبو سراج الذهب طيفور، النظام السياسي الجزائري " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02 الجزائر جوان 2006ص180.

³ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993ص78.

⁴ - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 142.

* تنص المادة 05 من دستور 1976 على أن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عند طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين، وقد عدلت في المادة 06 من دستور 1989 و فحواها: الشعب مصدر لكل سلطة، السيادة الوطنية

غاء الفقرتين الثانية والتاسعة من المادة 111 من دستور 1976*

3- منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب⁽¹⁾ وتكملة هذه التعديلات، جاء دستور 23 فيفري 1989. ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على الحكم، إلا أن هذا التغيير السياسي يمثل جانباً من تطلعات الشعب في المسار التطوري العام للمجتمع، ولكن الجانب الرئيسي الذي كان موضوع التنديد بالنظام هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والناجمة عن عجز النظام في تسيير شؤون البلاد⁽²⁾

ويقضي دستور 1989 بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع السري العام المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ورئيس الجمهورية يرأس القوات المسلحة وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، أن يكون من أصل جزائري ويكون مسلماً بالإضافة إلى وجوب تخطيه سن الأربعين.⁽³⁾

ملك للشعب، المادة 07 من دستور 1989: السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين، لرئيس الجمهورية أن يلتجأ إلى إرادة الشعب مباشرة.

* تنص المادة 111 من دستور 1976: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور بالسلطات والصلاحيات الآتية:

- 1- يمثل الدولة داخل البلاد و خارجها.
- 2- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة.
- 3- يتراس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب و الدولة.

¹ - ناجي عبد النور ، مرجع سابق ،ص143

² - شليغم غنية، مرجع سابق ، 1999، ص 109.

³ - فاروق أبو سراج الذهب طيفور، مرجع سابق ص180.

لقد فتح دستور 1989 في مادته 40 عهداً جديداً لنظام الحكم في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي، والتي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 05 جويلية 1989⁽¹⁾.

أما فيما يخص مسألة التداول على السلطة، نلاحظ تطوراً إيجابياً بالنسبة للجزائر حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال، تداول ثلاث رؤساء جزائريين على الحكم. فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك أي من 1992-1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم، لكن من وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن هذا التداول أفرغ من محتواه الحقيقي، حيث أن أمر هذا التداول محتكر من طرف الفئة الحاكمة، لم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة سنة 1991 و لكن في هذه السنة تمت انتخابات تشريعية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تم توقيف المسار الانتخابي على إثرها⁽²⁾.

أما بشأن العلاقات بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، والمخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شعور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي انعقاده العاديتين أو في حالة الاستثناء هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما في دستور 23 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الاستثناء فقط.⁽³⁾

ولكن وبسبب القصور الذي إنتاب دستور 1989 و المتمثل في المؤسس الدستوري الجزائري الذي أخذ بفكرة الجمود النسبي، بمعنى أنه يسمح بالتعديل لكن بموجب إجراءات أكثر تعقيداً من تلك المتبعة في وضع النصوص التشريعية تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

مرحلة المبادرة : بالرجوع إلى الباب الرابع من كلا الدستورين 1989 و 1996 نجدهما قد حددا

¹ - شليغم غنية، المرجع نفسه، ص 109.

² - عمر فرحاتي " النظم السياسية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير " مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002، ص78.

³ - علي الدين هلال و نفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار و التغيير ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص131.

الجهة المكلفة باقتراح التعديل الدستوري:

- بالنسبة لدستور 1989 قصر حق المبادرة على رئيس الجمهورية وحده، الأمر الذي يعني رجحان كفة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية و هذا ما نصت عليه المادة 163 منه

- أما دستور 1996 فقد تميز بديمقراطية أكثر إذ جعل السلطة التشريعية مخولة لاقتراح تعديل دستوري إن توفر نصاب 3/4 أعضاء الغرفتين معاً، لكن هذه المبادرة لا بد أن تمر على رئيس الجمهورية الذي له كامل السلطة التقديرية لقبوله أو رفضه.

- إن دستور 1989 لم يحتوي على نص يبين الهيئة المكلفة برئاسة الدولة حينما يقترن شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الاستقالة مع شغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحل، ليعلن بذلك حالة الفراغ الدستوري، و حتى لا تظل البلاد دون مؤسسات، قام المجلس الأعلى للأمن (وهو هيئة استشارية) بإنشاء هيئة أسند إليها مهمة رئاسة الدولة هو المجلس الأعلى للدولة ، ليلبها فيما بعد إعداد أرضية الوفاق الوطني ، إلا أن الأوضاع لم تبقى على ذلك الحال إذ سرعان ما تم الرجوع إلى المسار الانتخابي من جديد، وكان أهم موعد انتخابي هو الاستفتاء الشعبي يوم 28 نوفمبر 1996 من أجل التعديل الدستوري، الذي تضمن تنظيمًا جديدًا للسلطات⁽¹⁾ .

لقد تحتم إجراء تعديلات عليه في سنة 1996 لتؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها

رئيس الجمهورية وتتجلى مظاهر تقوية المؤسسة التنفيذية من خلال:

- 1- توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد إلى مجال عمل السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية والعسكرية
- 2- إضعاف البرلمان بجعله في مجلسين، وإخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى المنتخبة) لمراقبة وموافقة مجلس الأمة (الغرفة الثانية)

¹ - التعديلات الدستورية في الجزائر. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

3- تقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس المؤسسة التنفيذية، بحيث تمنح حق التشريع لرئيس الجمهورية بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، أو في حالة الاستعجال وفقاً للمادة 120 من دستور 1996.⁽¹⁾

والملاحظة أن هذه الإجراءات والقوانين التي أقرتها السلطة عبر مسارها سواء أثناء الأحادية الحزبية أم أثناء المرحلة التعددية الحزبية والدعوة إلى الديمقراطية بالإضافة إلى تأثير أحداث العنف التي مرت بها البلاد، فإن المشاركة السياسية كانت في عمومها ضعيفة وذلك بسبب استمرارية إعتقاد الشعب بأن نتائجها محسومة مسبقاً لصالح فئة معينة (تتمثل في النخبة الحاكمة) دون غيرها وتأثير الظروف الاجتماعية التي قادت إلى عدم الاهتمام وغياب الوعي السياسي، وانعدام الثقة في تكوين الأحزاب واختلال تكوينها (هيكلياً وتنظيمياً)، وهو ما أدى إلى انحراف العديد منها عن مسارها الحقيقي، وارتئائها في أحضان السلطة من أجل استمرارية تواجدها والحفاظ على مصالحها وتقاسم الغنائم فيما بينها⁽²⁾.

ثانياً: طبيعة النظام السياسي المغربي:

إن شرعية الحكم في المغرب تتأسس على عملية تحويل مستمر للسلالة الملكية والدم الملكي للمملكة المغربية ممتد سلالياً على مدى أربعة قرون، موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف ومدموغ دستورياً عبر الفصل الثاني الذي يبين أن عرض المغرب وحقوق الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر و هذه الشرعية تستمدتها كذلك من المرجعية الدينية المتمثلة في إمارة المؤمنين التي تجعل من القائم على أمور المسلمين الحامي لضرورات الشرع الخمس (المال، الدين، النفس، العقل، الملة) مما يفترض تمتعه بكافة الصلاحيات والسلطات التي قد تصل إلى حد الاطلاقية لتحقيق ذلك فالسلطان يلقب بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين لأنه خلاصة السلالة النبوية والأشراف العلوية⁽³⁾.

¹ - حاحة عبد العالي و يعيش تمام أمال، "تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل دستور 1996"، مجلة الاجتهاد

القضائي، العدد 04، (ب ت ن)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 260.

² - حاحة عبد العالي و يعيش تمام أمال، مرجع سابق، ص 45.

³ - الطاهر خاوة، مرجع سابق، ص 49.

قد يبدو لمعظم الباحثين في النظام الملكي المغربي أنه يجمع بين التقليدية والحداثة، انطلاقاً من النظرة الخارجية لهذا النظام والتي تحاول أن تطبق ما هو مطروح من الأطر والنماذج النظرية للنظام السياسي في عالم الجنوب، وكذلك من خلال متابعة الأشكال الدستورية القانونية التي يتخذها النظام الملكي المغربي، كبنية سياسية حاكمة أو من خلال القراءة غير التاريخية لخطب الملك كمحور مركزي في النظام وتصريحاته المختلفة وإن كان الواقع أقرب إلى القول بأن النظام الملكي المغربي ينطلق أساساً من حقل التقليدي كأساس لشرعيته الدينية والتاريخية لكي يدخل مستوى الحداثة الملكية الدستورية .

فبعد اعتراف فرنسا باستقلال المغرب في معاهدة 2 مارس 1956 بقيادة محمد الخامس الذي شكل حكومة وطنية في سبتمبر 1955، وبدأ العمل لإقامة حكومة دستورية، ثم أنشأ بعدها مجلساً وطنياً مكوناً من 76 عضواً يمثلون الأحزاب والمنظمات المهنية والطائفة اليهودية.

فقد حكم الملك محمد الخامس حكماً مطلقاً باعتباره فترة انتقالية من مرحلة الحماية إلى مرحلة الاستقلال وكان وضع المغرب مستقراً، حيث كانت نظرة الشعب للملك كزعيم وطني قاد البلاد إلى الاستقلال وكان يعمل لإقامة ديمقراطية نيابية إلا أنه توفى في عام 1961 حيث تولى العرش الحسن الثاني الذي أجرى استفتاء شعبي على الدستور الذي أعلنه وتمت الموافقة عليه عام 1962⁽¹⁾.

لقد قام النظام المغربي لما بعد الاستقلال على خلق توازن وانسجام بين المؤسسات الدستورية تحت رقابة الملك الذي احتفظ له الدستور الصادر في سنة 1962 بالاستمرار في أداء دوره التاريخي في الحكم، فعلى مستوى المؤسسات الملكية، ليس هناك فصل بين السلطات وهو يمارس جميع السلطات التي يمارسها حالياً رؤساء الدول في مختلف الأنظمة، كما تميز الدستور المغربي باعتبار الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات المحلية والغرف المهنية مؤسسات دستورية أناط بها مهمة تأطير المواطنين وتمثيلهم⁽²⁾.

¹ - عبد الله الحسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة، (د، م، ن)الجامعة المفتوحة، 1997ص 316.

² - شليغم غنية، مرجع سابق، ص47.

وفي نوفمبر من نفس السنة، تم افتتاح أول برلمان مغربي، إلا أن الدستور عجز عن ضمان سير المؤسسات البرلمانية، بسبب التيارات الحزبية المتصارعة والتي رفضت برنامج العمل الذي أعلنه الملك من أجل تشكيل حكومة إئتلافية، و على إثرها أعلن حالة الطوارئ في 7 يونيو 1965 والتي استمرت الى سنة 1970، بعدها عرض الملك على الشعب المغربي دستوراً جديداً وأجريت الانتخابات النيابية وافتتح المجلس النيابي دورته في 9 أكتوبر عام 1971 لإعادة النظر في الدستور، ثم عرض الملك مشروع جديد للدستور جرى عليه الاستفتاء الشعبي في مارس 1972 حيث يعتبر الأساس الذي يقوم عليه الحكم⁽¹⁾.

وعليه فقد شهد المغرب التعددية الحزبية بعد الاستقلال وبرز بعض أحزاب المعارضة منها، الحزب الشيوعي، حزب الأحرار المستقلين، الحركة الشعبية⁽²⁾.

ومع بداية التسعينيات، طرأت على العالم تغيرات سياسية واقتصادية جوهرية أهمها نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، ورافقت هذه التحولات انتشار قوى لدعوات الإصلاح الديمقراطي، وقد دفع عجز الدساتير الثلاثة السابقة والإصلاحات السياسية الشكلية التي رافقتها قوى المعارضة اليسارية إلى المطالبة بتغييرها وتعديلها كحد أدنى، فتمخض عن كل هذه التطورات دستور جديد في عام 1992 الذي أقر الاستفتاء عليه في 14 سبتمبر من نفس السنة، إلا أنه لم يحمل في طياته أي تغيير جدي يذكر، بل تم الاكتفاء فقط بتعديل بسط للفصل 24 الذي أصبحت صبغته كالتالي: "يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة بالاقتراح من الوزير الأول، وله أن يعفيهم من مهامهم"⁽³⁾.

¹ - شليغم غنية، مرجع سابق، ص 317.

² - دوجلاس أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية (ترجمة عائدة سلمان عارف و أحمد مصطفى)، بيروت، دار الثقافة، 1963، ص 389.

³ - إدريس الشامخ "قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية" من موقع الإلكتروني: www.albadilahadari.com

و نتيجة لذلك، تمت تعديلات جديدة على دستور 1992، و ذلك في سنة 1996 جاءت مستجيبة فقط لبعض مطالب المعارضة الثانوية التي وردت في مذكرتها التي وجهتها للملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 23 أبريل 1996، و تمثلت اجمالاً حول حقوق الانسان و الحريات العامة، حيث تم الاعتراف المغرب بحقوق الانسان كما هو معترف بها عالمياً، و اصبح يتشكل البرلمان المغربي من غرفتين مجلس النواب و مجلس المستشارين (الفصل 36)، و حول العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والاصلاح الإداري تم تجاهل المطالب الاساسية المتعلقة بصلاحيات الملك و الحكومة و الوزير الاول، بحيث لا بد من التنصيص بصريح العبارة على تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية حتى لا تتكرر تجربة الوزير الأول "إدريس جطو"، وتفويت سلطة تشكيل الحكومة ومحاسبتها وإقالة الوزراء له، وترأس اجتماع المجلس الوزاري بتفويض ملكي أثناء غياب الملك أو انشغاله بأجندة أخرى، لضمان انتظامية انعقاد المجلس وفعاليتها، وتمتيع مجلس الحكومة بسلطات متوازنة مع صلاحيات مجلس الوزراء، أي أن تكون لدينا حكومة ذات سيادة سياسية حقيقية، يرأسها الوزير الأول فعلياً وليس شرفياً، و إقرار التصويت الإيجابي على الحكومة بدلاً من التصويت السلبي المعمول به الآن، إذ يشير الفصل 60 من الدستور 1996 صراحة على أن الوزير الأول يتقدم أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ليعرض البرنامج الذي تعتمزم الحكومة تطبيقه، وهذا يعني أن الحكومة تكون قائمة وممارسة لاختصاصاتها بالمفهوم القانوني بمجرد تعيين الملك لها ولا تحتاج إلى تصويت البرلمان عليها، فالتصويت يخص البرنامج وليس الحكومة، تحويل الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى سلط حقيقية منفصلة عن بعضها ومتوازنة فيما بينها.⁽¹⁾

وفي سياق إنقلاب معادلة الحكم إقليمياً رأساً على عقب بعد الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، و الليبي معمر القذافي وفي وقت بدأت تعيش دول أخرى في نفس المحيط على صفيح ساخن وعلى رأسها سوريا واليمن، فقد سعى الملك

¹ - إدريس الشامخ ، مرجع سابق .

المغربي محمد السادس، بذلك إلى استباق أي تحركات إحتجاجية واسعة في البلاد عبر إصدار مقترح الدستور الجديد في سنة 2011 يحمل مجموعة من التغييرات الايجابية التي جاءت بها الوثيقة وهي كالتالي :

- 1- يعين الملك رئيس الحكومة من داخل الحزب الذي يحتل صدارة الانتخابات بعكس ما سبق، يعين الملك كما يشاء (الفصل 47).
- 2- تقليص بعض الصلاحيات السياسية و الدينية للملك وتعزيز صلاحيات الوزير الأول الذي يصبح لقبه الجديد "رئيس الحكومة" (الفصل 87 حتى 112).
- 3- يحظى رئيس الوزراء بصلاحيات حل مجلس النواب والذي كان من صلاحيات الملك .
- 4- يوسع المقترح نطاق صلاحيات البرلمان.
- 5- بحسب مشروع الدستور فإن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة و التشاركية وعلى مبادئ الحكم الجيد وربط المسؤولية بالمحاسبة (الفصل 1) (1).

ثالثا : طبيعة النظام السياسي التونسي

عرضت فرنسا في عام 1955 على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا أكثر من سبعين سنة من النضال الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952، ولقد رفضت المغرب اقتراح فرنسا في حين قبل الحزب الحر الدستوري الجديد، وبذلك تم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي⁽²⁾، وتم الإعلان عن قيام الجمهورية التونسية في 25/07/1957 ومن خلال اسم الدولة فقد أعلن عن قيام الجمهورية ويكون رئيسها رئيس الجمهورية وفقا لدستور 1959 فإن السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة المنتخب لمدة خمس

¹ - محمد العجاتي، الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب، مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات ، جويلية ، 2011، ص04.

² - مارك نرفان، حوار مع احمد بن صالح : تونس التنمية والمجتمع و السياسة، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980، ص45.

سنوات، و هو الذي يعين الوزير الأول ومجلس الوزراء و أن المجلس الوطني المنتخب هو الآخر ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري⁽¹⁾.

لقد خول دستور 1959 للرئيس فرض نظام الحزب الواحد في إطار تعددية شكلية أي أن الدستور يسمح بتعدد الأحزاب، لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم، مما يكرس الأحادية الحزبية واقعيًا⁽²⁾.

إن الخطوة التي خطاها بورقيبة فيما يخص إجراءات الاستقلال قد أحدثت شرخا عميقا شق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري وقد كان لهذا الانشقاق تداعيات خطيرة على عموم الهيكل الاجتماعي والسياسي التونسي إذ أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين:

قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات، وبالتالي موالى لرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد -الحبيب بورقيبة- ولجماعة الديوان، السياسي وقسم معارض لهذه الاتفاقيات و موالى للأمين العام للحزب الدستوري - صالح بن يونس - ولجماعة الأمانة العامة، ولقد استطاعت "اليوسفية" أن تجرف ورائها جماهير واسعة وتيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية⁽³⁾.

عين الحبيب بورقيبة رئيساً للوزراء عام 1956 من قبل اللجنة الدستورية وقد رأى في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية ضرباً من الفتنة يجب القضاء عليه كلية، وعليه حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس، على حساب الجناح الوطني العربي الإسلامي، الذي وجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع للتهميش أو الانضمام إلى التيار البورقيبي⁽⁴⁾، هذا الأخير سعى على كل الأصعدة إلى تعزيز زعامته الفردية، فجسدها بإلغاء النظام الملكي حيث استصدر قرار من اللجنة الدستورية بعزل "الباي محمد الأمين" و هو آخر ولاية الدولة الحسينية في تونس، وتم

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص50.

² - paul Batta et claudine Rulleau . **le grand Maghreb des lmdépendances à L'an2000**, Alger, Edition Laphonic.1990 p 60.

³ - مارك نرفان ،مرجع سابق ص45 .

⁴ - عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، جامعة الجزائر، 2008، ص102.

انتخابه من قبل اللجنة الدستورية، كرئيس مؤقت عام 1957، ثم أجريت اقتراعات عامة لإختيار رئيس الجمهورية في 1959-1964 و 1971، أسفرت عن انتخابه رئيساً مدى الحياة في نوفمبر 1974 بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخاباً حراً ومباشراً كل خمس سنوات⁽¹⁾.

فخلال هذه المرحلة (بين 1957 الى 1959)، تم تحقيق علاقة الدولة بالمجتمع بمبادرة النخبة التسييرية في اتجاه تأميم دولة- أي احتكار السلطة من قبل نخبة صغيرة- وتأميم دولة المجتمع أي القرارات تتخذها النخب، وليس الشعب أو المواطنين، فوجود مشروع كهذا مكن وبدرجة هامة التزام السكان والإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي فبإسم الوحدة الوطنية ودفع التنمية و حرص النظام التونسي على تكريس نظام الحزب الواحد فقد، توصل الحزب الدستوري- الذي أصبح يدعى الحزب الدستوري الاشتراكي منذ سنة 1964- بفصل رصيده التاريخي، تمكن من تعبئة الناس واستيعاب الصراعات وتحييد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها المعارضة الشيوعية⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية (الانتخابات الرئاسية لسنة 1964)، فقد شهدت بداية مؤسسة النظام السياسي والمشاركة، لكن هذه العملية لا تزال في مرحلتها الجنينية نظراً لتمسك النخب الحاكمة بأشكال القديمة للتأطير و المراقبة السياسيين وذلك عن طريق نموذج تعبوي تكون في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية و مشروع إعادة هيكلة المجتمع، وقد تبلور بعد أن نجحت القيادة الوطنية من إزالة كل تعبئة منافسة، ومنه انطلقت النخبة السياسية في عملية إصلاح فعلية شاملة مظهرة عزيمتها للتدخل في جميع المجالات والنشاطات⁽³⁾.

¹ - Jenayah, Ridha « les élections présidentiel et législatives tunisiennes a travers le scrutin du 03/11/1994 » intégrations N : 10/1978 / P 67

² - محمد عبد الباقي الهرماس، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 108.

³ - المرجع نفسه، ص 109.

وفي سبتمبر من سنة 1974 إنتخب المؤتمر التاسع للحزب " بورقيبة " رئيساً مدى الحياة، و عين هذا الأخير مكتسباً سياسياً يتكون من 20 عضو، ضم 14 وزيراً دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب والحكومة وتم تعديل دستور 1975، عززت من إصلاحات رئيس الجمهورية⁽¹⁾. ومن بين صلاحيات الرئيس إحداث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع إلى أحد، وبناءً عليه فإنه وبعد عشر سنوات من التجربة الاشتراكية رفع الرئيس شعار الاقتصاد الحرّ دون أن يقابل ذلك تغيير نظام الحزب الواحد، وقد ارتفعت حركات الاحتجاج الاجتماعي وصدرت عدة أحكام بالسجن ضد 175 شخص أغلبهم طلاب بعثيون، ماركسيون بتهمة التخطيط لقلب النظام أو الإطاحة به⁽²⁾.

وفي أبريل 1981 أعلن الرئيس بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الأيديولوجي أو المادي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع بورقيبة شرطاً آخر و هو ضرورة حصول الحزب على 5% على الأقل من الأصوات الانتخابية التشريعية المقرر إجراؤها في نوفمبر 1981 ولقد كان من شأن تلك الشروط خاصة الأخيرة منها تفرغ تلك الخطوة (التعددية) من محتواها حيث أدى ذلك إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، حركة الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي التونسي) إذ لم يتحصل أي من تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة في حين حاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94.6% من إجمالي الأصوات الانتخابية، وهو ما أهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان، بالإئتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل وبذلك لم تتحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي⁽³⁾.

¹ - paul Balta,op,cit,p69

² - شليغم غنية، مرجع سابق، ص45.

³ - عباس عائشة، مرجع سابق، ص 109.

لقد أخذ بورقيبة خلال الفترة الممتدة من (1955-1987) إلى إستيراد الحداثة الغربية وتطبيقها في تونس سعياً منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي⁽¹⁾.

ولقد شهدت سنوات الثمانينات حالة من الانهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي التونسي والمجتمع وذلك بسبب العنف الممارس ضده وخاصة ضد المعارضة وقادة الاتجاه الإسلامي، وتزامن ذلك مع تدهور الحالة الصحية للرئيس "بورقيبة" بحيث لم تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي وبذلك وجد "زين العابدين بن علي" الفرصة المواتية للوصول إلى سدة الحكم، مستنداً إلى التقرير الطبي الذي أثبت عجز الرئيس ومستغلاً عمله كرئيس للوزراء ونائب للرئيس، في تلك الفترة لتولى رئاسة الجمهورية، وهذا حسبما جاءت به المادة 57 من الدستور التي تنص أن لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته أو في حالة العجز التام، واعتماداً على ذلك قام "زين العابدين بن علي" بإنقلاب سلمي في 07 نوفمبر 1987⁽²⁾.

وبالفعل تحركت قوات الجيش في السابع من نوفمبر عام 1987 وحاصرت المؤسسات الهامة في الدولة، وبعد ذلك بساعات أعلن الرئيس زين العابدين نبأ توليه للسلطة وبذلك دخلت تونس فيما أطلق عليه "بالعهد الجديد"⁽³⁾

ففي ما يخص مدة انتخاب رئيس الجمهورية، في فيفري 1988 وفي محاولة من الرئيس "بن علي" على تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد أدخلت تعديلات على الدستور وشملت إلغاء الفقرة التي تنص على حكم الرئيس مدى الحياة في المادة 42 من الدستور، وأصبحت بذلك خمس سنوات ينتخب الرئيس ولا يزيد عن عهدين فقط، وألا يزيد عمره عن 70 عاماً، كما يمارس رئيس الجمهورية حق الاعتراض الذي لا يمكن أن يرفض إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس كما

¹ - المرجع نفسه، ص 103.

² - وائل أنور بندق، موسوعة الدساتير و الأنظمة السياسية العربية، المجلد الثاني، مصر، دار الفكر الجامعي، 2004، ص 156.

³ - المرجع نفسه ، ص 157.

له حق في اقتراح التشريعات وسن القوانين بتصريح من المجلس الوطني، وفي عام 1997 تم تعديل المادة التي تنص على مدة الرئاسة وتصبح بموجبها العهدة الرئاسية غير محددة، حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في عام 1999-2004⁽¹⁾.

رابعاً: طبيعة النظام السياسي الليبي

لقد اتفقت بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس من سنة 1949 على مشروع (بيفن سيفورزا) الخاص بليبيا الذي يقضي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية، وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 مايو 1949 وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة، نتيجة للمفاوضات لحشد الدعم لاستقلال ليبيا التي قام بها وفد من احرار و مناضلي ليبيا للمطالبة بوحدة واستقلال ليبيا، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وكُونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.⁽²⁾

وتم تعيين مبعوث الأمم المتحدة للمساعدة في وضع دستور للدولة الجديدة، وشكلت جمعية دستورية لهذا الغرض عام 1950، حيث توصلت إلى حل توفيقي بين المناطق الثلاثة تقام بموجبه حكومة فيدرالية يتمتع كل إقليم فيها بحكم ذاتي واعتمدت الدولة النظام الملكي في سبتمبر عام 1954 وتم الاعتراف بها.⁽³⁾

¹ - عباس عائشة، مرجع سابق ص 129.

² - تاريخ ليبيا المعاصر، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://ar.wikipedia.org/> 12/08/2011

³ - عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص 350.

كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتان هما طرابلس وبنغازي وثلاث حكومات محلية في طرابلس وبرقة وفزان. (1)

للملك حق اقتراح القوانين والمصادقة عليها إذ لا يمكن إقرار مشروع قانون أو نفاذه إلا بعد تصديق الملك عليه، وتعتبر سلطة الملك مساوية لسلطة مجلس الأمة في الحالات المتعلقة بتعديل الدستور الذي أخذ بنظام المجلسين: الأول يدعى مجلس الشيوخ و هو يمثل الولايات بأعضاء متساوية، أما الثاني مجلس النواب فهو يمثل عامة الشعب ويمثل كل عضو فيه عشرين ألف نسمة من السكان.

وتتكون السلطة التنفيذية من الملك ومجلس الوزراء، وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية التي يتولاها الملك مباشرة أو بواسطة الوزراء الذين يتحملون وحدهم المسؤولية الوزارية الجماعية أو الفردية أمام مجلس النواب، وقد استمر الوضع هكذا إلى أن تم إلغاء الشكل الإتحادي للدولة في 27 ابريل 1963 وأعلنت دولة موحدة وقسمت إلى عشر مقاطعات إدارية يرأس كل منها محافظ يتم تعيينه وعزله من مجلس الوزراء. (2)

وفي الفاتح من سبتمبر 1969، قامت الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي جعل حداً للنظام الملكي، وتولى قيادة البلاد. (3)

وتعتبر ثورة الفاتح تحولاً هاماً في حياة الشعب الليبي، حيث أطاحت بالنظام الملكي وأعدت بناء المجتمع وفقاً لمبادئ وقيم جديدة، وقد تأثرت بأفكار ثورة 23 يوليو 1952 في مصر، بل أصبحت امتداداً لها حيث دعت إلى نفس المبادئ التحريرية التي سارت عليها ثورة 23 يوليو المتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة، من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية

1 - المرجع نفسه، 351.

2 - عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص ص 352، 353، 354 .

3 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 52 .

وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل من أجل الوحدة العربية التي هي من أهم قضايا الثورة الإستراتيجية.⁽¹⁾

ويسود ليبيا النظام الجماهيري في الحكم، الذي يعتمد على الديمقراطية المباشرة، أي أن الشعب هو من يحكم البلاد وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية، ولكن الحكم الفعلي يتم من قبل النظام العسكري، ويُعد المؤتمر الشعبي العام هو أعلى سلطة تشريعية في البلاد وذلك وفقا للدستور الليبي، الذي صدر في 11 ديسمبر 1969 وتم تعديله في 02 مارس 1977.

ويصنف النظام الليبي في جل الكتابات و وفق رأي معظم المراقبين ضمن الأنظمة الفردية على الرغم مما يعلن عنه الجانب الليبي من أنه حكم ديمقراطي "فريد" يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لكل فئات المجتمع عبر المؤتمرات الشعبية.⁽²⁾ وينبغي الإشارة إلى أن تركيبة النظام الليبي تختلف عن الأنظمة الموجودة في المغرب والمشرق العربي، و هو ما زاد في حدة الاختلاف، هو استناد النظام الليبي على فلسفة الكتاب الأخضر المعد من طرف القائد الذي يعتبره بمثابة "النظرية العامة الثالثة".⁽³⁾

وتتجسد سلطة الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الثورية حيث يقسم الشعب إلى مؤتمرات أساسية يمارس فيها المواطنون السلطة المباشرة ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع لجان الأمانات تتكون مؤتمرات غير أساسية، ثم تختار الجماهير لجانا شعبية إدارية تحل محل الإدارات الحكومية، وهي مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التي تملّي عليها سياستها و تراقب تنفيذها

وتمثل مهمة المؤتمر في صياغة قرارات وتوصيات الجماهير في مؤتمراتها الشعبية و المهنية، و يمكن إجمال وظائف مؤتمر الشعب العام بما يلي:

1. وظائف التخطيط الاقتصادي والموازنة.

¹ - عبد الله حسن الجوجو، المرجع نفسه، ص 355 .

² - دنيا الأمل إسماعيل، "اشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، متحصل عليه من موقع الاكتروني :

<http://www.ahewar.org/1207/2010/3061>

³ - Bourgi A et weiss p. les Etats de la ligue Arabe . les nouvelles editions Africaes .1979.p227.

2. رسم السياسة العامة للدولة.
3. الوظائف التشريعية.
4. توجيه المؤتمرات الشعبية ولجانها.
5. محاسبة اللجنة الشعبية العامة.
6. اختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة.
7. اختيار أمين اللجنة الشعبية العامة.

وتكون مهمة اللجان الشعبية تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وهي مسؤولة أمام تلك المؤتمرات. (1) أما قائد الثورة الليبية فليس له أي منصب رسمي في إطار السلطة الشعبية إلا أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة وليس للجيش النظامي محل في المجتمع الجماهيري، ووجوده مرحلي ويختفي بعد قيام المجتمع الجماهيري وقيام الشعب المسلح، إلا أن القائد يتمتع بتقل هام في النظام السياسي، وذلك من خلال تحريض الشعب وإرشاده لاستلام السلطة وممارستها وإقامة المجتمع المنشود(2).

خامسا: طبيعة النظام السياسي الموريتاني

لقد خضعت موريتانيا للاستعمار الفرنسي، واعتبرت ملحقة بأفريقيا الغربية في شهر يناير 1920، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي على غرار أقاليم ما وراء البحار، ويرأس الإقليم نائب عام يمثل الحكومة الفرنسية ينتخب في الجمعية الوطنية تمثل في النائب أحمد ولد حرمة ولد بيانا.(3)

وفي عام 1956 تم إصدار "قانون دفير الإطاري " **Loi cadre ou loi Defferre** " الذي تولد عنه انتخاب جمعية إقليمية أنشأت أول حكومة محلية في موريتانيا عام 1957، حيث انتخب المحامي الشاب المختار ولد دادة نائب رئيسها فاستصدر من الحكومة الفرنسية في 24 يوليو

1 - عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص ص 358-359.

2 - المرجع نفسه، ص 362

3- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 247.

1957 قراراً بنقل العاصمة من سانت لويس إلى نواكشوط و وضع حجرة الأساس في 05 مارس 1958، كما وحد التشكيلات السياسية ضمن حزب تجمع واحد استعداداً لاستفتاء ديسمبر 1958 المعروف باستفتاء "نعم" أو "لا" لبقاء موريتانيا ضمن المجموعة الفرنسية الأفريقية، تلك المجموعة التي لم تعتمد إلا سنة واحدة، فسعى هذا الحزب لصالح البقاء ضمن تلك المجموعة وهو ما تم إلى حين وعارض فيدرالية مالي ودعاتها المحليين، وتلا الاستفتاء إعلان الاستقلال الداخلي في 28 نوفمبر 1958، وتبعاً لذلك أصبح للبلاد مجلس وزراء وجمعية تأسيسية.

وفي مارس 1959 أعلنت الجمعية التأسيسية إنشاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية وحصلت البلاد على الاستقلال في 28 نوفمبر 1960 في إطار استقلال المستعمرات الفرنسية في ذلك العام، وأصبح المحامي المختار ولد داده أول رئيس للبلاد⁽¹⁾.

وفي أعقاب مرحلة الاستقلال الوطني، أقام دستور 20 مايو 1961 نظاماً رئاسياً ينتخب فيه الرئيس لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتمتع في ظلّه بصلاحيات هامة تتمثل في تعيين الوزراء وإقالتهم ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم، بينما يمارس الوزراء هذه السلطة بتفويض من رئيس الجمهورية⁽²⁾.

وفي سنة 1965 تم تعديل الدستور ينص على أن حزب الشعب الحاكم هو الحزب الوحيد في البلاد وبسبب هذه الفردية المطلقة في البلاد بدأت تبرز في موريتانيا سلسلة من المشاكل الداخلية مثل إضراب عام 1968 في مناجم "الزويدات" والذي لم ينتهي إلا بالقمع العسكري للمتظاهرين وعليه فقد بدأت تظهر حركات يسارية في موريتانيا أهمها: الحركة الوطنية الديمقراطية.

وللتخلص من أعباء هذه الحركات التي استطاعت أن تستقطب شرائح من الناس داخل المجتمع الموريتاني فقد أقدمت الحكومة على إصدار وتنفيذ سلسلة من المشاريع السياسية الإصلاحية للتحسيس عن الاحتقان ومن أهم هذه المشاريع: التخلص من تبعية الفرنك الفرنسي، وإنشاء النقد

¹ -محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الوقائع، آفاق

المستقبل، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 16.

² -أحمد منيس، مرجع سابق، ص 248.

الوطني في أواخر 1972 بالإضافة إلى إلغاء الاتفاقيات المجحفة في حق موريتانيا والتي كانت تربطها بفرنسا مثل تأميم شركة "ميفيرما Miferma" في سنة 1974، وفي العام الموالي دعت الحكومة الموريتانية إلى مؤتمر "الوضوح" إذ جرى توحيد كل الأحزاب السياسية، وتبني ما يعرف في موريتانيا بالاشتراكية الإسلامية⁽¹⁾.

وفي أواخر سنة 1961 تم وضع أول دستور موريتاني في العام الموالي، جرت انتخابات رئاسية في موريتانيا وكان المرشح الوحيد هو "مختار ولد داه" ولذلك كان هو الفائز الوحيد، وفي ديسمبر 1961 انعقد وبمبادرة من الحزب الحاكم وهو الحزب التقدمي الموريتاني مؤتمر الوحدة الوطنية الموريتانية وحضرته الأحزاب السياسية وهي الحزب الحاكم (حزب التقدمي الموريتاني) والاتحاد الوطني الموريتاني والاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا، حزب النهضة.

وفي عام 1991 أعلن الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطابع عن قيام الديمقراطية التعددية، وعلى إثر هذا الإعلان تم إعداد دستور جديد للبلاد، تم اعتماده في استفتاء شعبي عام وتم إصداره في 20 يوليو 1991.

وبصدور الدستور بدأ العمل على إقامة المؤسسات الدستورية التي تنص عليها، حيث نظمت انتخابات رئاسية تعددية في يناير 1992، تنافس فيها أربعة مرشحين وتم انتخاب الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطابع ليتسلم مهامه الرئاسية لتكتمل بذلك إقامة كافة المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستور 20 يوليو 1991.⁽²⁾

و من أهم تلك المؤسسات مايلي:

– انشاء مجلس وزراء يترأسه الرئيس وينص دستور على أن يترأس الرئيس مجلس الوزراء(المادة 25)، وينتخب الرئيس لمدة 6 سنوات بالاقتراع العام المباشر بالأغلبية المطلقة.

¹– يحي أبو زكريا، النظام السياسي في موريتانيا منذ الاستقلال" متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

Islamtoday.net 09/04/2002.

<http://awgonline.net>

²–"النظام السياسي الموريتاني" متحل عليه من الموقع الالكتروني:

- وقد جاء في المادة 45 حول السلطة التشريعية على أن: "يمارس البرلمان السلطة التشريعية وأن يكون يتشكل بغرفتيه هي المجلس الوطني ومجلس الشيوخ (المادة 46) ويكون انتخاب النواب لمدة 05 سنوات بالاقتراع المباشر (المادة 47).
- أما السلطة القضائية فقد جاءت في الدستور الموريتاني عبر المادة 89 على أن "السلطة القضائية مستقلة على السلطين التشريعية وتنفيذية وأن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي:

يشكل العالم العربي أحد المعازل الأخيرة التي تنتقد لضعف تأسيسها الديمقراطي سواء من حيث غياب الإطار الدستوري أو التشريعي أو القانوني المساعد على بروز حركات الديمقراطية فيها، وكذلك وجود أنظمة سلبية تتميز بوجود الأطر والمعايير الشكلية ذات واجهة ديمقراطية، أو وجود حركات لمؤسسة ديمقراطية الواجدة، وفي خصم هذا الواقع السلبي عمد العديد من الباحثين من أمثال "إيلي حوراني" و"غسان سلامي" و"برهان غليون" و"بهجت قوراني" وكذلك التقارير الرسمية الصادرة عن برنامج التنمية للأمم المتحدة أو التقارير البحثية مثل معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) أو (RAND)، ومعهد دراسات ابن خلدون حول المجتمع المدني أو مركز الدراسات للوحدة العربية في لبنان كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي والغرب عموماً إلى ضرورة إنشاء حركات للمساعدة على البناء الديمقراطي في المنطقة العربية انطلاقاً من مبادرة "روبرت بليتر" "ROBERT H. PELLETREAU" 1996 وصولاً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير 2004.

تتسم معظم الدول في المنطقة العربية بمركزية سلطوية مفرطة، فالتسلطية عنصر أصيل في المجتمعات العربية، فهي أسلوب للحكم، ومنهج حياة وطريقة مسيطرة في التفكير، وهي مرتبطة بعوامل تاريخية، ولا تتبع نمطا واحداً، وإنما لها نماذج فرعية تتضمن درجات متفاوتة من

¹ - المرجع نفسه .

التسلطية والهدف من التآرجح بين النماذج الفرعية للتسلطية وفقا لما يراه "خلدون حسن النقيب" هو محاولة إرضاء المواطنين دون أن يغير ذلك من احتكار النخبة الحاكمة الفعال لمصادر الثورة والقوة⁽¹⁾.

فالنخب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ليست في حاجة إلى تأييد شعبي للاستمرار في الحكم بما دفعها للمبالغة في تجاهل الأسس والمعايير الدولية التي لا تقوم من دونها حياة سياسية أو اجتماعية سليمة ومنتجة.⁽²⁾

فالمشاركة السياسية التعددية التي ينظر إليها كالحركية الأساسية المؤسسة للتحويل الديمقراطي ضعيفة أو غائبة، فالتعددية لا يمكن حصرها بوجود عدد من الأحزاب السياسية، بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة، أي قادرة بأن تنشأ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية بالجزء، وخاصة في إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة، ويمكن فعليا المواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها المواطنة.⁽³⁾

فيمكن تصنيف الدول العربية بناءً على مؤشر التعددية السياسية إلى دول تأخذ بنظام التعدد الحزبي الشكلي، وينتهي بها الأمر في أغلب الأمم إلى وجود حزب كبير هو الحزب الذي تسانده السلطة وإلى جواره أحزاب غير مؤثرة ولا فعالة (مصر).

وهناك دول تأخذ بفكرة الحزب الواحد القائم (سوريا) كما أن هناك دول ترفض الأحزاب مثل ليبيا والسعودية.⁽⁴⁾

¹ - Mhamd Berkouk: " the Arab word between Oriental despotism and liberal democracy : An American perspctive "the Diplomat. June 1996 , p 20.

² - مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006 ص ص 515، 516 .

³ - jeam leca : " Democratization in ihe Arab world : uncertainty vulnerability and legitimacy . Atentative conceptualization and some hypolheses "in Ghassan Salamé : " Democracy without democrats : the renewal of politics in the Muslim world "london 1996.p 48

⁴ - عبد الله بلقزيز، المعارضة و السلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 20.

أما على المستوى الثاني للمشاركة السياسية، أي الانتخابات فكثيرا ما يعاب عليها بأنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم إحترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة كما وقع في تونس، أو بمنع الأحزاب و الجماعات المعارضة من الترشح كما يقع في أغلب الدول مثل: سوريا ومصر وتونس، أو حتى بخلق شروط تعجيزية لا تمكّن أحزاب المعارضة من تقديم مرشح لها، ومما يضيفي الصفة غير الديمقراطية على هذه الانتخابات هو توريث الحكم للأبناء بعد الآباء، كما وقع في سوريا (في عائلة الأسد) أو كما في مصر (مع جمال مبارك) أو في ليبيا (مع سيف الإسلام القذافي) (1)

وبسبب كل هذه العوامل الداخلية السالفة الذكر بالإضافة إلى محددات ومؤثرات خارجية، قامت في الدول العربية مجموعة من التحركات و التحويلات كان لها الأثر على خارطة هذه الأنظمة، من ثورات شعبية كان من أهم نتائجها الإطاحة بالنظم السياسية التسلطية كما حدث في مصر وليبيا وتونس.

وبالتركيز على النظم السياسية المغربية فقد عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات سياسية بسبب أنها كانت ومازالت تسيطر عليها نخب سياسية حاكمة تقليدية تُولي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة مستخدمة في ذلك وسائل شتى.

وبناءا عليه فقد أصبح التحول نحو الديمقراطية وتحقيق الإصلاح السياسي هو المطلب الأساسي في الآونة الأخيرة، وهو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلا إلى تحقيق الأهداف الأخرى. (2) وعليه سنستعرض بعض التحولات السياسية في دول المغرب العربي خاصة في منتصف العشرية الجديدة حتى اليوم ونذكر منها بعض الإصلاحات في هذه النظم وهي: الإصلاحات الدستورية (تعديل دستوري)، التعددية السياسية (الحزبية).

أولا: الإصلاحات السياسية في الدول المغربية

¹ - المزيد من التفاصيل : أنظر في أمحمد برفوق : الإصلاح السياسي في الوطن العربي : رؤية مستقبلية،(ب ت ن)

² - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 504 .

ليس هناك أمل في التقدم على طريق الإصلاح والديمقراطية دون تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية، حيث يرى "برهان غليون" "أن هذا الإصلاح يشكل هو نفسه رافعة للعمل الديمقراطي"، كما أن بناء مفهوم المواطنة أو إحيائه يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية، وتطهير الدولة ومؤسساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية و المؤسسات الاجتماعية كافة من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ، فالمؤسسات السياسية القائمة في الدول العربية عامة والمغربية خاصة، لا تصلح لتنمية أي قيم من قيم الديمقراطية مثل الحرية، العدالة، المساواة، التضامن، التكامل، الاحترام المتبادل، التداول السلمي للسلطة⁽¹⁾.

أ- الإصلاحات الدستورية : لقد شهدت الدول المغربية منذ استقلالها عدة دساتير و كذا تعديلات تماشياً مع تطور الظروف الدولية والداخلية التي عايشتها.

أ-1 الإصلاحات الدستورية في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ استقلالها عدة دساتير متمثلة في دستور 1963، 1976 المشبع بالفكر الاشتراكي وتم تعديله في كل من 1980 و 1988 والذي بقي ساري المفعول إلى أن تم إستبداله بصفة ضمنية بدستور 1989 بعد إحداث أكتوبر 1988 الدامية.⁽²⁾ وبالرغم من هذه الإصلاحات التي جاء بها الدستور 1989 إلا أن الوضعية السياسية الديمقراطية في الجزائر واجهت صعوبات عديدة وقصور بعد استقالة الرئيس شاذلي بن جديد ودخول الجزائر في دوامة العنف بعد أول انتخابات تعددية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1991 وتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992⁽³⁾

¹ - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 518.

² - بوخاتم عمر، " الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات و دواعي التغيير "، ورقة مقدمة للملتقى الدولي : التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية و الضغوط الخارجية، جامعة الأغواط، الجزائر، ماي 2008، ص 04.

³ - غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص 175.

وحكم المجلس الأعلى للدولة وكنتيجة لهذا جاء دستور 1996 لتغطية الفراغ الدستوري والنقص الوارد في دستور 1989 وتوسيع الصلاحيات الرئاسية وضمان بقاء و استمرارية النظام فقد حُضر دستور 1996 النشاط الحزبي القائم على أسس دينية أو طائفية وكذا ضيق قانون الانتخابات، كما أقر إنشاء الغرفة الثانية (مجلس الأمة)، لتضييق سيطرة وتأثير الغرفة الأولى على القرار السياسي وبعده شهدت الجزائر آخر تعديل في سبتمبر 2008 الذي سار في نفس خط دستور 1996 من حيث توسيع صلاحيات وسلطات الرئيس وتمديد عهدة الحكم وكذا استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول (الوزارة الأولى).⁽¹⁾

أ-2- الإصلاحات الدستورية في المملكة المغربية:

فبرغم من التعديلات والانفتاحيات التي قدمها المخزن في المجال السياسي إلا أنها لم ترق إلى الطموحات المطلوبة، بفعل أن الملك كان دائما يعمل على إبقاء سيطرته وتكريس هيمنته على المجال السياسي وذلك من خلال مركزية ضبط المجال السياسي التي تتم من خلال عدة سياسات كالاكتفاء على الزعامات المحلية في مراقبة المجال السياسي والتحكم فيه، وتكثيف تواجد السلطة في كافة المناطق خاصة البعيدة منها، وكذا احتكار القرار السياسي (خاصة الاستراتيجي).⁽²⁾

وفي سياق الثورات التي يشهدها العالم العربي و خاصة منطقة المغرب العربي وما حدث في تونس من تغيير للنظام والإطاحة بالنظام الليبي بفضل التدخلات الأجنبية (الناطو)، فإن رياح التغيير قد هبت على المملكة إذ في يوم 20 فيفري 2011 اختارت قوى شبابية مستقلة ومعها بعض الهيئات الشبابية السياسية والإسلامية المعارضة، إطلاق حركتها للمطالبة بتغيير عميق في المغرب و أقرت تاريخ 20 فيفري عنوانا لها ومنذ انطلاقها إلى اليوم لا تزال حركة 20 فيفري نشطة في

¹ - سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية (1989-2009)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009 ص 94.

² - عبد السلام نويرة، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 99.

تنظيم احتجاجات شعبية في مناطق متفرقة من المغرب، واجهتها السلطات المغربية بالاعتقالات وأحكام السجن وعنف شديد من قبل قوى الأمن، فقد فاجأت هذه المظاهرات السلطات المغربية من حيث إعداد المشاركين فيها واتساعها إلى العديد من المدن المغربية ومناطقه.

وفي هذه السياق جاء خطاب الملك محمد السادس في 09 مارس 2011 الذي دعا فيه إلى تعديلات دستورية، داخل إطار ثوابت الملكية وإمارة المؤمنين، محدداً سبع مرتكزات أساسية لهذه التعديلات واعداداً بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطات ويعطي صلاحيات أكبر لكل من رئيس الحكومة ورئيس البرلمان، وعين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد، ووضع على رأسها القانوني عبد اللطيف المنوفي وإلى جانب هذه اللجنة، كلف الملك مستشاره محمد معتصم بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات حول مقترحات التعديل الدستوري.⁽¹⁾

وانطلاقاً مما سبق فيما يخص المواد التي اقترحها الملك المغربي محمد السادس للاستفتاء والتي تم مناقشتها في المبحث السابق، فيمكننا ملاحظة عدة نقاط، إذ أن الطرح الأساسي يرتبط بطبيعة النظام فتسمية النظام الجديد الذي سيرسيه الدستور الموعود برلمانياً أمر غير واضح، بما أن النص الدستوري الذي اقره الملك لا ينص صراحة على ذلك إذ يقول في فصله الأول أن نظام الحكم في المغرب "ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي" وينعكس ذلك في عدة نقاط في الوثيقة المقترحة:

1. أكد محمد السادس أن الفصل (19) الذي كان يثير جدلاً كبيراً بحديثه عن قدسية الملك قد جرى تقسيمه إلى فصلين، فالفصل الأول يحصر الصلاحيات الدينية للملك في أمارة المؤمنين، ورئاسة المجلس العلمي الأول عن سلطاته السياسية، أما الفصل الثاني، فيحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وبالتالي تم النص على أن "شخص الملك لا تنتهك حرمة" أي عاد من جديد لربط الدور السياسي بالمكانة الدينية (الفصل 46).

¹ - تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي؟، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، جوان 2011 ص ص 02-03، (ب ت ن).

2. في كل باب من أبواب المشروع، يحتفظ الملك بصلاحياته كرئيس للدولة وأمير للمؤمنين باعتباره السلطة الدينية العليا في المملكة، ويبقى الملك رئيساً لمجلس الوزراء وللمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويظل قائداً للجيش و يرأس "المجلس الأعلى للأمن" الذي أنشئ حديثاً.⁽¹⁾
3. رئيس الوزراء لا يعين مسؤولين بل يقدم اقتراحاً بتعيينهم وهناك فرق كبير بين التعيين والاقتراح، لذلك فإن تسمية رئيس الحكومة غير دقيقة لأنها حكومة برئيسين، والحديث عن فصل السلطة غير مضمون في هذه الحالة (الفصل 47).
4. رئيس الحكومة لن يكون من حقه إقالة أي وزير في الحكومة إلا بموافقة من الملك بينما للملك، بحسب مشروع الدستور، يمكن أن يقيل أي وزير فقط باستشارة مع رئيس الحكومة (الفصل 47).
5. الدور الذي أخاطه المقترح الجديد للدستور للملك في مجال القضاء يخل بالمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، حسب المحليين المعارضين للوثيقة (الفصل 115).
6. رغم انه النص الدستوري الجديد يبيقي "الإسلام دين الدولة"، وأن الدولة تضمن فيه لكل فرد، حرية ممارسة شؤونه الدينية، فقد ألغيت الإشارة إلى حرية المعتقد (الفصل 03).⁽²⁾
- وفي 2011/07/01 أعلنت وزارة الداخلية المغربية نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو 98.7% على الدستور و أن نسبة المشاركة بلغت 73.46% ورحبت عموماً الأحزاب المؤيدة للدستور بهذه النتيجة، مؤكدة على نزاهة عملية الاستفتاء وسلامتها، في حين، سجلت تصريحات متناقضة لقياديين من حزب العدالة و التنمية حول نزاهة الأرقام المعلنة.
- ووصفت حركة 20 فيفري تلك النتائج بالمزورة و أكد ناشطوا الحركة أن المغاربة قاطعوا بشكل واضح عملية الاستفتاء، إضافة إلى ما وصفوه بخروق كبيرة سجلت قبل أيام من موعد الاقتراع و يوم الاقتراع من بينها تعميم خطب الجمعة الرسمية في المساجد تدعو المصلين إلى التصويت

¹ - محمد العجاتي، مرجع سابق، ص 05.

² - محمد العجاتي، مرجع سابق، ص 06.

بنعم، وتصف التصويت بالواجب الديني و استخدام الأموال وتهديد العمال في معاملهم بالطرد في حال عدم التصويت بـ "نعم"⁽¹⁾

وعبرت قوى سياسية عن رفضها لهذه النتائج، واصفتها إياها بالمهزلة وبأنها مزورة، وأوضحت أن هذه الأرقام لا تخرج عن أرقام الاستفتاءات السابقة بدءاً باستفتاء 1962 الذي اقر الدستور بنسبة 97.5%، ومروراً باستفتاء دستور 1970 الذي تم إقراره بنسبة 98.70 % واستفتاء دستور 1972 الذي تم إقراره بنسبة 98.75 % واستفتاء دستور 1992 الذي تم إقراره بنسبة 99.98 % واستفتاء دستور 1996 الذي تم إقراره بنسبة 99.56 %.⁽²⁾

أ-3- الاصلاحات الدستورية في تونس:

فبعد تولي زين العابدين بن علي دفة الرئاسة بادر هذا الأخير بتغييرات جذرية على النظام التونسي، ففي أبريل 1988 تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية، بشرط الالتزام بالدستور و(القانون) كذلك تم تعديل قانون الصحافة، وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، و تقييدها بدورتين وأن لا يتجاوز سن الرئيس بـ 70 عاماً، و الملاحظ من هذا أن الرئيس بن علي حاول في بداية عهده إضفاء الطابع الديمقراطي والانفتاح على النظام التونسي، خاصة مع المعارضة بمختلف تياراتها وتوجهاتها وبالتحديد الإسلامية، وقد تمكن النظام التونسي من تضيق الخناق على المعارضة حيث أقفل القضاء العمومي ولجأ إلى القمع خاصة خلال فترة (1993-1994) حيث منع أي معارض من المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في مارس 1994، وزج برئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المرزوقي في السجن كونه حاول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية⁽³⁾، ويعتبر الإصلاح الدستوري الجوهري الذي حظي بإجماع الشعب من خلال أول إستفتاء عام شهدته البلاد في 26 ماي 2002، منعتجاً حاسماً على درب الإصلاح السياسي

¹ - تعديل الدستور في المغرب إصلاح ام احتواء التحول الديمقراطي، مرجع سابق ، ص 06.

² - تعديل الدستور في المغرب إصلاح ام احتواء التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 07.

³ - olfa lamloum " Tunisie : quelle Transitiom Démocratique? In jean-noel Ferriéet est jean – claude santucci (eds) Dispositifs de démocratisation et Dispositifs Autoritaires en Afrique du nord paris: CNRS editions . 2006. p121.

المؤسس لجمهورية الغد وامتداداً طبيعياً للنفس التحديثي العريق الذي طبع حياة تونس فكراً وسياسة منذ القرن التاسع عشر.

وقد طالت التنقيحات بمقتضى هذا الإصلاح نصف فصول الدستور التونسي الصادر في 01 جوان 1956، لتمثل بالخصوص حماية الحريات وحقوق الإنسان في كونيّة مبادئها وشموليتها وتكريس كرامة الفرد وحماية الحياة الخاصة وحرمة الاتصالات والمعطيات الشخصية والتنصيب على الضمانات المكفولة للمتقاضين ضمن نص الدستور إلى جانب ترسيخ قيم الولاء لتونس و التضامن و التسامح والاعتدال و الوسطية بين الأفراد و الأجيال و الفئات. (1)

وبالرغم من توالي الإصلاحات والتعديلات في عهد بن علي على غرار الإصلاح الدستوري لسنة 2002 الذي يقر من خلاله لرئيس الدولة بالترشح لولايات جديد، وكذا إنشاء مجلس المستشارين سنة 2005 ما يجعل البرلمان يتألف من مجلسين، وفي 16 يوليو 2008 كانت هناك اجراءات اقتصادية ومالية لمنطقة المناجم في محافظة قفصة، بعد حركة احتجاج على البطالة والفساد، ولكن تم قمع هذه الاحتجاجات بقسوة، و بقيت هذه الإصلاحات دوماً شكلية، (2)

وفي خضم الأوضاع الاقتصادية المزرية لبعض المدن التونسية خاصة الجنوبية، فقد عرفت منطقة سيدي بوزيد تطورات وأحداث ساخنة من احتجاجات و مظاهرات شعبية عمالية غاضبة وذلك بسبب الاحتقان المتراكم والبطالة التي لم يعد يخل منها بيت وكانت القطرة التي أفاضت الكأس في ربوع ولاية تعتبر الأكثر فقراً وبطالة خصوصا على مستوى خريجي الجامعات، حادثة محاولة انتحار الشاب العاطل عن العمل محمد البوعزيزي. (3) فقد أقدم هذا الرجل من محافظة مدنين، على إضرام النار في نفسه، لتكون هذه الحادثة الشرارة الأولى لثورة 14 يناير التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (4).

¹ - صلاحيات السياسية في خدمة مبادئ و.خيارات الاستقلال : من الموقع الإلكتروني

<http://www.independreance.tn/arabic/index>

² - olfa lamloum .ibid .P 122

³ - عبد السلام التوكابري " سيدي بوزيد انتفاضة الشغل " من موقع الإلكتروني www.Tunisalmoslima.com

⁴ -"يو بي اي " تونس يضرم النار في جسده على طريقة البوعزيزي " من موقع الإلكتروني:

فقد أخلطت الأوراق في الخارطة السياسية التونسية، بعد 14 جانفي مباشرة، إذ تغير المشهد السياسي تغييرا يكاد يكون كلياً، فبعد أن كانت تنتشط في الساحة 08 أحزاب مقفنة مع الحزب الحاكم سابقاً، أصبحنا نتحدث على أكثر من مائة حزب سياسي.

وفي المرحلة الأولى و إثر اندلاع الثورة، ضمت الحكومة محمد الغنوشي آنذاك كلا من حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي اللذان تمثلا لأول مرة في الحكومة وكان ذلك لعدم السماح بخلق فراغ في الساحة حسب قراءة كلا الحزبين في حين خير التكتل من اجل العمل والحريات الانسحاب منها، وتموقت بقية التنظيمات الحزبية خارج الحكومة

و إتحتت أغلبها بمشروع "مجلس حماية الثورة" الذي كان مشروعاً، طرح على نفسه أن يكون مراقباً لعمل الحكومة الانتقالية، وضم هذا المشروع مختلف الحساسيات مثل حركة النهضة، حزب العمال الشيوعي، حزب الإصلاح والتنمية، حزب العمل الوطني الديمقراطي، حركة الوطنية الديمقراطيين وعدد آخر من الأحزاب⁽¹⁾.

وتشهد الأوساط السياسية والقانونية التونسية جدلاً واسعاً حول نمط الاقتراع الذي سيجري على أساسه انتخاب المجلس التأسيسي، الذي سيتولى صياغة دستور جديد للبلاد، وكذا حول طبيعة النظام السياسي الذي سيتبناه هذا المجلس لتأسيس جمهورية ثانية بعد الجمهورية الأولى التي شهدت تونس غداة الاستقلال في إطار دستور 1959، ففي ظل المشهد السياسي التونسي هناك جهات تدع وإلى الآخر بالنظام البرلماني باعتباره يضمن تمثيل جميع القوى السياسية في برلمان قوي يحد من سلطات رئيس الجمهورية ويراقب أداء الجهاز التنفيذي ككل، وفي خضم هذا النقاش، يقول عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي "محمد صالح بن عيسى" أن الحديث عن النظام البرلماني وكأنه النظام الأمثل أو رفض النظام الرئاسي و كأنه

www.ALHADATH-yemen.com 20/08/2011

¹ تآزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة : المشهد السياسي و التجديد و الديمقراطية التقدمي يناقشان التحالف... النهضة تتحسس المشهد اليسار في وحدة مهزوزة و الأحزاب الجديدة غائبة متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.tunisafreeblospotcom.com

الأسوء، هو حديث "فيه شيء من الشطط" موضحاً أن النظام الذي كان سائداً في تونس في عهد النظام السابق ليس بنظام رئاسي بل هو نظام "رئاسوي" احتكر فيه رئيس الجمهورية أهم الصلاحيات داخل الدولة واستأثر بها، بما أدى إلى الاختلال كلي للتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ونفاقم ذلك بهيمنة الحزب الحاكم (التجمع الدستوري) على تركيبة البرلمان بمجلسه.

وأضاف السيد "محمد صالح بن عيسى" في ندوة حول الاستقلال الديمقراطي في تونس أن النظام الرئاسي الحقيقي هو الذي، يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، وليس فيه لرئيس السلطة التنفيذية مطلق الحرية، بل أن البرلمان يملك من الصلاحيات ما يؤمن حداً أدنى من التوازن السياسي، يجنب الهيمنة المطلقة لرئيس السلطة التنفيذية، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

أ-4- الإصلاحات الدستورية في ليبيا:

كان لعملية الانفتاح و الإصلاح في ليبيا سماتها التي تميزها، فبعد شعور العقيد معمر القذافي بتصاعد الضغوط الداخلية و الدولية عليه و عزلته الاقليمية، الناتجة عن سياساته، كان لزاما عليه إجراء بعض الانفتاحيات لتهدئة الجبهة الداخلية والدولية، فأعلن بداية 1988 إجراء إصلاحات تركزت على الجانب الاقتصادي بالخصوص، كما قام بالإفراج عن المساجين والمعتقلين السياسيين، وإلغاء المحاكم الثورية واستبدالها بمحكمة الشعب، وإقرار وثيقة حقوق الإنسان، وكذا حرية التنقل والسفر للخارج.⁽²⁾ وفي سنة 2000 قام بإعادة النظر في الميزانية وأقر إعادة توزيع عوائد النفط وكذا التخلي عن المركزية السياسية ثم في سنة 2003 حث على إصلاح

¹ - "وكالة المغرب العربي" إنقسام الطبقة السياسية حول نمط الاقتراع وطبيعة النظام السياسي الأنسب للبلاد، من موقع الكتروني: www.maghress.com08/04/2011

² - محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، القاهرة، دار الأمين، 2006، ص152.

جذري في الاقتصاد⁽¹⁾، وفي الوقت الذي وضع القذافي نفسه فوق الجميع بأن يشار إليه بـ "القائد"، فإنه يعطي رئاسة الدولة نظرياً إلى الأمين العام لمؤتمر الشعب العام الذي يجري تغييره تبعاً بتوجيهات "القائد" وهو ما حدث في 2003/06/13 عندما أعلن القذافي في تصريح مفاجئ عن ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية للتوجه نحو الرأسمالية، وخصخصة القطاع العام لأن "الشعب لا يفهم الاشتراكية" ليتم في نفس اليوم تحية الترايكي رئيس مؤتمر الشعب العام القديم وليحل محل شكري غانم وهو المعروف باتجاهاته الرأسمالية.⁽²⁾

لم يقتصر الإصلاح أو التحول نحو الديمقراطية في ليبيا على القادة السياسيين أو في شخص القائد معمر القذافي، بل شملت حتى نجله سيف الإسلام. ففي الملتقى الأول للفعاليات الشبابية و الذي تتكون عضويته من قرابة 400 ألف شاب من خلال نشاطهم في إطار ما يعرف بـ "المنظمة الوطنية للشباب الليبي" والمنعقد في 2009/08/21 في مدينة سرت، ألقى سيف الإسلام خطابه غير التقليدي الذي أعلن فيه عن مشروع متكامل تحت عنوان: "معاً من أجل ليبيا الغد".

وعليه يمكن فهم بروز ظاهرة سيف الإسلام الإصلاحية من عدة زوايا أهمها:

1. المكانة التي يتمتع بها سيف الإسلام من خلال كونه إبن العقيد معمر القذافي.
2. مرحلة التحول التي تمر بها ليبيا منذ عدة سنوات، وهي مرحلة غير تقليدية خاصة من الناحية الإيديولوجية.
3. تزايد القلق في الشارع الليبي، وتشكل رأي عام حول فكرة فشل المشروع الثوري السابق في تحقيق التنمية والرفاهية.
4. شعور الليبيين بأن الإجراءات الثورية الاستثنائية، قد قمعت وأرهبت الغالبية العظمى من أبناء الشعب.⁽³⁾

1 - سعيد عكاشة، الجدل حول التحولات الديمقراطية و الليبرالية في ليبيا ، أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004، ص ص 240، 237.

2 - شريف منصور، تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و الأقليات في الوطن العربي خلال عام 2003، القاهرة ، مركز بن خلدون، 2003، ص 97.

3 - دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق ص 03 .

ويطرح مشروع سيف الإسلام رؤية لليبيا المستقبل تمتد حتى عام 2019، أي عند بلوغ الثورة عامها الخمسين، وهذه الرؤية في حد ذاتها تؤكد أن عمل سيف الإسلام إضافة إلى أنه طويل المدى، يدور في فلك النظام القائم ومن خلاله وليس في مسار موازٍ أو معاكس له، ويمكن إختزال المعادلة التي يتبناها سيف الإسلام ويقوم عليها مشروعه الإصلاحية في:

مشروع "معا نحو ليبيا الغد" و"مشروع الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية" اللذان سيقودان إلى التحول عام 2019. يحتوي مشروع "ليبيا الغد" على مجموعة أهداف وبرامج في عدة مجالات وقطاعات حيوية أهمها: التعليم، الصحة، أجهزة الأمن، المؤسسة العسكرية، القضاء، القطاع المالي، قطاع السياحة، الإسكان، التخطيط العمراني، الاستثمار، الإعلام.

ويسير المشروع جنباً إلى جنب مع "مشروع الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية"، الذي يمكن أن نعتبره الحلقة الرئيسية في مشروع الإصلاح، و الذي ينبنى على دراسة أعدت من قبل مجموعة من الخبراء والمتخصصين الليبيين والأجانب تقدمت بها مجموعة فوكس **Focus group** الأمريكية إلى مجلس التخطيط العام الليبي في 09 فيفري 2006، تحت إشراف مايكل بورتر **Michael porter** من جامعة هارفرد الأمريكية⁽¹⁾.

والملاحظ هو تركز الإصلاحات و الإنفتاحات في ليبيا على المجال الاقتصادي إذ لم يشهد الجانب السياسي أي تغيير بل يدل اعتماد إصلاحات، عمل النظام على شراء الرضا الداخلي والولاء بتوزيع عوائد الربيع النفطي وإقرار حريات اقتصادية، إذ أن واقع الوعود الإصلاحية الليبية منذ بدايتها لم ترق إلى مستوى إحداث تحول ديمقراطي، حيث تعتبر ليبيا أقل الدول المغاربية انفتاحاً خاصة في المجال السياسي.

وبسبب كل هذه التراكمات التي أفرزها النظام الليبي منذ تولي القذافي قيادة ليبيا، وفي سياق الثورات الشبابية والاضطرابات التي شهدتها كل من تونس، مصر، و التي انتهت بإسقاط النظاميين الذين بقيا لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، جاء الدور على الجماهيرية الليبية و التي

¹ - دنيا الأمل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 04.

شهدت احتجاجات وانتفاضة شعبية انطلقت شرارتها يوم الثلاثاء 14 فيفري 2011 في مدينة بنغازي متأثرة بثورتي تونس ومصر، ثم انتقلت إلى معظم المدن الليبية، حيث قاد هذه الاحتجاجات شبان ليبيون طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية.⁽¹⁾

وتشير التحليلات التي أوردتها بعض الصحف البريطانية إلى أن الليبيين سئموا الفساد المستشري في كافة أنحاء البلاد وسئموا الخوف وانتهاك حقوق الإنسان و أن الإصلاح الاقتصادي وحده لا يكفي.

ومن بعض مطالب الشعب الليبي التي رفعها غداة اندلاع الاحتجاجات ما يلي:

1. المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واسعة مثل صياغة دستور جديد للبلاد تضمن المشاركة الفعلية للشعب و وضع حد لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، وحرية تشكيل الأحزاب و إطلاق حرية الرأي والتعبير.
2. المطالبة بتنحية العقيد معمر القذافي حيث يعتبر أقدم حاكم عربي، أتى إلى السلطة إثر انقلاب عسكري جرى في الأول من سبتمبر 1969.
3. الكف عن انتهاكات حقوق الإنسان مثل أعمال القمع والتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية و المسؤولين في الدولة، وترويع المواطنين إلى حد يصل حتى ارتكاب المجازر ضد المعارضين.
4. المطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية مع أن ليبيا تجني سنويا عشرات مليارات الدولارات من تصدير النفط.
5. الكشف عن مجزرة سجن أبو سليم و المتورطين فيها، ففي 29 جوان 1996 قامت قوات خاصة بمداومة سجن أبو سليم وفتحت النار على سجناء عزل موقوفين لانتمائهم لجماعات إسلامية وقتل نحو 1200 سجين، وضلت تلك القضية أمراً ممنوعاً الحديث عنه في ليبيا حتى عام 2009.

www.Moshreq.Com/forum/23-02-2011

¹ - الاحتجاجات الليبية الأسباب . من الموقع الإلكتروني:

وكانت هناك دعوات من الليبيين معارضين إلى القيام بثورة ضد النظام فقد قام الناشط "حسان الحمي" بالدعوى إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 27 فيفري 2011 في ذكرى إحداهن مدينة بنغازي 2006 الخامسة. (1)

أ-5- الإصلاحات الدستورية في موريتانيا

بدأت مظاهر الإصلاح في موريتانيا من قبل، خاصة بعد تنظيم انتخابات بلدية في العواصم الولايات سنة 1986، فكانت فاتحة خير على العمل السياسي للموريتانيين ويمكن اعتبار تجربة الانتخابات المحلية هي الخطوة الأولى في مجال الإصلاح السياسي المحتشم الذي قام به الرئيس ولد الطابع والذي حاول من خلاله تدشين الانفتاح على المجتمع السياسي الوطني وقد جسده في مطلع سنة 1991 عند إقراره ديمقراطية الحياة السياسية من خلال الاستفتاء الشعبي على دستور يقر بالتعددية الجزئية ويمنح العديد من الحقوق والحريات العامة ويتيح فرصاً واسعة أمام المواطنين للمشاركة في تدبير الشؤون العامة، ويعتبر دستور 1991 بمثابة إعلان ميلاد الجمهورية الموريتانية الثالثة (2).

وقد دأبت موريتانيا على الاحتماء بالانتخابات كلما تفاقمت الأزمة السياسية من أجل امتصاص الآثار السلبية للاحتقان الداخلي، ومن أجل كسب تأييد المجتمع الدولي وبخاصة الدول الكبرى المانحة للعون العام الموجه للتنمية جاءت انتخابات نوفمبر 2003 في هذا الإطار العام، بحيث اعتبرت هذه الانتخابات التعددية الثالثة من أكثرها أهمية من ناحية المشاركة، فقد كانت هناك امرأة من بين الستة مرشحين وكان هناك إقبال كبير نحو صناديق الاقتراع مما يعكس المنافسة القوية في الانتخابات رغم أنها حسمت لمعاوية ولد سيد أحمد طابع بنسبة 66,69%، ومن خلال هذه المشاركة فقد أرسل الناخب الموريتاني بثلاث رسائل مفادها أن:

www.Mkank.com/vb/25-08-2001

¹ - ملف شامل عن الثورة الليبية، 2011 من موقع الكتروني:

² - محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،

2005، ص ص 414، 420.

-الإصلاح المنشود ينبغي أن يتم من داخل النظام وليس من خارجه ذلك أن الانقلاب على الرئيس معاوية لا يخدم المشروع الديمقراطي.

-لقد عبر الناخب الموريتاني من خلال مشاركته في الانتخابات عن رأيه الصريح وقال بلغة الأرقام أن المزايدات السياسية والوعود الانتخابية لا تغيري المواطن المتبصر.

-أراد الناخب الموريتاني من خلال مشاركته في هذه الانتخابات أن يوجه الى جميع الفرقاء السياسيين والرأي العام الوطني والدولي رسالة مفادها أن إرادة الشعب في المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع هي الطريق السليم نحو الديمقراطية، من دون أن يحدث ما من شأنه أن يخل بالنظام العام أو أمن البلاد واستقرارها.(1)

ب- التعددية السياسية (الحزبية):

لقد ساد نظام الحزب الواحد كافة القارة الإفريقية بعد الاستقلال نظراً للوضعية التي تميزت بها الدولة في إفريقيا في تلك الفترة، والطبيعة التعاقدية (الكوربوراتية) التي اتسمت بها الأنظمة إلى فترة ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأت عملية التحول الديمقراطي والانفتاح، تنتشر على مستوى القارة السمراء فيما يعرف بالموجة الثالثة وهبوب رياح الديمقراطية حيث فتحت الإصلاحات السياسية والدستورية التي تميزت بها هذه المرحلة أبواب التعددية في بلدان المغرب العربي، مما سمح بتشكيل أحزاب، هذه الأخيرة التي تعتبر قوام العملية الديمقراطية، وآخر معالم النظام السياسي الديمقراطي الحديث من حيث عملها كرابط بين النظام السياسي والسلطة.(2)، وتعتبر التعددية الحزبية من أهم القضايا المثارة والتي فرضت نفسها كإحدى التحديات السياسية الهامة التي واجهت دول المغرب العربي بعد فترات طويلة كان يتم التركيز فيها على قضايا التنمية والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات الخارجية.(3)

فلقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 تحولاً سياسياً في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة و البارزة لهذا التحول تتمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد المؤسس

¹ - محمد الأمين ولد سيدي باب، مرجع سابق، ص 385.

² - سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص 101

³ - شليغم غنية، مرجع سابق، ص 106.

على الأحادية السياسية وعدم السماح بالتعدد و لا بالتداول على السلطة بين قوى مختلفة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية.⁽¹⁾

وبما أن دستور 1989 يعد المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر فقد أشتمل على العديد من المبادئ والأسس التي تدعم عملية الانتقال إلى التعددية السياسية من أهمها:

1. فتح المجال أمام التعددية الحزبية وذلك بالسماح بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما ورد في المادة 40 من دستور 1989 السابقة الذكر، بعدما كانت المادة 49 من دستور 1976 تنص على نظام الحزب الواحد بقولها "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على نظام الحزب الواحد"، إلا أنه بنص المادة 40 التي تعد نواة الدستور، وضع حد لهذا النظام و فتح الباب أمام التعدد وحق جميع التشكيلات السياسية المعتمدة الدخول في المنافسة السياسية.

2. وضع الشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية وإعادة النظر في قوانين الانتخاب والإعلام والجمعيات وقوانين أخرى لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة، والدخول في المنافسة السياسية، حيث عرفت هذه الفترة ما يمكن أن نسميه بثورة قوانين.⁽²⁾

إن اختيار التعددية الحزبية كوسيلة للتنشيط و تفعيل الحياة السياسية، كان نتيجة لتبني نظام الديمقراطية البرلمانية الذي تم تدشينه من قبل الجزائر من خلال دستور 1989، ونظام التعددية هذا عدا عن كونه مجموعة مبادئ وقواعد ومجموعات وآليات ومؤسسات، فإنه ويعد تياراً فكرياً تدعمه فلسفة معينة تتمحور حول فكرة ترفيه الفرد في كنف الجماعة وتقويم وجوده من خلال الدفاع و المحافظة على حقوقه وحرياته، كما أنه يعد من أهم أركان ودعائم فكرة دولة القانون.⁽³⁾ وقد فتحت وطأة الأحداث التي استجدت على الساحة السياسية والأمنية مطلع التسعينات، غداة إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، الباب على التحول

¹ - خولة كفالي، مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23 كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 11/10 ديسمبر 2005، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 174 .

² - خولة كفالي ، مرجع سابق ، ص 183 .

³ - "أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989" من الموقع الإلكتروني:

<http://Linaforumouf.com/18/11/2008>

الديمقراطي، وتبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلق نتائج لم تتمكن الإدارة آنذاك من التنبؤ بها إذ اصطدمت الديمقراطية الفتية، بعوامل ثقافية وإيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري، و أمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد بعد المصادقة على تعديل دستور 28 نوفمبر 1996، الذي اعتمد هذه المرة مصطلح "الأحزاب السياسية" بدل الصياغة المقنعة المستعملة في دستور سنة 1989 المتمثلة في مصطلح "الجمعيات ذات الطابع السياسي"، فقد نصت المادة 42 من تعديل سنة 1996 على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و القيم والمكونات الأساسية للهوية و الوحدة الوطنية و أمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد و سيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة.

وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الرعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة. و يحظر على الأحزاب السياسية أي شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلهما.⁽¹⁾

كما عرفت نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة، عدة مواعيد انتخابية لها علاقة بالتعددية السياسية، نذكر منها:

1. الانتخابات البرلمانية للغرفتين والانتخابات البلدية عام 2002.
2. انتخابات الرئاسة لعام 2004 التي تجسد لقاعدة احترام المواعيد الانتخابية المحددة دستوريا، وانتخابات 2009 الرئاسية.⁽²⁾

¹ - آثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989"، مرجع سابق.

² - كربوسة عمراني، " مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة " في كراسات الملتقى الوطني الأول : التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 139.

3. بالإضافة إلى هذه المواعيد الانتخابية فلا بد من التطرق إلى الاستفتاء الشعبي على قانون الوئام المدني الذي صدر في 13 جويلية 1999 وهو قانون يحل محل قانون الرحمة لعام 1995 الذي أقره الرئيس الجزائري الأسبق اليمين زروال الهادف إلى إرجاع الخارجين على السلطة. بالإضافة إلى هذا هناك استفتاء شعبي آخر حول السلم والمصالحة الوطنية الذي صادق عليه الشعب في 29 سبتمبر 2005، والذي جاءت نسبة القبول بـ نعم 97.36 % من أصوات.⁽¹⁾

وفي إطار البرنامج الإصلاحية الذي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 2011، درس مجلس الوزراء يوم الأحد 2011/08/28 مشاريع قوانين، تتعلق بنظام الانتخابات الذي جاء تجاوباً مع المطالب العريضة التي صدرت عن المشاركين في المشاورات السياسية المنادية بوضع الانتخابات التي ستنظمها الإدارة تحت إشراف السلطة القضائية و إخضاعها لمراقبة الأحزاب وممثلي قوائم المرشحين الأحرار التي تشارك في هذه الانتخابات، كما درس مجلس الوزراء و وافق كذلك على مشروع قانون عضوي يحدد إجراءات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المنبثق من المادة 31 مكرر من الدستور التي تلزم بترقية مكانة المرأة في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى مشروع قانون عضوي يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية المنبثقة من أحكام المادة 103 من الدستور التي تنص خاصة على أن نظام حالات بطلان الحق في الترشح وحالات التنافي مع التمثيل النيابي سيتم تحديده بموجب قانون عضوي.⁽²⁾

أما في المغرب

¹ - البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 149-151.

² - " مجلس الوزراء يقر مشاريع قوانين منبثقة عن الإصلاحات السياسية " من الموقع الإلكتروني:

www.elbilad.net/29/08/2011

إن المستقبل السياسي للمملكة المغربية مرتبط بتصورات كل من الملكية والأحزاب السياسية التي لم تعد أحزاب الحركة الوطنية إلا فاعلاً واحداً ضمنها، حيث نجد أن هناك خيارات متباينة لكل من الملكية و الأحزاب فيما يخص تفعيل التعددية السياسية .

فالمملكة تواجه اختيار تفعيل الانتقال من التعددية الحزبية إلى التعددية سياسية تتحول فيها الأحزاب إلى فاعل سياسي مسؤول عن الاختيارات السياسية الكبرى في ظل حكومة حزبية تتخذ القرارات حسب منطق التحالفات والانتخابات و إذا كان الاختيار هو الأقرب إلى مفهوم الديمقراطية الناجحة، والتي تجعل منها الثقافة السياسية السائدة اليوم.⁽¹⁾

ففي العقد الأخير من حكم الملك الحسن الثاني، جرت انتخابات في 14 نوفمبر 1997، شارك فيها حوالي 16 حزباً سياسياً تمثل خمسة عشر منها في مجلس النواب من أصل 325 عضو منتخبين بالاقتراع الأحادي الأسمي الأكثر في دورة واحدة وهو أسلوب الانتخاب الذي دأب المغرب على اعتماده منذ أول اقتراع تشريعي في ماي 1963، كما أنه الانتخاب الأول في ظل الثنائية المجلسية التي عاود المغرب الأخذ بها مع دستور 1996 بعدما انقطع عنها حين توقف عمل البرلمان عقب الإعلان عن حالة الاستثناء في يونيو 1965.⁽²⁾

وفي عهد الملك محمد السادس، جرت انتخابات في 27 سبتمبر 2002، وشارك فيها ستة وعشرون حزباً سياسياً، أي بزيادة عشرة أحزاب قياسيةً بإقتراع 1997، ولعلّ مرد ذلك إلى التوسع الذي شهده الحقل الحزبي ابتداءً من عام 1999، حيث تأسس ستة عشرة حزبا بين الأعوام 1999-2006، و رأى النور أغلبها بين 1999-2002، كما أن من اللافت للنظر في هذه الانتخابات هو انتقال المغرب من "الاقتراع الأحادي الإسمي الأكثر في دورة واحدة" إلى "الاقتراع باللائحة"، علماً أن الأخذ بالنمط الجديد للانتخاب جاء نتيجة مناقشات بين مكونات الحقل

¹ —يوبا اليكهام " التعددية في المغرب : بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية " من موقع الكتروني:

www.ahewar.org/1542 العدد 2006/05/06

² - محمد المالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية : حالة المغرب الأقصى، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص65.

السياسي المغربي، في سياق مطالبة الأحزاب السياسية المغربية بتطوير التجارب الانتخابية إلى ما هو أحسن. (1)

وتعد انتخابات 27 سبتمبر 2002، أول انتخابات مغربية تجرى في موعدها دون تأخير على نحو ما كان سائداً في البلاد و نظراً لتغيير الأوضاع السياسية هذا و قد عكست هذه الانتخابات مجموعة من الدلائل من أهمها:

1. إلتسامها في مجملها بالنزاهة والشفافية: و هو من أرجعه البعض إلى غياب وزير الداخلية السابق إدريس البصري فيما يعد مؤشراً ايجابياً يضمن سير الانتخابات دون تزوير.
2. اتسام الحملات الإعلامية بالجدية و بحرصها على توعية المواطنين بأهمية نزاهة العملية الانتخابية، بل إن السلطات قامت بإتخاذ عدداً من الإجراءات ضد بعض المسؤولين الذين ثبت تورطهم في مساندة ودعم بعض المرشحين بشكل أخل بحيادية الانتخابات.
3. عكست هذه الانتخابات مزيداً من نضج تنظيمات المجتمع المدني.
4. تبنت نزاهة هذه الانتخابات في شغل حزب العدالة والتنمية و هو حزب ذو توجه إسلامي للمرتبة الثالثة. (2)

- وفي 07 سبتمبر 2007، جرت انتخابات شاركت فيها ثلاثة و ثلاثون حزباً سياسياً، وهي ثامن انتخابات منذ عام 1963، فقد كان متوقفاً أن يشارك فيها قرابة خمسة عشر مليون ناخب وناخبة، في حين لم تتغير الخريطة البرلمانية قياساً على ما كان عليه الأمر في الولايتين التشريعتين السابقتين 1997-2002، فنتائج اقتراع سبتمبر 2007 أفرزت مرة أخرى برلماناً فسيفسائياً، تمثلت فيه ست وعشرون هيئة سياسية هو عدد الأحزاب نفسها الممثلة في برلمان 2002-2007 مع حصول فوارق في عدد المقاعد المكتسبة من حزب إلى آخر، مما يعني استحالة بروز أغلبية أو أغليات متقاربة من حيث التوجهات الفكرية والإيديولوجية. (3)

1 - المرجع نفسه، ص 67.

2 - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص، 256-257.

3 - محمد المالكي، مرجع سابق، ص ص 69-72.

أما تونس:

فقد أجرت تونس أول انتخابات تعددية في عهد بن علي في سنة 1989 حيث تنافست ستة أحزاب أهمها التجمع الدستوري الديمقراطي والمحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية عام 1994، حيث شاركت القوى الإسلامية الممثلة في حركة النهضة، وقد تلت تلك الإصلاحات تعديلات أخرى أدخلت على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مقارنة بالانتخابات السابقة.⁽¹⁾

وقد تم إجراء تعديلات جوهرية مجدداً على قانون الانتخابات في نوفمبر 1998، وجاءت هذه التعديلات قبل إجراء آخر انتخابات نيابية في أكتوبر 1999، و من بين هذه التعديلات هو أن لا يسمح للأحزاب السياسية بأن تتبنى مبادئ أو تمارس أنشطة على أساس الديانة أو اللغة، أو العرق أو النوع الاجتماعي.

وأنشأت التعديلات الدستورية التي أُقرت سنة 2002، غرفة عليا هي الهيئة التشريعية التونسية و المتمثلة في "مجلس المستشارين".

بالإضافة إلى تعديلات على الحملة الانتخابية من خلال التعديل الاستثنائي على دستور يوليو 2008، وصوّت البرلمان التونسي على تلك التعديلات في أبريل 2009، وقد نصت تلك التعديلات على ما يلي:

1. خفض سن الانتخاب من 20 إلى 18 سنة.
2. البت في الطعون المتعلقة بالانتخابات في أجل 15 يوماً.
3. خفض سن الترشح لمجلس النواب إلى 23 سنة.⁽²⁾

أما في ليبيا:

¹ - عباش عائشة، مرجع سابق، ص 130.

² - "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية : ملامح الدولة، الانتخابات في تونس، من موقع الكتروني:

يذهب القانون الليبي إلى حد اعتبار أي عمل حزبي "خيانة في حق الوطن" تصل عقوبتها إلى الإعدام في القانون "تحريم الحزبية" الصادر في يونيو 1972، حيث تم اعتقال حوالي 152 من الكوادر الجامعية العليا والطلبة والمهنيين بتهمة الانتماء إلى الجماعة الإسلامية الليبية، التي دعت للتغيير السلمي في ليبيا وعرفت أيضا بجماعة الإخوان المسلمين حيث بدأت محاكمتهم في مارس 2001، وأقرت المحكمة بحكم الإعدام على عبد الله أحمر عز الدين في 16 فيفري 2002، مع سالم أبو حنك بعد محاكمة جرت أمام محكمة الشعب في طرابلس.

وتحت ضغط المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، أعلنت جمعية حقوق الإنسان التابعة للقذافي الدولية للجمعيات الخيرية والتي يرأسها سيف الإسلام القذافي في بيان أصدرته في سبتمبر 2003، أن الجمعية تقدمت بمذكرة للجهات المختصة، تناشدها العمل على إطلاق سراح مجموعة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وذلك لغرض إعادة إدماجهم والاستفادة منهم...⁽¹⁾

المبحث الثالث: إتحاد دول المغرب العربي

شهد العالم المعاصر ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز الكثير من التجمعات الإقليمية من أجل تنسيق التعاون في مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، وغالباً ما كانت هذه التجمعات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يهددها، غير أنه ومع مرور الزمن ونتيجة للانفراج الدولي بعد الحرب الباردة، بدأت التجمعات ذات الطابع الاقتصادي تبرز بقوة.

وقد شكلت تجارب التكامل محور العديد من الدراسات والبحوث على مدار العقود الأخيرة، خاصة مع نجاح التجربة التكاملية التي جمعت دول أوروبا الغربية، والتي أصبحت بمثابة المثال الذي يحتدي به من قبل الدول الأخرى، خاصة وأن النظرة الأولى لهذه التجربة تقود إلى تبني فكرة أن التكامل بين مجموعة من الدول هو السبيل نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، كل هذا كان دافعاً لإنتشار التجارب التكاملية في مختلف أرجاء العالم، فمن آسيا إلى الأمريكيتين

¹ - شريف منصور، مرجع سابق، ص 98.

مروراً بأوروبا وإفريقيا، هذه الأخيرة كان جزؤها الشمالي مسرحاً لتجربة تكاملية بين دول المنطقة في إطار ما يسمى باتحاد المغرب العربي منذ سنة 1989.

هذا الاتحاد الذي جاء كرد فعل للإرادة السياسية التي كانت لدى صناع القرار السياسي في هذه الدول في فترة معينة، وأيضاً كنتيجة للطموحات الشعبية لدول المنطقة، حيث أصبح التكامل الاقتصادي هو الحل لمواجهة المشاكل، التي أصبحت تتطلب تكاتف الجهود على المستوى الإقليمي عوضاً عن السياسات القطرية التي لم تخرج بدول المنطقة وشعوبها إلى بر الأمان، وهي التي تسعى لضمان أبسط حاجياتها اليومية.

المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي وأهدافه

قبل التطرق إلى موضوع نشأة الاتحاد المغربي، لابد من تحديد مصطلح "المغرب العربي" عند المؤرخين، فيقصد بمصطلح "المغرب العربي" بالرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، و تتضمن حالياً الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثلة في ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، والساقية الحمراء وواد الذهب. وقد استخدم الكتاب العرب الكلمة "المغرب العربي" لأنه واقعة في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعاً لذلك بالمشرق⁽¹⁾، كذلك كوصف المنطقة (المغرب العربي) بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، و التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاثة قارات هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا.⁽²⁾ كما أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط و الصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا.⁽³⁾

أولاً: الخلفية التاريخية للاتحاد المغرب العربي:

¹ - سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي : من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993، ص 61.

² - André charles julien , l'afrique nord en marche, paris, gallimard ,1975, p23

³ - سعد زغلول عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 62.

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات، الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداءً من العهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغورطا"، مروراً بفترة الحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية⁽¹⁾ و الموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية، وفي بدايات السنين الأولى للقرن العشرين، ظهرت للوجود نداءات بضرورة توحيد دول المنطقة في ميدان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الذي يعد كعامل مشترك بين معظم الدول المغاربية⁽²⁾، وظهر هذا الشعور بضرورة التعاون المغاربي من خلال بعث لجنة إستقلال تونس والجزائر في سنوات 1915-1916 بجنيف لفكرة جمهورية شمال إفريقيا.

كما وضعت الحركات الوطنية المغاربية سنة 1917، خلال مؤتمر الشمال الإفريقي المنعقد في فرنسا المبادئ الرئيسية بالاندماج والوسائل الكفيلة لتحقيقه، وقد كان لتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في سنة 1926، دفعة هامة في جمع الحركات الوطنية بالمنطقة، مؤكدة على الأقل عن عدم الاختلاف من حيث المبدأ ما بين الزعماء السياسيين، كما كان هذا الحزب يطالب بالاستقلال شمال إفريقيا برمتها⁽³⁾.

ومع مطلع الخمسينات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري و أصبح الإطار المرجعي للحركة التحريرية المسلحة، فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغربية حيث تكون في الجزائر سنة 1954، جيش التحرير الجزائري، وفي تونس جيش التحرير التونسي سنة 1955، وفي المغرب جيش التحرير المغربي من نفس السنة.⁽⁴⁾

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 12.

² - محمد على داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 12.

³ - Paul Balta , la Méditerranée réinventée- Réalités et espoirs de la coopération. paris, édition de découvert /fonction René seydox, France AVRIL 1992 ,p18.

⁴ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 17.

وبعد موجة التحرير التي عرفتها دول المنطقة في منتصف القرن العشرين، تم الابتعاد عن فكرة تأسيس إتحاد يجمع دول المغرب العربي، وكان هذا مرجعه الاتجاه الذي سلكته كل دولة نحو البناء الوطني، بالإضافة إلى مراعاة الحدودية خاصة بين الجزائر و المملكة المغربية، و ليبيا وتونس من جهة أخرى، غير أن هذه المرحلة شهدت مجموعة من الاجتماعات الثنائية، فكان أول اجتماع رسمي بين دول المغرب العربي ذلك الذي جمع وزراء الاقتصاد كل من الجزائر، ليبيا، تونس و المملكة المغربية. (1)

غير أن الفكرة عاودت الظهور من جديد في أواخر ثمانينات القرن الماضي، و ذلك لتضافر مجموعة من العوامل والتي نتجت عنها الإمضاء على اتفاقية مراكش في 17 نوفمبر 1989. (2)، فيما اعتبرت بمثابة المرحلة النهائية في قيام الاتحاد المغاربي و فيما اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد، حيث وقع القادة المغاربة الخمسة، الملك حسن الثاني (المملكة المغربية)، و الرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر) والرئيس زين العابدين بن علي (تونس) و العقيد معمر القذافي (ليبيا) و العقيد ولد سيد احمد الطايح (موريتانيا) على الوثائق الثلاثة و هي:

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجنتها الفرعية.
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. (3)

ومن أهم المؤسسات التي شكلت هيكل اتحاد المغرب العربي، نجد:

1. مجلس الرئاسة (حسب المادتين 6،4 من المعاهدة المنشأة).
2. مجلس الوزراء الأول (المادة 07).
3. مجلس وزراء الخارجية- ويمثل الجهاز التنفيذي.
4. لجنة المتابعة (المادة 09).

¹ - محمد عابر الجابري، وآخرون، وحدة المغرب العربي، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص 73.

² - عاكف يونس صوفان، المنظمات الدولية والإقليمية، مصر: دار الأحمدي للنشر، 2008، ص 55.

³ - جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 88.

5. مجلس الشورى (المادة 12)، وهو كهيئة استشارية ذات أصل برلماني.
6. الهيئة القضائية (المادة 13).
7. الأمانة العامة (المادة 11).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الآليات المؤسساتية و اللجان الوزارية على غرار المصرف المغربي للاستشارات والتجارة المغربية، الجامعة المغربية، الأكاديمية المغربية للعلوم، لكن كل هذه المؤسسات، إما الإهمال أو أنها لم تتحقق على أرض الواقع كما كان مخطط لها.⁽¹⁾

ثانيا: أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي:

لقد جاءت معاهدة قيام الاتحاد المغربي نتيجة لعدة متغيرات أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة إذ أن هذه التحولات كانت سبباً أساسياً لبروز أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات وقواعد السلوك الدولية التي أجبرت الكثير من الدول على البحث عن الصيغة الملائمة للتكيف مع التغيرات المتسارعة التي مسّت جوهر النظام الدولي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، لذلك يعتقد البعض أن البناء التكاملي المغربي ضرورة في هذه المرحلة الجديدة لأسباب ذات طابع سياسي واقتصادي و أممي، ذلك أن العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية العملاقة التي يمكن أن تمنحها المزيد من حرية اتخاذ القرار والمناورة في العلاقات الدولية كما تفعل الصين واليابان، أوروبا و روسيا كي لا تتبلع من طرف القوي المهيمنة على النظام الدولي.⁽²⁾

وبالنظر إلى معاهدة اتحاد المغرب العربي، يمكن أن نصنف الأهداف التي تصبوا إليها الدول المغربية لتحقيقها إلى عدة أنواع من الأهداف في ميادين مختلفة منها السياسة والأمنية والاقتصادية والثقافية، وذلك لبلوغ الهدف النهائي وهو الوحدة المغربية، وقد جاءت ديباجة

¹ - مسعود آخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، ط 3، 2005، ص 97.

² - حسين بوقارة، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر : مطبعة دار هومة، 2010، ص 57.

المعاهدة والمواد الثانية والثالثة منها محددة للأهداف التي يمكن الوصول إليها عبر الالتزام بهذه المعاهدة نتطرق إليها عبر المجالات التالية:

1. الأهداف السياسية:

- أنه من الأهداف السياسية و الدولية للإتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغربية والدفاع عن حقوقها.

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها البعض، وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد بغية مجابهة جميع أشكال التمزق والانقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهداف القادة والرؤساء، وعن طريق هذا الهدف يمكن المحافظة على استقلال دول المنطقة و توجيه جهودها نحو تنمية بلدانها.

- كذلك يكفل للدول المغربية المحافظة على استقلالها و إزالة كل صور النزاعات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صياغة السلام المؤسس على العدل والإنصاف.⁽¹⁾

- إحتلت فكرة تمكين دول المنطقة المغربية من لعب دوراً سياسياً هاماً على الساحة الدولية وأن يكون المغرب العربي شريكاً فاعلاً على مستوى التوازنات الإقليمية، مكانة بارزة في فكر صناع القرار السياسي لدول المغرب العربي، وتم إعتبار ذلك من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الكيان الاتحادي الجديد لتحقيقها من خلال العمل الجماعي غير أن هذا الهدف لم يتحقق فالدول المغربية عرفت تباينات في موقفها اتجاه النزاعات والقضايا الجهوية والدولية.⁽²⁾

2. الأهداف الدفاعية والأمنية:

- ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساساً على العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على "صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء" ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع مبدأ احترام سيادة

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 92 .

كذلك أنظر المادة 02 من معاهدة الاتحاد الفقرة (1،2)

² - كريمة بومهدي، " معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، " رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،

كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2002، ص 71.

كل دولة وسلامة أراضيها، ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغربي إنفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه إنفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية صراحة، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء⁽¹⁾ ويمكننا تلخيص الأهداف الجوهرية فيما يلي:

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، يقوم على أساس الحوار.

- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشرة حيث تنص على:

"كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي ملف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.⁽²⁾

كل هذه البنود والنصوص الخاصة بالأمن تعكس طموحاً معيناً حيث أن هذه الدول تستطيع أن تتفادى الخلافات السياسية فيما بينها، و أنها تستطيع أن تكون تكتلاً معيناً في مواجهة أي عدوان خارجي، و تحقيقاً لذلك تقوم الدول بالتنسيق تعاونها في ميدان الدفاع والأمن ولذا فإن الاتحاد لا يلتزم باتخاذ كل ما من شأنه يمنع الحروب بين الدول الأعضاء فحسب، بل وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء خارجي.

ولكن على أرض الواقع فقد عرف المجال الأمني فشل كبير بسبب ضعف التنسيق من أجل مواجهة العنف و التطرف الذي طال الدول المغربية (خاصة الجزائر سنة 1992)، لقد فشل

¹ - جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه ، ص 93.

² - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 94.

للمزيد أنظر المادة الخامسة عشر من معاهدة الاتحاد المغرب العربي

القادة المغاربة في وضع قاعدة تفاهم فيما يخص الملف الأمني ومحاربة الإرهاب المحلي جزء منه، هذا ما انعكس على الوضع السياسي لدول المغرب العربي. (1)

3- الأهداف الاقتصادية:

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغربية والدفاع عن حقوقها، ولا شك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول، ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية. (2)
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و إنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.
- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة و يقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية و الاتحادية. (3)

4- الاهداف الثقافية:

وفي هذا المجال تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في مختلف مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام و صيانة الهوية القومية العربية، حيث تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف، بالإضافة إلى تبادل الأساتذة و الطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية و الثقافية، وإنشاء مراكز مشتركة و برامج في المجالات العلمية المختلفة بين البلدان العربية.

1 - كريمة بومهدي، مرجع سابق، ص 73.

2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 94 .

للمزيد أنظر المادة الثالثة من معاهد الإتحاد (الفقرة 3) ، و المادة الثانية من المعاهدة الأتحاد (الفقرة 5)

3 - المرجع نفسه ، ص 95.

إن التشديد على التعاون في مجال التعليم وتنمية، إنما ينم على أن للثقافة و التعليم من أهمية في اكتساب المعارف و التكنولوجيا و تطويرها بل و إنتاجها وما يلاحظ هنا على انه من خلال هذه الأهداف يمكن القول بان الاتحاد المغربي لا يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية و الاقتصادية و الثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، ورغم أن معاهدة إنشاء الاتحاد قد وضعت هذه الأهداف نصب أعين الدول الأعضاء، لكنها لم تخصص بنداً تحدد فيه المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة. (1)

وفي سياق الأهداف التي أنشأ من أجلها اتحاد المغرب العربي، وغداة التوقيع على المعاهدة، نجد أن الدول الخمسة الموقعة للمعاهدة لديها أهداف محددة، دفعتها للاتحاد ويمكن إيجازها في ما يلي:

1- أهداف الجزائر:

يمكن للجزائر أن تحقق الأهداف التي من جرائ الانضمام للاتحاد:

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة و خاصة في مجال التجارة الخارجية للتخلص من البطالة والأزمات اليومية، وكذلك تنمية لمناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن طريق إقامة مشاريع تستفيد منها المناطق المحرومة تؤمن لها الحدود.
- تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا و بالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إليها عن طريق المغرب مروراً بإسبانيا. (2)
- إن الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، إتجهت إلى مواجهة ذلك بضرورة إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية تؤد من خلالها إعادة ترتيب البيت من الداخل، وذلك فهي ترعى في هذا

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 96.

2 - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص 83.

الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية والتي هي هدفاً لها وطرف فيها، وبقدر قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على إنجاح إصلاحاتها الداخلية. (1)

- إن انخراط الجزائر في اتحاد المغرب العربي من نشأه أن يمهد لها للعب دوراً بارزاً و مؤثراً سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الاستراتيجي. (2)

2- أهداف المملكة المغربية:

على الرغم من كون المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء الإقليمي إلا أنها تعتبر أكثر دول المنطقة تعرضاً للتهميش وذلك لكون علاقتها مع الجيران عرفت دائماً نوعاً من التوتر بدءاً بالنزاع الحدودي مع الجزائر، ففضية الصحراء الغربية، ثم الصراع مع ليبيا إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر من بين دول المنطقة التي عانت دائماً من الأزمات الاقتصادية بفعل عدم التوازن بين مواردها الطبيعية و عدد سكانها، ولهذا فإن قبولها للاتحاد إنما رمت من وراءه تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية: (3)

- تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون بين دول الاتحاد عن طريق الاستفادة من المشاريع المشتركة.

- مواجهة مشكلة البطالة بعد الاستغناء عن العديد من العمالة المغربية من الدول الأوروبية، و وجود الاتحاد سيحد من ذلك.

- رغبة المغرب في استخدام صيغة الاتحاد لتصفية الصراعات بالمنطقة، كرصيد تفاوضي مع "جبهة البوليساريو" و التي مثلت عبئاً عسكرياً وسياسياً و اقتصادياً إضافياً منذ إعلان الجمهورية

¹ - مجدي على عطية " الحوار الليبي - الجزائري : انعكاساته واحتمالاته، السياسة الدولية، العدد 90. أكتوبر 1987، ص 186.

² - مصطفى فيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مرجع سابق، ص 84.

³ - عمر عز الرجال " القمة الثانية للمغرب العربي " السياسة الدولية، العدد 96، أفريل 1989، ص 164.

الصحراوية عام 1976، و اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها، الأمر الذي أدى إلى عزلة المغرب في المنطقة ولجوءها للحل العسكري لمواجهة المشكلة.⁽¹⁾

3- أهداف تونس:

أهم أهداف تونس تتمثل في ما يلي:

- نتيجة للقدرات الاقتصادية التونسية المتواضعة، فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة، من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة ليبيا التي تشكو من نقص العمالة وذلك بعيداً عن الضغوطات السياسية.

- رغبة النظام السياسي خاصة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي للسلطة من إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع جيرانه، وبالتالي حصولها على موقف توازني لها في المنطقة في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبياً و هي الجزائر، ليبيا، المغرب.

- لعب دور معتبر وغير مهمش، حيث أدركت تونس انه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، فإن دورها مهمش ومحدود ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات.⁽²⁾

4- أهداف ليبيا:

إذا كان الهدف الرئيسي لدول المغرب العربي هو تحقيق غاية اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى:

- إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد، بحيث قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أي دولة من دول الاتحاد، خاصة ليبيا لاستمرار تعرضها للتهديدات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986 ومن هنا كان انخراط ليبيا بدون هوادة في الاتحاد.

¹ - مصطفى الفيلاي " آفاق اتحاد المغرب العربي " المستقبل العربي ، العدد 132، 1990، ص 40.

² - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مرجع سابق، ص 80.

للمزيد أنظر : جريدة اليوم السابع، العدد 255، 27 مارس 1989.

- فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان، وانتقال علاقاتها مع تونس من مجال التعاون إلى مجال التوتر.
- محاولة العقيد القذافي جعل الاتحاد المغربي كخطوة أولى على طريق إقامة الوحدة العربية التي طالما نادى بها، وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة.⁽¹⁾
- 5 أهداف موريتانيا:

تعتبر من أفقر دول المغرب العربي بسبب نقص الموارد بها بالإضافة إلى مصاعب الجفاف، وعليه فإن من بين طموحاتها إلى الاتحاد ما يلي:

- الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد خاصة فيما يخص المشاريع المشتركة، نتيجة لندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا، بالإضافة إلى مصاعبها الاقتصادية من جراء الجفاف وهجمات الجراد، مما يجعلها البلد المحتاج للمعونة المادية والمالية، من قبل دول الاتحاد نتيجة إنضمامها إليه. - يمكنها إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب من خلال الاتحاد وذلك نتيجة الحدود المشتركة معها.

- بالانضمام للاتحاد، تهدف موريتانيا إلى التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية والتي تمثل عبئاً عليها نظراً للحدود المشتركة، هذا علاوة على التداخل القبلي بين سكان الصحراء العربية وموريتانيا واستخدام جبهة البوليساري ولشمال موريتانيا كقاعدة لهجمات على القوات المغربية.⁽²⁾

¹ - مصطفى الفيلاي "اتحاد المغرب العربي" مرجع سابق، ص 42.

² - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه دول المغرب العربي وآليات المواجهة

إذا كانت العوامل والاعتبارات السالفة الذكر تدفع جميعها من الناحية الموضوعية والعقلانية باتجاه اعتبار "وحدة المغرب العربي ليست واجباً فحسب بل أنها ضرورة أيضاً، فهي لا تفرض نفسها كبناء جديد لقوة مفقودة، وليست أسطورة يجب تحديثها، فوحدة المغرب العربي واقع ملح وموضوعي".

لكن الأنساق الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي، أو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الإدراكية تنتظر بنوع من الشك أو أحياناً التخوف تجاه ما يصدر عن الآخر أو الآخرين من سلوكيات وأفعال، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الانغلاق الشديد الذي يميز هذه الأنساق الفكرية المتناقضة مما يشكل عائقاً جوهرياً عند محاولة بناء تجربة تكاملية حقيقية في المنطقة.

فقد كانت الخلافات والنزاعات والتناقضات التي ميزت العلاقات المغربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مردها بالدرجة الأولى إلى عدم التجانس والتعايش بين البيئات النفسية والفكرية لصانعي القرار في المنطقة. ومن الناحية العملية أفرزت تلك التناقضات في المنطلقات الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي حرباً باردة بين جُلِّ الأقطار وصلت في حالة العلاقات الجزائرية المغربية إلى أقصى درجات التصعيد.⁽¹⁾

أولاً: التحديات التي تواجه دول المغرب العربي

تعد الخلافات السياسية أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية، وهي انعكاس للطبيعة البشرية (الأنانية، العناد، الميل للعنف) ولغياب التجانس السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول.

وترتبط الخلافات المغربية باختلاف الحاجات والمصالح بين بلدان الاتحاد، ففي ظل التعدد والتباين في وجهات النظر وفقاً لرؤى قيادات الأقطار المغربية، وجد هذا الاختلاف تعبيراته في تناقضات سياسية واقتصادية أدت إلى تباين في توجهات وسياسات هذه الأقطار وظهور الخلافات

¹ - بوقارة حسين، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 62-63.

السياسية التي مست العديد من الموضوعات: نزاعات الحدود والسيادة الإقليمية والمنطلقات الإيديولوجية والارتباطات الخارجية.⁽¹⁾

إنه لمن الصعب التمييز بين السياسة والاقتصاد في إطار المشروعات الكبيرة كمشروع إتحاد المغرب العربي، فالسياسة دائماً تحكم الاقتصاد وتتأثر به وبناتجيه، وتتكيف لتستجيب لعوائده، فالقراءات الفاحصة للعوائق توحى بوجود تجاذب بين منطقتين قد يكونان متعارضين هما ضرورة قيام الاتحاد والفوائد التي تتجم عن ذلك، في نفس الوقت الذي يبرز فيه منطلق الدولة القطرية والخوف على الكيانات،⁽²⁾ وهذه المشكلة لا تقل أهمية عن الخلافات السياسية التي تشهدها المنطقة مثل: مشكلة الصحراء الغربية، وقضية لوكربيالخ.

1- التحديات السياسية:

إن المشاكل والخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة، والدول المغاربية كغيرها من بقية دول العالم الثالث وما زالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف، حيث كانت لهذه المسألة دوماً تأثيراً سلبياً على مسيرة هذه الدول نحو التكامل والاندماج الاقتصادي، مما أدى بها إلى طريق مسدود.⁽³⁾

ويمكن تقسيم التحديات السياسية إلى النقاط التالية:

أ- اختلاف الرؤى الوحدوية:

يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي، منذ نشأته حيث تجاذبه تياران، الأول: يدع وإلى الوحدة الاندماجية، كمنطلق للوصول إلى تحقيق

¹ - حروري سهام " الخلافات السياسية وآثارها على مسار التكامل المغاربي " الملتقى المغاربي الأول : مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية و التحديات الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 04.

² - محمد الأمين ولد أحمد جدو ولدعم، أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 65.

³ - وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية 1987، ص 107 .

التجمع المغربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار. فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي و التكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، و دعم التشاور السياسي و الأمني بهدف الاندماج التدريجي.

أما التيار الثاني: فهو يرى انه من الأفضل البدء بالعمل المغربي المشترك في مختلف المجالات(المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته وهو التيار الذي تبناه اتحاد المغرب العربي.(1)

(ب)- اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة:

تعطي المطروحات الليبرالية- خاصة مقارنة السلام الديمقراطي- أهمية حاسمة لهذا المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية حيث تعتبر الأنظمة الشمولية مصدراً من مصادرها الأساسية. فالاختلاف في طبيعة الأنظمة في الدول المغربية يعبر عن التباين الايدولوجية وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد مواقفها واتجاهاتها، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب و إمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالسنة للآخر. (2)

ففي مشكلة التفوق على الكيانات وتكريس القطرية، نجد مثلاً أن المملكة المغربية تخاف على كيانها وعلى شخصية كيانها كدولة ملكية، و الجزائر التي تتبنى النظام الجمهوري بالإضافة إلى تونس التي تقترب من الجزائر في طبيعة نظام الحكم رغم الاختلاف في التفاصيل، كذلك تخوف ليبيا الجماهيرية من فقدان كيانها و ايدولوجيتها المتبعة، كذلك موريتانيا، وهكذا كلما حاولت دولة أن تقترب أو تقتارب مع غيرها، إلا وخافت على كيانها من فقدان هويته. (3)

1 - لعجال أعجال محمد لمين " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك "مجلة المفكر، العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010، ص 21 .

2 - رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية - المغربية (1963-1988)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 72.

3 - محمد الأمين ولد أحمد جدو ولد عم، مرجع سابق، ص 66 .

للمزيد أنظر في : عبد المنعم السيد علي الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990، ص 64.

ج- قضية الصحراء الغربية وتدهور العلاقات الجزائرية المغربية:

على الرغم من أن الجزائر والمغرب ينتميان إلى فضاء عربي- إسلامي واحد، هو العالم العربي والأمة العربية، ولا ينفكان ويتغنيان بالروابط المشتركة بينهما:

اللغة العربية و الدين الإسلامي و التاريخ المشترك منذ الفتح العربي- الإسلامي، والجغرافيا الواحدة والعادات والتقاليد والخصائص النفسية المشتركة.⁽¹⁾

ولكن بسبب الحدود الموروثة من الاستعمار حالت دون دوام هذا الوصال، فقد شكلت الحدود السياسية نوع من القطيعة بين الدول المغاربية خاصة بين الجزائر والمغرب⁽²⁾، ففي سنة 1963 نشب نزاع مسلح على الشريط الحدود بين البلدين والتي عرفت بحرب الرمال، حيث بني كل طرف تصوره الخاص به:

- فالجزائر: تتمسك بنظرية مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وهذا التصور عملت الجزائر على تكريسه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وهذا ما يتماشى ورغبة دول إفريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام .

ويشكل هذا السند الرئيسي للجزائر أمام احتجاجات ومطالب الإقليمية المغربية (اتجاه أراضي تندوف وبشار بالخصوص إستناداً إلى تصورها لحقوقها التاريخية).⁽³⁾

- أما المغرب: فيستند "على الحق التاريخي" الذي ناد به زعيم حزب الاستقلال "علال الفارسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955. وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير" كما حدده "علال الفارسي"، يضم في أجزاءه: بلاد شنقيط (موريتانيا حالياً)، بشار و تندوف (الخاضعتين للسيادة الجزائرية)، و جزء من مالي والسنغال، سبتة

¹ - توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 25.

² - عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 287.

³ - رياض بوزرب، مرجع سابق، ص ص 57، 58.

ومليلة (الخاضعتين للسيادة الاسبانية) وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب⁽¹⁾، وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي وخلال قمة ثلاثية في أغادير المغربية بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين والرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة، حيث أقر الرئيس هواري بومدين أنه لا مطامع للجزائر في الصحراء، وأنه يدعم تنسيق الأطراف المعنية في مواجهة قرار اسبانيا منح حكم ذاتي لسكان الساقية الحمراء، ووادي الذهب ببقائها تحت سيطرة مدريد، كما أقرت الجزائر صراحة في القمة العربية التي استضافتها الرباط عام 1974، بأنه "لا مشكل بينها وبين المغرب بشأن قضية الصحراء"⁽²⁾.

وفي سنة 1975، وعندما قررت اسبانيا الانسحاب من الإقليم موضع النزاع (الصحراء الغربية) فمن الناحية الجغرافية فهو امتداد جنوبي للمغرب وشمالى لموريتانيا وغربي للجزائر، أي نقطة تواصل بينهم، إلا أنها كانت نقطة خلاف ومصدر للتجزئة⁽³⁾. وطالما شكلت قضية الصحراء الغربية أحد التحديات الجسام التي واجهت دول المنطقة، وسبباً في تلبّد غيوم الخلام في سماء الدول المغربية، وزيادة حدة التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية⁽⁴⁾، ولكن عرفت العلاقات الثانية تحسناً ملحوظاً مما أدى بالقيادة إلى إعلان إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989، ولكن وبسبب التطورات التي طرأت على المنطقة جُمّد هذا الاتحاد عام 1994.⁽⁵⁾ فقد كان هذا الخلاف بين البلدين بسبب الرؤيتين المختلفتين لكل بلد:

¹ - إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 44

² - أحمد دياب، المغرب والجزائر .. تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005، ص 203.

³ - محمد الأمين ولد أحمد جدو ولد عم، مرجع سابق، ص 66

⁴ - ولد عمر إبراهيم، إشكالية الوحدة المغربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989، 1999، رسالة ماجستير

في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009، ص 269

⁵ - على يحيى وآخرون، الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، باريس مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996، ص 223.

فالجزائر: انطلقت من مبدأ أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة وهذه الأخيرة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لها يرضي الأطراف المتنازعة وبالتالي لن تعد قضية داخلية بين الجزائر والمغرب مثلما روج لها هذا الأخير من 1975.

أما المغرب: ففهم التحييد على أنه تنازل من الجزائر بل وتضحية بالقضية وراح يراهن على تميع القضية داخل الفضاء المغاربي خاصة في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر.

والواقع أثبت وأن الجزائر لم تتخل عن مبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة الشعب الصحراوي، وتجلّى هذا بوضوح في موقفها الرفض لحل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية على اعتبار أن في إفريقيا أراضٍ محتلة، وأن شعبها ينتظر دائماً ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.⁽¹⁾

لكن الخلافات بين البلدين اتخذت منحى أكثر خطورة عقب تخلي الوسيط الدولي السابق في نزاع الصحراء "جيمس بيكر" عن مهمته منذ صيف يونيو 2004، ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية في ظل تزايد الجهود السياسية و الإعلامية للأطراف معينة من أجل حشد تأييد دولي لمواقفها عن طريق حلّ نزاع الصحراء، وفي حين دعمت الجزائر على ما يبدو جهوداً دولية لدعم الاعتراف بـ (الجمهورية الصحراوية)، ورد المغرب بعنف ونقل القضية إلى الأمم المتحدة من خلال تقديم مذكرة رسمية تنتهم الجزائر بالتورط مباشرة في النزاع الصحراوي، وهي تهمة دابت الجزائر على نفيها.⁽²⁾

¹ - بخوش صبيحة " اتحاد المغرب العربي بين الدوافع و التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007،

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 280.

² - أحمد دياب، مرجع سابق، ص 202

د- أزمة لوكربي:

لقد كانت قضية لوكربي من أهم القضايا التي إنعكست على علاقات التعاون المغاربي بالسلب سواء في جانبها الثنائي أو الجماعي، و تتلخص هذه الأزمة في إتهام الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكربي بإسكوتلاندا سنة 1988، وقد استصدرت الدول الغربية قرار من مجلس الأمن رقم (748) في مارس 1992، يفرض حضراً جويّاً على ليبيا وفي نوفمبر 1993 فرض مجلس الأمن بالاعتماد على القرار (883) عقوبات جديدة ضد ليبيا حيث قام بتوسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي.⁽¹⁾

2- التحديات القانونية:

بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي فإننا نجدّه يحتوي على 248 مادة و4 ملاحق و9 تصريحات، بينما معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد. كما يلاحظ التعميم وعدم تخصص أي هدف و روابطه بأجال التنفيذ وآلياته كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.

بالإضافة إلى سوء اقتران النصوص القانونية القديمة بالتحويلات السياسية الجديدة كالنضج السياسي، وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية، كذلك نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية و التي تصل إلى 37 اتفاقية، حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية و تونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية و موريتانيا على 19 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق إلا على 05 اتفاقيات.⁽²⁾ كما أن طريقة التصويت بالإجماع داخل المجلس الرئاسي شلّت نشاطه وعقدت البت في المسائل المختلفة، وافتقدت معظم المؤسسات الوحودية آليات صناعة القرار، وكانت صلاحياتها محدودة، لتبقى مجرد أدوات قانونية نظرية، و بدلاً من تحقيق المغرب العربي

¹- Ahmed Ben chaabane : L'Affaire de l'ockerbie et le droit international Mémoire de (D E A) en droit public, faculté de droit et des sciences politique de Tunis 1995, p159.

² - لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص 24-25.

لمؤسسات اقتصادية المبنية على المنطلقات الاجتماعية و الثقافية لدول المنطقة، والساعية إلى تحقيق تكامل جهوي يحفظ تنميتها وتطويرها، و إكتفى الرؤساء المغاربة بتحقيق "مغرب الزعماء" الذين يملكون كل السلطات ولا يربطهم أي التزام بشأن البناء الوحدوي.⁽¹⁾

3- التحديات الاقتصادية:

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها:

-التبعية الاقتصادية و المالية التي تعانيها دول المغرب العربي، والتي تربطها بالدول المتقدمة من حيث حجم المبادلات، خاصة ما تعلق منها بالموارد الغذائية و مواد التجهيز والاستهلاك الصناعي، هذه التبعية فرضت نوعاً من العلاقات العمودية الحتمية، وهمشت التبادل الأفقي و الجهوي خاصة⁽²⁾.

-يواجه المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتب عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم.

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغربي.

-ضعف الإنفاق المغربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا.

-ضعف قاعدة البيانات والمعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية.⁽³⁾

-عدم إنجاز المشاريع الكبرى، كاستغلال المناجم ذات الأهمية الاقتصادية وازدياد طلب السوق الوطني أمام نقص رؤوس الأموال، مما جعل الدول تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية أو الخضوع إلى المديونية.

-غياب التنسيق والإنسجام في مخططات التنمية للبلدان المغربية وعدم تماسك السياسات التصنيعية في ظل انعدام الاستثمارات المشتركة⁽¹⁾.

¹ - عبد السلام قريقة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2004، ص110.

² - عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، 1996، ص363.

³ - لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

4- التحديات المالية:

إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئاً على اقتصاديتها، وإرهاقاً لشعوبها حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار، موزعة كآلاتي، 24 مليار في الجزائر، 17 مليار في المغرب، 12 مليار في تونس، 05 مليار في ليبيا و02 مليار في موريتانيا، وهذه الأرقام توحى بالوضع الخطيرة التي تؤثر في كافة التوازنات الاقتصادية و المالية والتي تتعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة. ويمكن أن نلخص معظم التحديات المالية في ما يلي:

- نقص البنية التحتية الملائمة كشبكة للنقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية.
- عدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات و تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغربية.
- الاستئجاد بصندوق النقد الدولي وما يترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، وقد أدى إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغربية.⁽²⁾

ثانياً: تفعيل الاتحاد المغربي كآلية لمواجهة التحديات:

من خلال إستعراضنا لمختلف التحديات التي تواجه مسار التكامل المغربي، وهذا يوحي بأن الطريق نحو إقامة اتحاد مغرب عربي حقيقي في غاية الصعوبة، وخاصة في عدم قدرة البلدان المغربية من التخلص من الأنساق الفكرية للقادة المغربية.

¹ - عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص 365.

² - لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص 31-32.

وهذا لا يعني انعدام الحلول وآليات لمواجهة هذه المشاكل والتحديات والوسائل الكفيلة بتطوير و تفعيل إتحاد المغرب العربي، وعليه سنقدم ثلاثة مداخل رئيسية يتم من خلالها تسليط الضوء على الآليات الواجب إتباعها حتى يخرج الإتحاد من وضع الجمود الذي يعيشه منذ سنة 1994.

1- المدخل السياسي:

إن نجاح أي عملية تكاملية مهما كانت درجتها ومبرراتها، فإنها دائما تعتمد على الإدارة السياسية لدى صناع القرار في بلدان التكامل، وعليه فإن أساس التكامل الاقتصادي هو سياسي بالدرجة الأولى، وعليه فإن سبل تفعيل الإتحاد المغربي يمكن أن يقتصر في مجموعة من المداخل ويبقى أهمها المدخل السياسي الذي نلخصه في النقاط التالية:

(أ) - تسوية قضية الصحراء الغربية: حيث تعتبر هذه القضية حجر عثرة في طريق بناء إتحاد المغرب العربي منذ سنة 1975، وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدماً نحو التكامل بفعل هذه القضية.⁽¹⁾

(ب) - ضرورة إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في بناء إتحاد المغرب العربي: وهذا لما يكتسبه من أهمية في الساحة الإقليمية والدولية، فالمجتمع المدني يمكنه التواصل مع المجتمعات الأخرى و إعطاء سلبية لبناء أي تكامل، بالإضافة إلى منح الحرية التامة في الحراك والمبادرات على مستوى مغربي ويكون ذلك عن طريق المشاركة الشعبية للجماهير المغربية طبقاً للأسس الديمقراطية والحوار والتفكير. بالإضافة إلى تضافر جهود كل أعضاء الاتحادات وتوحيد إرادتهم و شحن همهم لمواجهة التحديات الراهنة كالسياسات التتموية، و الإخضاع السياسي.⁽²⁾

(ج) - ضرورة تجاوز الجدل بين الوطنية والمغربية: من خلال تحليل لمعاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي، تبين وأن هذه الأخيرة لا تؤسس لإتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات

¹ - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 288.

² - لعجال محمد لمين مرجع سابق، ص 24.

المغربية، فتحديات الحاضر ورهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح الحاضر و يجنب أجيال المستقبل هذه المخاطر.(1)

(د) - ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد: و الاعتماد على فكرة التساوي والتكافؤ بين الأقطار في علاقتها المشتركة، لأن هناك حقيقة لا مناص منها وهي أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح بإستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة.

(هـ) - أهمية الاستفادة من التوجه الداعم إلى الاندماج المغربي: بحيث يجب الاستفادة من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية لاسيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان أصبحا يرغبان في تحقيق نوع من التكامل والاندماج مع الاتحاد المغربي وهو ما يجعل هذه الأخيرة اليوم مدعوّه للاستفادة من التوجه.(2)

2- المدخل القانوني: ويكون ذلك عن طريق إعادة النظر في جُل النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعة جديدة تجعلها تتماشى والمستجدات الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية، وعليه تكون التعديلات والإصلاحات على النحو التالي:

(أ) - الحث في النصوص المعدلة مستقبلاً على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها، من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، وذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء، يعتبر الهيئة العليا العبر الوطنية، والتي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة بالتنفيذ ما لم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء، ومن هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية والداعمة للتوجه الوحدوي المغربي.

¹ - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 289 .

للمزيد أنظر في : عبد النور بن عنتر " اتحاد المغربي بين الافتراض و الواقع " من موقع الالكتروني :

www.aljazeera.net 08/08/2008

² - صبيحة بخوش ، المرجع نفسه، ص ص، 290 - 291.

ب)- توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي: حيث أنه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة كالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الاتحادية و إبداء الرأي فيها إذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لنتحول إلى اتفاقيات وقرارات، تجنبياً لتعطيل المشاريع الاتحادية، فيمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس الرئاسة لمجلس وزراء الخارجية⁽¹⁾.

ج)- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات: كثيراً ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي، وإن كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس إلى حد ما تمسك الدول بسيادتها، غير أن التثبث به في اتخاذ كافة القرارات دون النظر إلى طبيعتها عادة ما يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدود، وعليه فلا بد من الأخذ بمبدأ الأغلبية لإعطاء دفعة قوية وسريعة للاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية.

د)- ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد

هـ)- إقامة برلمان مغربي.

و)- إعطاء الأمانة العامة للصلاحيات الضرورية.⁽²⁾

3- المدخل الاقتصادي:

إن للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة لدى البلدان المغربية في مسار تفعيل اتحادها ومحفز لدى نخبها السياسية التي تجري وراء كسب المال والنفوذ من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج بالاتحاد إلى بر الأمان.

و عليه فلا بد من إيجاد حلول المشاكل الاقتصادية ويمكن أن نجملها في ما يلي:

أ)- بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادية: وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغربية، عبر المشاريع المشتركة وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسدها على ارض الواقع.

¹ - لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص 26.

² - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 297، 299.

(ب) - استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية: ويمكن التعامل معها على المستوى المغربي، يتوخى فيها حماية المودعين و الملاك و المستثمرين، بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع التي تتضمن المصالح المشتركة.

(ج) - إقامة شركات مختلطة للصناعات الحديدية: مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس⁽¹⁾

(د) - حركية رؤوس الأموال: عن طريق تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص بين الأقطار وذلك تماشياً و أهداف المعاهدة من جهة وتطبيقاً لاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته.

(هـ) - دعم شبكة المواصلات: للعمل على تطوير شبكة المواصلات أكثر والإسراع في انجاز الطريق السيار وكذا شبكة السكة الحديدية بين تونس وطرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع.

(ر) - تعزيز التعاون الثنائي.

(م) - تبنى إستراتيجية شاملة.⁽²⁾

ثالثاً : رؤية استشرافية لاتحاد المغرب العربي:

من خلال ما سبق تتضح حجم المصالح المشتركة بين دول المغرب العربي، وتبرز الإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العلمية التي بإمكانها -إذا توفرت مجموعة من الشروط - أن تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات إستراتيجية كبرى أمريكية من جهة، والدول الاستعمارية السابقة في المنطقة وتحديداً فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى.

وبناء عليه سنرسم ثلاث سيناريوهات لاستشراف مستقبل المغرب العربي:

-سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة.

- سيناريو التنسيق والاندماج.

-سيناريو انجاز الوحدة المغربية.

¹ - لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص 33.

² - صبيحة بخوش، المرجع نفسه ، ص 304.

1- سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة:

السيناريو الأول هو الجمود، بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك، وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية فقد تقدم المغرب بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين ولكنها بعيدة عن مطلب الانفصال وستحفظ ماء وجه الجميع، لأن مطلب الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء من السلطة المركزية.

وليس من المستبعد أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى أما في اتجاه⁽¹⁾.

-تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوي الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصدار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة.

-التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع مصالح الإستراتيجية للدول الكبرى.

¹ - عادل ميساوي وعبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب، جامعة محمد الخامس، (ب.ت.ن)، ص 385.

2- سيناريو التنسيق والاندماج:

وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات كتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة. وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل انجاز هذا التحول.

-إن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي يتحكم فيه آليات العولمة.

-إن الانخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد من إضعاف اقتصاديات دول المنطقة.

-إن إشكالية الأمن في الدول المغاربية لا يستدعي أن تقوم كل دولة بإتباع إستراتيجية أمينة على مستوى قطري، ولذلك فلا بد من التنسيق الجماعي في ما يخص مشكلة الأمن خاصة في منطقة الساحل.

3-سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية:

في اعتقادنا أنه في الوقت الراهن لا يوجد أي مؤشر يوحى بقرب هذا السيناريو فهو بعيد المدى بسبب المتغيرات التي تشهدها المنطقة من ثورات واضطرابات أمينة أقصيت بسببها النخب الحاكمة وأنت بنخب جديدة، ولكن يبقى هذا السيناريو مطروح ، فكلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة و شعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحضى بالشرعية و الديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير، و عليه سنبرز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بأفاق التحول السياسي في المنطقة ومن بين هذه المعطيات نذكر:

-تجربة التحول الديمقراطي في المغرب وبوادر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ونجاح النسبي لمسلسل المصالحة الوطنية في الجزائر.

نجاح الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني في كل من تونس(بعد الثورة) والمغرب(بعد الإصلاحات التي بادر بها العاهل المغربي في 2011) يوحى بتقارب الآراء والتوجهات السياسية في المنطقة وهذا يوحى بطلق ديناميكية جديدة ستكون لها انعكاسات ايجابية على الوحدة المغربية بالنظر إلى التحرر النسبي للتيار الإسلامي⁽¹⁾.

¹ - عادل ميساوي وعبد العالي حامي الدين ، مرجع سابق، ص 387.

الفصل الثالث: دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي

المبحث الأول: تصنيف النخب السياسية وفعاليتها في النظم المغاربية

أولاً: النخب السياسية في الجزائر

1- تصنيف النخب السياسية الجزائرية

أ- النخب الحزبية

ب- النخبة العسكرية

ج- النخب الدينية

د- نخبة المتجمع المدني

ثانياً: النخب السياسية في المغرب

1- تصنيف النخب السياسية المغربية

أ- نخبة الملك والمؤسسة الملكية

ب- النخب الحزبية

ج- النخبة العسكرية

د- النخب الدينية

هـ- نخبة المجتمع المدني

ثالثاً: النخب السياسية في تونس

1- تصنيف النخب التونسية

أ- النخب الحزبية

ب- النخب الدينية

ج- النخب المجتمع المدني

رابعاً: النخب السياسية في ليبيا

1- تصنيف النخب الليبية

أ- النخب التكنوقراطية

ب- نخب الحزبية

ج- نخب المجتمع المدني

خامساً: النخب السياسية في موريتانيا

أ- النخب العسكرية

ب- النخب الحزبية

المبحث الثاني: دور النخب الحاكمة في تفعيل المسار التكاملي

أولاً- على مستوى الوزراء

ثانياً- على مستوى الهيئات الرسمية

ثالثاً- على مستوى الأحزاب السياسية

رابعاً- على مستوى المجتمع المدني

الفصل الثالث:

دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي

الفصل الثالث: دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي

يعتبر موضوع النخبة السياسية من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء في مجال السوسيولوجي أو العلوم السياسية في أي مجتمع باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير اتجاه السلطة السياسية داخل الدولة.⁽¹⁾

ففي داخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاکمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي وتمتلك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، و فئة أخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات وعليه فكلما زادت مركزية القرارات والقوانين التي تصدر في دولة ما، كلما زاد ذلك من حجم وأهمية النخبة الحاكمة.⁽²⁾

لقد بيّنت الأبحاث حول النخبة أيضا بأن المجتمعات الإنسانية غالبا ما تنتج إضافة إلى النخبة السياسية نخبا أخرى ذات طبيعة ثقافية أو دينية أو علمية وبأن هذه النخب تحظى هي أيضا بمواقع متميزة داخل المجتمع، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة قيامها بأدوار سياسة مهمة و لو أنه بإمكانها أن تمارس بعض التأثير على النخبة السياسية في بعض القضايا والموافق، إن الفرق الأساسي بين النخبة السياسية وباقي النخب يكمن في كون الأولى تتمتع بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هي المقررة الأولى للمجتمع بحيث تختار له توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، أحيانا، مما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها لا محدودا، أما النخب الأخرى، فإنها تمارس نفوذها وسلطتها داخل مجالاتها الخاصة، دون أن تستطيع التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال، كما أن وجود نخبة سياسة قوية قد يكون عنصراً مساعداً على تألق وازدهار النخب الثقافية والفنية والاقتصادية، غير أن الأمور لا تتم دائما بهذا

¹-حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخب السياسية، إقصاء أم تكامل، بيروت، أفريقيا، الشرق، 2000، ص 147.

²-بوتومور، مرجع سابق، ص 06.

الشكل، فقد بين لنا التاريخ مجموعة من الحالات التي تم فيها ازدهار النخب الفنية والثقافية مع وجود نخبة سياسية ضعيفة أو متخاذلة.⁽¹⁾

وفي دراستنا للنخب السياسية في المغرب العربي سيقودنا الحديث عن النخب الحاكمة والتي لها علاقة وتأثير في صناعة القرار السياسي، بحيث تغلب على هذه الدول نخب عسكرية ذات خلفية ثورية كالجماهيرية الليبية وموريتانيا وأقل درجة في الجزائر والمغرب بحيث أن الجزائر ورغم إقرار التعددية إلا أن النخب الحاكمة فيها تتمسك بالشرعية الثورية أما المغرب فخلفتها تستمد من الشرعية التقليدية المتمثلة في الحكم الملكي وسيطرة المؤسسة الملكية والعائلة الحاكمة على صناعة القرار.

وفيما يخص بالبعد التكاملي للمغرب العربي وعلاقة هاته النخب، فإنها تشهد ركودا لأكثر من عقدين من الزمن، حيث تبرز أكثر من أي وقت مضى مسؤولية النخب السياسية في تفعيل مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي.

وبالتالي فمستقبل التكامل المغاربي مرهون بتلك النخب المتموقعة في السلطة للخروج من مأزق الانقسام والتشذرم خاصة في ظل التحديات التي تواجهها والتكتلات الإقليمية والدولية، على غرار الاتحاد الأوروبي أو حتى تلك النخب المتواجدة في صفوف المعارضة السياسية، بحيث ينبغي لها المراهنة على الجماهير لتستمد مشروعيتها وقوتها، كما أن إيمانها بالديمقراطية كمبدأ وسلوك يعد منطلقا لتحقيق قفزة تكاملية لهذه الدول.⁽²⁾

¹ -حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 154.

² -كربوسة عمراني، "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية" الملتقى المغاربي الأول: مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة، الجزائر، 4-5/3/2009..

المبحث الأول: تصنيف النخب السياسية وفعاليتها في النظم المغربية

أولاً: النخب السياسية في الجزائر:

إن مسألة النخب في أي مجتمع وفي أي نظام سياسي أمر حيوي، بحسب الأدوار المنوطة بها على غرار الأطوار التاريخية التي مر بها المجتمع، ومشكلة التنمية في شغفها التصوري والواقعي في حالة الجزائر بالذات، حيث نجد أن مشكلة النخب تتمثل في صياغة وبلورة لإستراتيجيتها، إذ من الوجهة التاريخية فإن مشكلة "تراكب النخب" في الجزائر هي قضية مزمنة، عانت منها الجزائر منذ ظهور النخب أثناء بروز الحركة الوطنية بداية من العشرينات من القرن العشرين، وتكرست بعد الاستقلال بشكل أكثر درامية وأخذت منحرجات دامية في بعض الأحيان⁽¹⁾.

مما لاشك فيه أن المجتمع الجزائري بتركيبته المتنوعة إثنيا والمتجانسة بشكل لا يكاد له مثيل (99% مسلمين، 99% مالكيين، 99% اشعريين) أما من ناحية المصادر الأثنية فلم تكن تاريخيا محل جدل ولا مثار خلاف، فلقد شهد المجتمع الجزائري ديناميكية خاصة في إنتاج النخب في مختلف المجالات محليا، كما كانت له قدرة على استقطاب بعض عناصر هذه النخب. لقد أنتج طبقة من العلماء لم تقتصر مساهماتها على الجزائر فقط، بل كانت المحرك لحركة النهضة في معظم البلاد العربية بدء بالحجاز والشام وانتهاء بمصر وليبيا.⁽²⁾

وإبان الثورة التحريرية فقد أنجبت الجزائر أيضا نخبا متميزة وفريدة في جميع المجالات

الحديثة ومن بين هذه النخب :

1-جمعية العلماء المسلمين.

2-زعماء الحركة الوطنية.

3-الأحزاب السياسية الوطنية.

¹-نعمان عباسي، "الحكم الراشد وألوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر" مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010، ص114.

²-مولود سعادة، "النخب والمجتمع، تجدد الرهانات"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010، ص 106.

4-القيادات التنظيمية للثورة.

5-القيادات الروحية للثورة.

6-القيادات الإعلامية والدبلوماسية للثورة.

7-النخب التي انبعثت من ثقافة المستعمر والتي عرفت بالحركة الاندماجية.

أما في مرحلة الاستقلال فقد أنتجت الجزائر النخب في نفس المجالات وكان على رأس هذه النخب:

1-طلّاع المناضلين السياسيين في مختلف الأحزاب السياسية العلنية منها والسرية بمختلف اتجاهاتهم الأيديولوجية.

2-النخبة المثقفة التي أنتجت المنظومة التربوية الوطنية في مختلف مستوياتها باللغتين العربية والفرنسية.

3-طلّاع الحركة النقابية والعمالية عموما.

4-النخب التكنوقراطية بمختلف مشاربها⁽¹⁾.

إن واقع النخبة السياسية في الجزائر عموما هو نتاج تنشئة بدأت منذ فترة الاستعمار، مرورا بالحركة الوطنية وفترة الاستقلال سنة 1962 التي أنتجت اديولوجيات متباينة، تعتمد أساسا على الصراع للوصول إلى السلطة خاصة في فترة التعددية التي أقرت بدستور 23 فيفري 1989، ولقد اكتسبت النخب الجزائرية شرعيتها من خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة لدورها المزدوج الذي قامت به بعد استرجاع السيادة الوطنية وهو دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها، ووظيفتها كحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد.

¹ - مولود سعادة ، المرجع السابق، ص ص 107، 108.

1- تصنيف النخب السياسية الجزائرية:

المقصود بتصنيف النخب السياسية ليس لمجرد التأريخ لمسار النخب الجزائرية وليس دراسة أصولها وتحولاتها ومآلاتها، وإنما هو رصد مركز لأهم محطات التشكيل وتبلور الأدوار التي شهدتها أطراف النخب الاديولوجية المنفقة في الجزائر المعاصرة، انطلاقا من تاريخ نشوء الحركة الوطنية مرورا بالثورة إلى مرحلة بناء (أو إعادة بناء) الدولة⁽¹⁾.

إن الصراع في الجزائر في السنوات الأخيرة دل بوضوح على الصعوبات التي تواجهها الدولة ومن ثم النخبة السياسية صاحبة اتخاذ القرار على ادعائها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع السياسي، فالحديث عن حصول تغيير مهم في العلاقة بين الأجيال في الجزائر وإمكانية بروز دولة جديدة بالمعنى الذي حدده ابن خلدون وهو: أن بروز دولة جديدة لم يعد يقوم على القيم التي سمحت بالتماسك السياسي حتى الآن، ولكن من خلال البحث عن إجماع جديد مازال ناقصا إلى حد كبير ومثير للنزاع حول دورها المحدد الذي يجب أن يكون عليه⁽²⁾.

وفي هذه الدراسة سنقوم بتسليط الضوء على النخب الحاكمة في الجزائر ونقصد بهم كل من الفاعلين الذي ينشطون في الحياة السياسية سواء كانوا أصحاب السلطة أو زعماء الأحزاب السياسية أو المؤسسة العسكرية ورجال المال والأعمال والتكنوقراطيين⁽³⁾.

أ- النخب الحزبية:

تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر، فمنها القائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، بعد أحداث أكتوبر 1988، وهذا هو الغالب، ومنها من يرى أنها وليد الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية استقلالها، وبين هذا وذلك يؤكد التاريخ والواقع أن

¹ - نعمان عباسي، مرجع سابق، ص 118.

² - عبد الله زبييري، النخب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

³ - عبد القادر مشري، النخب الحاكمة في الجزائر (1989-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 31.

هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها وساهمت النخب الجزائرية بقدر كبير في بلورة هذه الظاهرة في تنوعها⁽¹⁾. إن للأحزاب السياسية دور كبير كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية فهي مؤسسة لم تستغني عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية⁽²⁾ فمنذ البدايات الأولى للثورة الجزائرية المجيدة ومن خلال مؤتمر الصومام حيث ركز المنظمون على التمييز بين السياسي والعسكري، حيث كان **عبان رمضان** وراء وضع مبدئين هاميين في وثيقة الصومام وهما "أولوية السياسي على العسكري" و"أولوية الداخل على الخارج" بإضافة إلى الاعتراف بجمبهة التحرير الوطني كتنظيم وحيد يمثل الشعب الجزائري ويتفاوض بإسمه.⁽³⁾

وبعد استرجاع السيادة الوطنية عام 1962 اعتمدت الجزائر نظام الحزب الواحد ورغم أن الخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة كواقع سياسي وقانوني إلا أنه لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية المتفاوتة القوة خلال العقود الثلاثة الأحادية (1962-1988) فقد بادر بعض القادة السياسيين بتكوين أحزاب سياسية سرية جديدة ونذكر منها:

—حسين آيت : جمبهة القوى الاشتراكية **Front des forces socialistes**

—محمد بوضياف : حزب الثورة الاشتراكية **Parti de révolutions Socialiste** (4)

¹—توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006، ص 72 .

² - Jeseph la palompara : « Reflections on political practies and political dévalement, four decade latere » party rolitical. Vol 13 N2, 2007, p149.

³ -Les textes fondamentaux 1954-1962 Alger, département information et culture, 1981, p35.

⁴— عبد ناصر جابي، الجزائر: الدولة و النخبة، الجزائر ، منشورات شهاب ، 2008 ، ص 64.

هذه النخب الحزبية حاولت أن تكون لها مكانة في الساحة السياسية الجزائرية غداة الاستقلال لكن قوة ومكانة حزب جبهة التحرير حال دون ذلك في تلك الفترة - ولكن وبمجرد المصادقة على دستور 1989 المنظم للتعددية الحزبية - وحتى قبله بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية - بادرت الكثير من القوى السياسية والشخصيات إلى تكوين أحزاب سياسية مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميز قانون الأحزاب 1990 - ليتجاوز عددها الخمسين حزبا في أقل من سنتين و قد تم إعادة النظر فيه جزئيا في بداية النصف الثاني من التسعينيات (06 مارس 1997) في اتجاه تضيق أكثر بعد فشل التجربة الانتخابية في 1991-1992 وفوز التيارات الإسلامية الجذرية فيها، علما بأن التشدد الرسمي حيال الظاهرة الحزبية لم يكن بفعل القوانين المنظمة للعمل السياسي فقد، بل جراء ممارسات إدارية وسياسية كثيرة اعتمدت على قراءة أمنية للنص القانوني المنظم لحالة الطوارئ المطبق منذ 1992⁽¹⁾.

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة فبقاء القيادات واستمرارها و غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة، توجه بنيه الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية، وفي تحليلها للوضع العام للبلاد⁽²⁾.

فهناك وضع أوليجاركي للأحزاب في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة لتجديد هياكل الحزب، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من خمس في سنة 2008 والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003، حيث بات من المؤلف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار صحيحي والآخر مول للقيادة الحزبية الحالية والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل

¹ - عبد ناصر جابي ، مرجع سابق ، ص ص 65-66.

² - نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر" السياسة الدولية، العدد: 108، أبريل 1992، ص 192.

الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزب الأول النهضة وحزب الثاني حركة الإصلاح.

كذلك مع حزب جبهة القوي الاشتراكية الذي تأسس سرىا مند عام 1963 على يد رئيسه "حسين آيت أحمد" فنشط سرا منذ هذا التاريخ وحتى خلال فترة التعددية السياسية لا يزال قائده وزعيمه رئيسا للحزب⁽¹⁾.

أعتقد أن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم التفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسة أخرى.

حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها، والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر، حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي.

ب- النخبة العسكرية

لقد لعبت الجيوش المغاربية - بدرجات متفاوتة- منذ الخمسينيات وحتى الآن أخطر الأدوار في مسار الحركة السياسية الرسمية، وكانت الانقلابات العسكرية على الحكومات المدنية ظاهرة متكررة في كل هذه الدول.

ويوصف النظام بأنه عسكري نتيجة وصول هذه القوى إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري كما هو الشأن بالنسبة لتونس، أو يكون نتاجا لاستيلاء القوات المسلحة على السلطة في إغقاب حرب تحريرية كما هو الشأن بالنسبة للجزائر، أو يكون لاستناد النظام السياسي على القوات المسلحة من أجل بقائه سواء باستخدامها فعلا في قمع المعارضة أو التهديد باستخدامها،

¹-أمين البار، مرجع سابق، ص 161.

كما هو الشأن بالنسبة للمغرب.⁽¹⁾ ومع أن ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة تمثل ظاهرة قديمة في أصولها، وعامة في مضمونها، ومع أن لهذه الظاهرة أشكالاً وأنماطاً متعددة، فإنه يمكننا أن نميز بين نمطين للتدخل:

-الأول: وهو التدخل غير المباشر للعسكريين: وهو الذي يمكن أن يكون كنمط جماعة الضغط وفيه تلعب المؤسسة العسكرية، دور جماعة الضغط داخل النظام السياسي، ويقتصر تدخل العسكريين فيما يخص الدور العسكري مباشرة مثل علمية صنع سياسة الأمن القومي، ويظهر ذلك النمط في الدول التي تتمتع بقدر كاف من المؤسسة في نظامها السياسي، مثل الدول الصناعية المتقدمة.

-أما الثاني: فهو التدخل العسكري المباشر: أو ما يمكن أن يسمى بالنمط الانقلابي وهو الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية، دوراً سياسياً مباشراً في السيطرة على مقاليد الحكم، ولا يحترم العسكريون هنا مبدأ الضبط المدني للعسكرية، وتتسم الحكومة المدنية هنا بالضعف والعجز عن السيطرة على البناءات العسكرية، وعادة ما يظهر هذا النمط في الدول النامية⁽²⁾ إن الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود إلى الحرب التحريرية حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963 ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه "سليل" جيش التحرير الوطني وصف له دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية فالجيش الجزائري الحديث ورث في الحقيقة معظم خصائص ومميزات جيش التحرير لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذا الأخير جاءت نتاج قناعة تشكلت لدى العسكريين من قداماء المنظمة الخاصة (التابعة لحزب الشعب) بضرورة تجاوز خلافات السياسيين وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ يحكم

¹ - Abdel kader Zghal « Le concept de société civil et la transition vers le multipartismes » Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris C.N.R.S, 1989, p208.

² - أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، للكتاب، 1993، ص ص 139، 140.

علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر "حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة".

ولم تكن الأزمات المختلفة التي عرفتها الثورة التحريرية إلا فرصة لترسيخ مبدأ أفضلية وألوية القادة العسكريين العاملين في الميدان على القادة السياسيين البعيدين عن ساحة المعركة، أما مبدأ أولوية السياسي على العسكري الذي أقره مؤتمر الصومام سنة 1956 فكانت نتائجه عكسية، حيث زاد إصرار قادة الجيش على تجاوز قرارات القيادة السياسية⁽¹⁾.

إن القادة العسكريون في الجزائر يمثلون المحور الأساسي للسلطة في البلاد وهذا راجع إلى تكوين هذه القيادة لاسيما أثناء فترتي الاستعمار والاستقلال بحيث أنهم يشكلون خليطا وفسيفساء من عسكريين ذي خلفيات مهنية وسياسية واجتماعية متميزة⁽²⁾ فرغم أن ثورة نوفمبر 1954 قد جسدت فكرة القيادة الجماعية للعمل الثوري المسلح ، إلا أنها تميزت بصراع محموم على مراكز النفوذ و القوة حيث جاء إعلان الثورة من طرف عسكري المنظمة الخاصة كحسم نهائي للصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين، وقد تشكلت منذ تلك التاريخ أحد أهم خصائص النظام الجزائري، وهو حسم الجيش في الصراعات التي تهدد البلاد⁽³⁾.

ومع اقتراب إعلان الاستقلال أزداد الصراع على السلطة بين الرمز ومراكز القوى داخل الثورة، وكان أهم المتنافسين على الحكم جيش الحدود بقيادة "هواري بومدين" والحكومة المؤقتة بالإضافة إلى الزعماء التاريخيين أصحاب الشرعية التاريخية⁽⁴⁾.

يمكننا دراسة النخب العسكرية في الجزائر من خلال مرحلة بومدين التي تميزت بسيطرة الجيش على مقاليد الحكم وجعل الحزب غطاء سياسي وامتداد للجيش حيث شهدت هذه المرحلة

¹-مسلم بابا عربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 35، 2007، ص:24.

²- William Zartmen « L'armée dans la politique Algérienne », Annuaire de la l'afrique du Nord, 1967, p :270.

³ -Les textes fondamentaux 1954-1962 Alger, Ibid, p :86

⁴-غاني بودبوز، مرجع سابق ، ص 165.

تراجع السياسيين وسيطرة العسكريين على مقاليد السلطة (بوتفليقة، شريف بلقاسم)⁽¹⁾ واستطاع جيش الحدود ممثلاً في مجموعة وجدة وزعيمها "هوارى بومدين" من وضع "أحمد بن بلة" على رأس السلطة في البلاد فأصبح بالتالي شريكه في الحكم، لكن "بن بلة" لم يرضى بدور شكلي وبمن يشاركه في صنع القرار⁽²⁾.

وفي 19 جوان 1965 قاد بومدين انقلاباً عسكرياً على السلطة وتم اعتقال "أحمد بن بلة" وسجنه وتشكيل مجلس الثورة من 25 عضواً منهم 12 عقيداً من الجيش، ومع نجاح الانقلاب وترسيخ الحكم نهائياً في يد النخبة العسكرية أصبحت الثقافة العسكرية مهيمنة على الجزائر وذلك بعد أن اعتبرت أرتناً وطنياً ومكسباً تاريخياً⁽³⁾.

لقد عرفت الجزائر مرحلة اللادستورية من 1965 إلى 1976، حيث مجلس الثورة هو الهيئة العليا في البلاد، وعندما اتسعت دائرة المعارضة ضد نظام بومدين وسعيها منه لسد الفراغ الدستوري وإعطاء شرعية جديدة لنظامه بعد أن استنفدت الشرعية الثورية أغراضها، قرر إعداد ميثاق وطني جديد ودستور جديد يتبعان بانتخابات رئاسية وتشريعية، وقد جاء الميثاق والدستور ليؤكد على الأهمية الكبرى لدور الدولة في تجسيد سياسة التنمية المعتمدة أساساً على النهج الاشتراكي، وقد خصص دستور 1976 فصلاً كاملاً للحريات الأساسية، وحقوق الإنسان كما تضمن حرية التعبير والتفكير والمعتقد وجلها مكفولة للجميع⁽⁴⁾.

وبعد وفاة الرئيس الراحل "هوارى بومدين" في 27 ديسمبر 1978 أصبحت الساحة السياسية-العسكرية فارغة، وكانت وفاته بمثابة الامتحان صعب بين قوى السياسية والعسكر، فقد كان الاعتقاد أن خلافة الرئيس تكون بين "محمد صالح يحيياوي" المسؤول المكلف جهاز الحزب جبهة التحرير" وعبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية إلا أن إرادة الجيش رجحت الكفة

¹ -رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، بيروت، المؤسسة

العربية للأبحاث والنشر، 1999، ص 24 .

² -غاني بودبوز، مرجع سابق، ص 166.

³ -رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 25 .

⁴ -المرجع نفسه، ص 167.

للعسكر فتمثلت في "الشاذلي بن جديد" قائد منطقة وهران المنطقة العسكرية الثانية على اعتبار أنه الضابط الأقدم والأرفع درجة، وهكذا نجح الجيش في التحكم مرة أخرى في الحياة السياسية في الجزائر⁽¹⁾.

وبعد تولي "بن جديد" الرئاسة وفي محاولة منه لإبعاد مراكز القوة والشخصيات الفاعلة في النظام كي لا يكون رهينة لهم كما فعل الرئيس بومدين فقد قام بنقل "قاصدي مرباح" مسؤولية الأمن العسكري الذي لعب دور في تعيين الرئيس إلى منصب إداري بوزارة الدفاع، وإبعاد كل من "بلعيد عبد السلام" و"بوتفليقة"، تحت أسباب وحجج مختلفة وتزكية "شريف مساعدي" كأمين عاما للحزب⁽²⁾.

ولكن بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي وصفها "طالب الإبراهيمي" بأنها وليدة تردي أوضاع البلاد واشتداد المعارضة على الرئيس "بن جديد"⁽³⁾ فقد أقر دستور فيفري 1989 و إعلان التعددية السياسية. وبعد إجراء الانتخابات التي حصدت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية الأصوات وتوقيف المسار الانتخابي بعد استقالة الرئيس "بن جديد" بعد ضغوطات من الجيش شهدت الجزائر منعرجا خطيرا في سياستها، حيث أصبحت الصراعات في الجزائر في التسعينات دلالة واضحة على الصعوبات التي تواجهها الدولة ومن ثم النخبة السياسية صاحبة اتخاذ القرار في البلاد وأبرزها المؤسسة العسكرية.

ولقد شهدت المؤسسة العسكرية عدة أنماط وأشكال تدخلها في الحياة السياسية خاصة بعد توقيفها المسار الانتخابي في جانفي 1992 وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أفريل 2004 ولكن بصورة مختلفة يمكن حصرها في شكلين بارزين:

1- استعمال حق الاعتراض أو النقد: وذلك في حالتين:

- الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

¹ -رياض الصيداوي ، مرجع سابق ، ص 19.

² - المرجع نفسه ، ص 22.

³ -المزيد أنظر الحوار الذي أجرته جريدة الصحوة مع أحمد طالب الإبراهيمي، السبت 01 جوان 1992، العدد 55.

-ثانيا: إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

2-اختيار أو تزكية القيادات السياسية: وهو الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختبار وتزكية القيادات السياسية للبلاد وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" الممثل في شخص وزير الدفاع ورئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 وبدعم وتأييد واضح من الجيش وهو الرئيس "اليمين زروال" فهذه الانتخابات حسب "نور الدين زمام" أعطت العسكريين لأول مرة شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع أما "نور الدين بوكروح" أحد المرشحين لتلك الانتخابات فيعتقد أن السلطة قد حلت من خلال هذا الاقتراع مشكلا يستحيل حله وهو تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري لكن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت جد عسكرية⁽¹⁾.

ج-النخب الدينية:

يمكننا دراسة النخب الدينية في الجزائر من خلال الشخصيات المعروفة دينيا والحركات والأحزاب التي شكلت على أساس ديني سواء كان هذا قبل الاستقلال والمتمثل في جمعية العلماء المسلمين أو في الأحزاب الدينية وأبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة حاليا) فقد أدى تصاعد المد الإسلامي في العالم العربي عامة وفي منطقة المغرب العربي خاصة إلى ما يسمى بإقصاء تقاليد الديمقراطية" في هذه الحالة تسجل وضعين في المجال السياسي فيمكن للحركات السياسية أن تتعايش مع تقديم بعض التنازلات ويمكن أن يتم إقصاء طرف لأطراف أخرى، خاصة وأن هناك من الحركات الإسلامية من ترى في الديمقراطية نظام جائر ولا يحتكم لشرع الله، وبالمقابل هناك حركات تدعي الديمقراطية ترى أن الحركات الإسلامية حركات ظلامية استبدادية.

¹-مسلم بابا علي ، مرجع السابق، ص 26.

ولقد أظهرت الحركات الإسلامية السياسية في الدول المغاربية قبل أن تتحول هذه الأخيرة إلى الديمقراطية والتعددية كما هو الحال بالنسبة لتونس والجزائر.⁽¹⁾

يعود بروز التيار الإسلامي والنخب الدينية في الجزائر إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية إذا أنها تستمد فلسفتها من حركة الأخوات المسلمين المصرية، بحيث أدى البعد الإسلامي دورا كبيرا في إشعال الثورة التحريرية المجيدة في أول نوفمبر 1954 وأمتد تأثيره إلى ما بعد الاستقلال⁽²⁾.

وبعد الاستقلال في 05 جويلية 1962 ظهرت خلافات حول شكل الدولة وطبيعتها بحيث تم وضع رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت الإقامة الجبرية، وأدخل آخرون إلى السجن ونفي البعض الآخر.

ونتيجة لما حصل بدأت بعض الشخصيات ذوي التوجهات الدينية بالنشاط سرا، فقد قاد الشيخ "محفوظ نحناح" رحمه الله مع رفيقه الشيخ "محمد بوسليمان" رحمه الله تنظيمًا سريًا أطلق عليه اسم "جامعة الموحدين" مع ثلثة من الطلبة والأساتذة الذين كانوا يترددون على الحلقات الفكرية التي كان ينشطها الأستاذ "مالك بن نبي" رحمه الله.⁽³⁾

وفي نهاية السبعينيات بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية وغيرها وتقاسم العمل الإسلامي المنظم في مدة ما قبل 1988 في ثلاث جماعات:

الأولى: جماعة الأخوان الدوليين بقيادة الشيخ محفوظ نحناح.

الثاني: جماعة الأخوان المحليين بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله.

الثالث: جماعة الطلبة أو جماعة مسجد الجامعة المركزية أو أتباع مالك بن نبي بقيادة الدكتور محمد بوجلخة ثم الشيخ محمد السعيد.

¹ - شليغم غنية، مرجع سابق، ص 145.

² - حسين سيد سليمان، الإسلام السياسي في الجزائر، في كتاب الإسلام في أفريقيا، للكتاب مدثر عبد الرحيم والتجاني عبد القادر، الخرطوم، دار الحكمة للطباعة والنشر والمحدودة، 1992، ص 80.

³ - مؤسسة ياقا للدراسات والبحوث، القرّة الإسلامية في الجزائر، القاهرة، 1991، ص 3-5.

وفي 12 نوفمبر 1982 اجتمعت مجموعة من العلماء منهم الشيخ أحمد سحنون و الشيخ عبد اللطيف سلطاني و الشيخ عباسي مداني و وجهوا نداء من 14 يطالبون بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ثم تم تأسيس "رابطة الدعوة" في عام 1989 برئاسة الشيخ أحمد سحنون" وذلك لأنه أكبر الأعضاء سنا حيث كان عمره 83 عام وكانت الرابطة مظلة للتيارات الإسلامية كلها من بين أعضاء رابطة الدعوة:

-محفوظ نحتاج، عباسي مداني، عبد الله جاب الله، على الحاج محمد السعيد ومن أبرز أهداف رابطة الدعوة ما يلي:

-إصلاح العقيدة.

-الدعوى إلى الأخلاق الإسلامية

-تحسين الاقتصاد المنهار في الجزائر.

-النضال على مستوي الفكر⁽¹⁾.

وفي أعقاب انتفاضة أكتوبر 1988 بادرت السلطة الجزائرية بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية كان في مقدمتها إجراء استفتاء حول دستور جديد في فيفري 1989 وإقرار التعددية السياسية⁽²⁾. وعليه ظهرت عدة أحزاب على الساحة السياسية في الجزائر ومن أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بحيث تبدي هذه الجبهة أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر دعاوي الاتجاه الإسلامي، كما أن لها قوة فعل منظمة فهي تسطير على غالبية المساجد وتضم تحت لوائها ما يقارب 3.5 مليون عضو وتعتمد على مبدأ الشوري ولها مجلس يتألف من 14 عضو

¹ - مؤسسة يافا للدراسات والبحوث ، مرجع سابق ، ص 06 .

وللمزيد أنظر في الدكتور إبراهيم محمد آدم ، الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة.(ب ت ن). (ب م ن) .

² -أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين سباق الرئاسية ومستقبل الانفتاح السياسي"، السياسة الدولية العدد 154، القاهرة، أكتوبر 2003، ص 193.

بزعامة عباسي مداني، وقد استدل بعد فوز الجبهة بالانتخابات عام 1990 بمجلس ثورة وهو بمثابة الإدارة العليا أو المكتب السياسي ويتكون من 60 عضو⁽¹⁾.

وفي عام 1990 كان عاما حاسما للنخب الدينية وحركاتها الإسلامية في الجزائر فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 55% من الانتخابات المحلية والبلدية في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على نسبة 35%⁽²⁾.

وبذلك نجحت النخب الدينية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحصول على تأييد شعبي ظهر بشكل جلي في الانتخابات المحلية والتشريعية على السواء إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية ووقف المسار الانتخابي مما أدى إلى "انغلاق النظام السياسي" الذي أدى بدوره إلى التطرف واستخدامها السلاح فقد خرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقادت الجبهة حرب ضد النظام والشعب الجزائري وقد عمل جميع الرؤساء الذين وصلوا إلى الحكم خلال عقد التسعينيات على الوصول إلى حل الأزمة الجزائرية فقد اتخذ الرئيس محمد بوضياف موقفا متشددا تجاه جبهة الإنقاذ التي رأت عدم دستوريته نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس ديني⁽³⁾، قبل أن تقرر المحكمة العسكرية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1992.

وإذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة قد وقعت في التهور، فإن التفصيليين الإسلاميين الآخرين، حركة حماس بقيادة "نحاح"، وحركة النهضة بقيادة "جاب الله" استوعبا الدرس السياسي بسرعة ولم يتورطا سياسيا في الصراع العنيف بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي بداية 1994 ومباشرة بعد ندوة الوفاق الوطني، و اتخذ الشيخ "محفوظ نحاح"

¹ - سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز للدراسات الوحدة العربية، يناير 1996، ص 68.

² - رياض صيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 245، القاهرة، 1999، ص 27.

³ - أمير محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 197.

رحمة الله خيار المشاركة في السلطة مبرر للحفاظ على الدولة، وبعد وفاة " نحناح " تولى أبوجرة سلطاني رئاسة الحركة. في 2003 وبسبب غياب الكاريزما القوية لنحناح وضعف شخصية سلطاني ظهرت خلافات حادة داخل هذه النخبة فقد حاولت هذه الأخيرة الإطاحة بأبوجرة سلطاني في المؤتمرين الثالث عام 2004 والرابع في 2008 لكنها فشلت في تحقيق الهدف ما دفعها إلى التهديد بتأسيس حزب سياسي بديل، إضافة إلى إعلان نواب الحركة التمرد على سلطاني ورفضهم الاجتماع به على هامش افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في 02 سبتمبر 2008.⁽¹⁾ ويرجع انتشار التيار الإسلامي بين الشباب خاصة دون الشرائح المجتمعة الأخرى في شمال أفريقيا عامة إلى فشل الأيديولوجيات العلمانية التي اتسمت لها النخب الحاكمة في تحقيق مطالب هذه الفئة على عكس التيار الإسلامي الذي وجدت هذه الفئة ضالتها في مشروعه البديل، وكذا الآثار والمشاكل الناتجة عن عملية الإسراع في التنمية التي اعتمدها هذه الدول والمتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب، وكذا اتساع الفوارق بين طبقات المجتمع وبين مختلف المناطق الإقليمية⁽²⁾.

د-نخبة المجتمع المدني:

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشروع إلا خلال هذه الفترة، ويأتي ذلك بسبب التحويل الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من نظم العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد والتعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية،

¹ -منير صوالحية، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر: دراسة ميدانية بالبرلمان

الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009، ص 133.

² -سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص 161.

وتشجيع المشاركة السياسية، كما كان للأزمة التي عرفت الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري⁽¹⁾.

وقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بعملية الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداءً من النصف الثاني من الثمانينيات، وهو ما جعل هذا المفهوم يبدو في الحالة الجزائرية، كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوماً شعبياً أو معارضاً، فقد قامت السلطات السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعياً، أكثر من أي قوى اجتماعية أو سياسية أخرى، بنية جعله وسيلة جديدة، وتنظيمية وسياسية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على انجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم⁽²⁾.

ولم يكن غريباً في الجزائر، أن تتلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري، بعد أن أضافت إلى غموضه الأصلي ما ترتب عن خصوصيات الحالة الجزائرية في الميادين الاجتماعية والثقافية- اللغوية على وجه التحديد، فقد تبين المفهوم أكثر من ظهوره وبداية التعامل معه بعض القوى الاجتماعية التي غلب عليها الطابع الحضري من أبناء الفئات الوسطي الأقرب للفضاء الثقافي الفرنسي، في حين تحفظت على المفهوم وتأخرت في تجسيده التنظيمي الكثير من القوى الاجتماعية والفكرية القريبة من النظام الرسمي التي رأت فيه وسيلة لكسر موازين القوى السياسية القائمة و إشراك لقوى اجتماعية وسياسية جديدة في المنافسة السياسية⁽³⁾.

ولقد نص الدستور الجزائري لعام 1989 وحتى الدساتير التي تلتته عن حق تأسيس جمعيات، ففي فصله الرابع المتعلق بالحقوق وللحريات، ينص الدستور في مادته 33 على الحق في

¹ - مرسى مشري، مرجع سابق، ص 10.

² - عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، (ب. م. ن) نوفمبر، 2006، ص 4.

³ - المرجع نفسه ، ص 5.

الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، وتتضح هذه الحقوق أكثر من نص المادة 41 التي تنص على أن حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمون للمواطن، كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية والحزب ألا وهي المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب وفي المادة 43 تنص على حق إنشاء الجمعيات مضمون، حيث تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، ويحدد القانون الشروط اللازمة وكيفيات إنشاء الجمعيات، واضعاً الفرق بين الجمعية والنقابة من خلال هذه المادة⁽¹⁾. ولقد كان لنخبة المجتمع المدني في الجزائر فاعلية وتأثير على الشارع الجزائري وعلى النظام السياسي وذلك من خلال عدة معايير يمكن تمييزها من خلال نقاط التالية وهي معيار التكيف، معيار الاستقلالية، معيار التجانس.

- معيار التكيف: وذلك من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ سبتمبر 1996 وسلسلة الحوارات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية مع الدولة لتنتهي بعقد ملتقى الجمعيات أو الحركة الجمعوية على مستوى العاصمة في شهر أبريل 1997، ثم عقد أول منتدى وطني للحركة الجمعوية الوطنية المنعقد ما بين 11 و 12 أبريل 1997 وهذا يجسد خطوة أولى نحو تكريس الديمقراطية من خلال اشتراك المجتمع المدني في تصور الحلول الممكنة للامنة التي مرت بها البلاد⁽²⁾.

- معيار الاستقلالية: إن تمويل الجمعية هو أحد عناصر فاعلية الجمعية وأساس استقلالية قراراتها فإذا كان مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض الجمعيات، كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها، والجمعيات المدعومة من طرف بعض الأحزاب وحتى المدعومة من طرف الدولة، فإنه يشكل عائقاً بالنسبة للبعض من الجمعيات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في المناسبات ويفقدتها استقلالية، كما أن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها يفقدتها استقلالية قراراتها، يجعل

¹ - عبد الناصر جابي ، مرجع سابق، ص 7.

² - مرسي مشري، مرجع سابق، ص 14.

خطابها منبثقاً من خطاب الجبهة التابعة لها، وأبرز دليل على ذلك الاتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية.

-معيار التجانس: على غرار الصراعات التي عرفتتها الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي كان أغلبها لأسباب شخصية والتي أدت إلى حلها وانقسامها إلى أجنحة، تعرف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي نفس الظاهرة، من جانب غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات نظراً لاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق تسيير الجمعية والمنافسة الشديدة التي تنتهي في كثير من الأحيان بأعمال عنف أو انسحاب بعض الأطراف، كما أن الصراعات داخل الجمعيات تركز غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة لها، أو عند انتخاب المجالس التنفيذية، حيث يبرز الصراع واضحاً، فكثيراً ما ينتهي عملها في الأخير بالفشل.⁽¹⁾

ثانياً: النخب السياسية في المغرب

منذ حصول المغرب على استقلاله و"بل حتى قبل الاستقلال" عرف ظهور مجموعة من النخب التي سعت إلى إظهار قوتها ونفوذها للتأثير في الشأن العام وصناعة القرار على مختلف المستويات الوطنية و الجهوية والمحلية ، فإذا كانت صناعة القرار على المستوى الوطني تأخذ فيه المؤسسة الملكية حصة الأسد في ظل ملكية فاعلة، فإن النخب السياسية المغربية كانت حريصة على مكانتها في صناعة القرار الجهوي والمحلي، وتوسيع مجال تدخلها كل ما سمحت الفرصة لذلك.⁽²⁾

فقد ظلت النخب المغربية تتشكل من عنصرين أساسية وهما "المخزن" و"الخاصة":

فالمخزن: يتكون من السلطان أمير المؤمنين الذي يملك كل الصلاحيات، ومن بعض الوزراء والكتاب يتقدمهم الوزير الأول أو الصدر الأعظم وكانت هذه الإدارة المصغرة تهتم

¹ - مرسى مشري ، مرجع سابق ، ص16.

² -منعم أمشاوي، "واقع النخب السياسية وتطلعات الجهوية الموسعة"، من الموقع الإلكتروني :

أساساً بالقضايا الأمنية والدفاعية والعلاقات الخارجية وبعض أمور التجارة لهذا فإن المخزن كان يتكون من نخبة قليلة العدد يتم اختيار أعضائها من أسر مخزنية كانت أغلبها في الأصل، تنتمي إلى قبائل الجيش.

بالإضافة إلى الأسر المخزنية التي كانت تشكل المصدر الأساسي لأعضاء المخزن، كانت شرائح اجتماعية أخرى تجد طريقها إلى الوظائف العليا، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للأسر البرجوازية التي كانت تتعاطى التجارة الداخلية والخارجية واستطاعت جمع ثروات هائلة⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى أعضاء المخزن كانت النخبة السياسية تضم أيضاً ما يسمى "بالخاصة": وهي نخبة حضرية في معظمها تتكون أساساً من الشرفاء والعلماء وشيوخ الزوايا والمحتسبين ورؤساء الحرف، وكان الشرفاء يحتلون مكانة خاصة داخل هذه النخبة وهذا راجع لأصلهم الشريف الذي يجعل منهم أشخاصاً قادرين على التنافس حول احتكار السلطة لامتلاكهم جزءاً من الرأسمال الرمزي الذي يملكه السلطان: الشرف⁽²⁾.

وقد حملت فترة ما بعد الاستقلال تغيرات جذرية على مستوى النخبة السياسية، سواء من حيث أصولها الاجتماعي ومستوياتها الثقافية، أو من حيث هيكلتها وطريقة اختيارها، فلقد خلفت المخزن القديم ابتداء من نهاية 1955 حكومة يرأسها وزير أول له صلاحيات محددة ووزراء يهتمون بمجموعة من القطاعات الحيوية، كالدخالية والتعليم والمالية والأشغال العمومية والخارجية حيث عوضت وزارة جديدة المديرية السابقة التي كانت قد وضعتها الحماية الفرنسية⁽³⁾.

1- تصنيف النخب السياسية المغربية

تشير النخبة المغربية إلى مجموعة من الأقليات التي تتوفر لها إمكانيات القرار أو على الأقل المشاركة في بلورته، فالنخبة المغربية عبارة عن مجموعة من هذا النوع من الأقليات

¹-حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 155.

²- المرجع نفسه، ص 157.

³- المرجع نفسه، ص 160.

فهي تلك الفئة من المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة أن يؤثرُوا في السلطة القرار على المستوى الوطني، كما في مقدورهم التدخل في توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الإلتباع والأصدقاء وذوي المناصب العليا⁽¹⁾.

وهذا ما جعل النخب عبارة عن شبكات من العلاقات والمصالح التي تشتغل على السلطة المادية والرمزية لدوائر إنتاج القرار السياسي الموجهة للحياة العامة، وطبيعة التشبيك هاته تجعل النخبة مكتسحة لمختلف تضاريس المجتمع وأنساقه، ولعل هذا ما دفع "جون واتربوري" إلى القول بأن النخب كلا من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الطلابية والمصالح الخاصة والأسر الكبرى والقبائل والضباط والعلماء والشرفاء، والتي غالباً ما يكون قادتها من الموظفين الساميين في الحكومة أو وزراء وقد تتجاوز النخبة السلطة الحكومية لأنها تشمل المعارضة كذلك و جل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء أو هما معاً، ومع ذلك ليست الثروة والثقافة بالمقاييس الوحيدة من أجل الانضمام إلى النخبة.

ومن أجل تحديد ملامح النخبة، يصر "واتربوري" إلى اعتبار أن بعض الوظائف الإدارية تمنح لأصحابها حق المشاركة في حق النخبة ويتعلق الأمر بأعضاء الديوان الملكي والوزراء ومن كتاب دواوينهم ومديري المكاتب والمصارف العمومية والشبه العمومية، وجميع السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية وجميع العمال والباشاوات ويدخل كذلك في عداد النخبة كل اللجان التنفيذية للأحزاب وقادة النقابات وممثلي الغرف الفلاحية والتجارة وينبغي أخيراً إضافة أطر الجيش العليا (الذين هم فوق رتبة الرائد)⁽²⁾

أ- نخبة الملك والمؤسسة الملكية

لعل أهم خاصة تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي قوم عليها كل هرم السلطة والتي من خلالها تستمد كل السلطات

¹ -جون واتربوري، أمير المؤمنين: المملكة والنخبة السياسية المغربية، ترجمة هيد الغني أبو العزم، عبد الأحد

السبيتي، عبد الرؤوف القلق، الرباط، مؤسسة الغني، 2004، ص 134.

² - المرجع نفسه، ص 135.

وتتحرك كل الأجهزة وبالتالي فإن رئيس الدولة يعتبر الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لا تتمتع بأية استقلالية سياسية وتبقى تابعة لرئيس الدولة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر⁽¹⁾.

إن الدساتير المغربية قد أضفت على المؤسسة الملكية طابعاً خاصاً جعل الملك يحتل مركزاً إدارياً وسياسياً مرموقاً داخل النظام السياسي والإداري المغربي⁽²⁾.

ويمارس اختصاصات واسعة اتجاه الأجهزة الإدارية والسياسية والقضائية وهو تقليد دستوري غير مؤلوف في البلدان الديمقراطية النيابية، ويتبين هذا من خلال الفصل 19 من دستور 13 سبتمبر 1996 حيث جاء فيه ما يلي: "الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمي للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات والضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"⁽³⁾.

وبناءً على ما جاء في المادة 19 من الدستور المغربي لعام 1996، يتبين لنا أن أهم نخبة في النخب الحاكمة في المغرب، هو الملك لعدة اعتبارات أولها أنه الرجل رقم واحد في المغرب وثانياً باعتباره من ذرية الرسول (ص) ويجل المغاربة الملك باعتباره شريفاً وحاملاً للبركة لكنهم عرفوا دائماً كيف يميزون بين قداسته الشخصية وسلطة حكومته، وغالباً ما كانوا يعترفون بالأولى⁽⁴⁾.

وللملك عدة اختصاصات ومهام تخول له أن يكون الأمر النهائي في البلاد، وسيطرة نخبة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية في المغرب (تم ذكرها في الفصل السابق) ولكن من أهم مهامه نذكر منها:

¹ - محمد سالم طابع، " النخبة السياسية في المغرب"، من الموقع الإلكتروني : www.bibiosislam.net/elibrart/arabic

² - المهدي بنمير، التنظيم الإداري المحلي بالمغرب، المغرب، (ب.د.ن) ط1، 1993، ص 31.

³ - عبد الله إدريس، "محاضرات في القانون الإداري المغربي" المغرب، (ب.د.ن)، ج1، 1995، ص 121.

⁴ - جون واتربروري، مرجع سابق، ص 137.

- تعيين الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول.

- رئاسة المجلس الوزاري (الفصل 25 من الدستور 1996)

- تعيين في الوظائف المدنية والعسكرية (الفصل 30 من الدستور)

- القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية (الفصل 30 من الدستور)

- إعلان عن حالة الحصار لمدة 30 يوم (الفصل 49 من الدستور)

- إشهار الحرب بعد إحاطة مجلس النواب بذلك (الفصل 74 من الدستور)

وللإشارة فإن الملك هو الذي مارس مهام وزير الدفاع الوطني بعد إلغاء هذه الوزارة وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف في عام 1972 الذي تم وفقه في نفس الوقت تعيين الكاتب العام لهذه الإدارة وقد فوض الملك اختصاصاته في هذا المجال إلى الوزير الأول بظهير شريف 22 فيفري 1973 تفويض يتم تحديده كلما تغير الوزير الأول⁽¹⁾.

ويمتلك الملك مجموعة من الأدوات التي يوظفها بعناية بالغة في تحقيق إستراتيجيته الخاص به ونذكر:

1- البيروقراطية: يحتكر الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النخبة بل ويسمح له أكثر من ذلك بمراقبة فعلية على الإدارة وذلك من خلال وضع رجال الذين يخصصهم بثقته في كل المناصب الوزارية تقريباً.

2- وزارة الداخلية: فهي أداة المراقبة المفضلة للملك وبقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة والتي لم تتوقف يوماً ما تزايد ارتباطاتها تدريجياً وتتقوى مع العرش.

3- الجيش: بحيث يخضع الجيش المغربي لسلطة الملك الذي يعد بدوره قائداً أعلى للقوات المسلحة وهو يوظف الجيش بفاعلية للمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

4- الديوان الملكي: لقد أخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل يراقب بدقة نشاطات الحكومة وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبيرة⁽²⁾.

¹- عبد الله الإدريسي، مرجع سابق، ص 126.

²- محمد سالم طابع، مرجع سابق.

ب- النخب الحزبية:

إن ظهور الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث يعني اختصار أن قدراً كبيراً من العقلانية قد أصبح سائداً، بحيث أضحى الأفراد يعتقدون أن بإمكانهم -من خلال عملهم السياسي- أن يؤثروا بالفعل على الظروف المحيطة بهم بشكل يتفق مع مصالحهم ورغباتهم، إلا أن هذه الرؤية المتفائلة للأحزاب السياسية في العالم الثالث ليست مقتسمة من طرف الجميع، إذ يرى العديد من الباحثين بأن كثيراً مما يطلق عليه (الأحزاب السياسية) في العالم الثالث وخصوصاً في إفريقيا ليست أحزاباً بالمعنى العلمي السليم لهذا الاصطلاح.

فمجرد تشكيل مجموعة صغيرة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق، يضمها في عضويته لا يجعل من ذلك التنظيم حزباً سياسياً بل هو شيء مختلف أياً كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة لنمو النظام السياسي⁽¹⁾.

ويشير العديد من الباحثين المنشغلين بتأصيل الظاهرة الحزبية مغربياً إلى ارتباطها العضوي بالمرحلة الاستعمارية التي عرفت ميلاد أول حزب بالمعنى الحديث، ودخل النخبة المغربية المتعلمة في صراعات حادة مع السلطات الفرنسية من أجل المطالبة بإصلاحات في المرحلة الأولى، على اعتبار أن المجتمع المغربي عرف قبلاً صيغاً تقليدية محلية توازي في أشغالها وأبنائها المؤسسة الحزبية كالزوايا مثلما عرفت مؤسسات أخرى توازي النقابات كالجماعات التجارية والحرفيين، فالحزب لم يكن وليد مطلب اجتماعي مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية كما حصل في الغرب، بل انبثق من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية، الأمر الذي يفسر لماذا حمل أول تنظيم سياسي في المغرب اسم "الحزب الوطني" في يناير 1937، قبل أن يتحول إلى "حزب الاستقلال" 1943⁽²⁾.

¹-حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 181.

²- عبد الرحيم العطري، صناعة النخب بالمغرب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 71.

وإذا كانت مقاربة الحزب المغربي باعتباره زاوية قد لاقت نجاحاً كبيراً عند ظهورها، فعل غياب التقاليد الحزبية، فلقد استمر بعض الباحثين سنوات طويلة بعد ذلك وحتى بعهد ظهور أحزاب ذات إيديولوجيات مختلفة ومتنوعة، في الحديث عن الحزب الزاوية، وهكذا نجد الأستاذ عبد الله العروي، يؤكد بأن الزاوية قد مهدت الطريق للحزب، وذلك لأنها كانت قد قامت بعدة مجهودات على مستوى المركزية العمودية بتقنياتها الاستقلالية المحلية، كما قامت بنفس المجهودات على مستوى التوحيد الأفقي، إذ أصبحت الزوايا تملك فروعاً في كل أقاليم البلاد، فالزاوية الناصرية مثلاً كانت تراقب مئة وعشرين زاوية موزعة في المغرب⁽¹⁾.

وفي سنة 1958 تحالفت الأحزاب السياسية الصغرى وبعض الشخصيات الوطنية التي كانت تخطط لخلق أحزاب جديدة في محاولة للتأثير على السلطة الحاكمة من أجل العمل على شرعنة العمل السياسي وضمان التعددية الحزبية، وبالفعل استجاب الحكم لطلب هذه الأحزاب وصدر ظهير الحريات العامة بتاريخ 15 نوفمبر 1958⁽²⁾.

وقد حدد الفصل 17 شروط تأسيس الأحزاب وجعلها كالتالي:.

- 1- أن تتألف من مواطنين مغاربة فقط وتكون مفتوحة في وجه جميع رعاياها بدون تمييز من حيث العنصر أو الدين أو الإقليم.
- 2- أن تؤسس وتسير بأموال وطنية الأصل دون سواها.
- 3- أن تكون لها قوانين أساسية تخول جميع أعضائها قابلية المشاركة الفعلية في إدارة الجمعية.
- 4- أن لا تفتح في وجه العسكريين العاملين ولا رجال القضاء ولا الموظفين ذوي السلطة ولا الموظفين في الشرطة ولا أعوان القوات المساعدة ولا حراس السجون ولا الضباط والحراس الغابويين ولا أعوان مصلحة الجمارك العاملين.

و بشرعنة وتقنين التعددية الحزبية ستظهر إلى الوجود أحزاب جديدة عملت أساساً على كسر احتكار حزب الاستقلال للعمال السياسي، وإذا كانت التعددية الحزبية قد أعطت للنظام

¹ -حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 182.

² - المرجع نفسه، ص 185.

السياسي المغربي طابعا لبرالياً فإنها سرعان ما تحولت إلى أداة في يد السلطة تستعملها من أجل ضبط الأحزاب والحد من طموحاتها بل أن أجهزة الدولة كثيراً ما تدخلت بشكل مباشر أو غير مباشر، أو على الأقل بواسطة أشخاص مقربين من سلطات صنع القرار من أجل خلق أحزاب سياسية جديدة⁽¹⁾.

فالنخب الحزبية في المغرب لديها مجموعة من القواسم المشتركة والتي تكاد تصادفها في مختلف الأحزاب وبدرجات متشابهة لا متفاوتة، فالتقدم في السن يعد من أبرز القواسم فجمل الكوادر الحزبية يتجاوز سنها الخمسين سنة، وأغلبهم قدم إلى العمل السياسي من رحم العمل الوطني خلال فترة الاستعمار وعليه فيستمر التكوين التاريخي للزعامة، ويتواصل الاستثمار الجيد للذاكرة السياسية في سبيل تحصين الزعامة وتمديدتها ضداً في منطلق دوران النخب و تفعيل التناوب.

ومن جهة ثانية يمكن القول بأن النخب الحزبية وفي جانب مهم منها لا تعبر عن الالتزام الإيديولوجي، وتكشف تحركاتها نوعاً من الفقر السياسي والافتقار إلى المبادرة والإبداع الحزبي، فالحدود الإيديولوجية تظل غير ذات معنى في الساحة السياسية والانتقال من حزب إلى آخر لا يمكن أن تتجم عنه أي أزمة سياسية ولا يمكن أن يشير أي مشكل، الشيء الذي يجعل من الترحال الحزبي عند كل دخول سياسي الحدث الأبرز، وهو ما يكشف افتقار النخب الحزبية للمناعة السياسية وخضوعها لإملاءات واشتغالها بمنطق الانتفاع والمصلحة⁽²⁾.

وقد عرف المغرب خلال سنة 1998 منعطفاً جديداً للحريات العامة بعد وصول أحزاب المعارضة السابقة إلى تدبير السلطة عقب تعيين حكومة الأستاذ "عبد الرحمان اليوسفي" ولقد اتجه عبد الرحمان اليوسفي إلى توظيف علاقات واتصالات حزبه سبق وأن ربطتها أحزاب

¹ - حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 186.

² - عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 98.

المعارضة المغربية مع العديد من البلدان العربية التي تعترف بالتنوع الحزبية وعلاقتها مع بعض الأنظمة العربية من الدفاع عن الموافق الرسمية⁽¹⁾.

ويعد الانقسام من أبرز سمات المشهد الحزبي بالمغرب فتاريخ الأحزاب المغربية هو تاريخ انقسامات وتحالفات وصراعات وما من موعد انتخابي إلا ويعرف المشهد الحزبي ولادة حزب أو أكثر وبالضبط من رحم أحزاب أخرى وبإيعاز من السلطة في غالب الأحيان، ولكن مسألة الانقسام التي تدهم المؤسسات الحزبية من حين لآخر لا تكون على أساس تباين الأهداف والخطوط الأيديولوجية بقدر ما تكون مشروطة بالصراع حول الزعامات و الرساميل التي يحوزها هذا الحقل⁽²⁾.

ج- النخبة العسكرية

ظلت المؤسسة العسكرية دوما في صلب التحولات السوسيوسياسية التي عرفتها البلاد، فقد كانت عبر تدخلاتها مساهمة بشكل أو بآخر في صناعة أهم القرارات التي حددت ملامح النسق العام وتوجيه السياسات، وبالرغم من كل الانتقادات التي بدأت توجه إليها آنا في سبيل تحجيمها، فإنها ظلت أحد الأركان الأساسية داخل مربع السلطة، وبالرغم من كل المحاولات الانقلابية التي تورط فيها الجيش خلال السبعينيات، فإن ذلك كله لم يقلص من مساحة حضوره داخل النسق السياسي المغربي بل على عكس من ذلك كان للمحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972 أثر واضح في قرار الملك الراحل الحسن الثاني بضرورة ربط المؤسسة العسكرية مباشرة بالمؤسسة الملكية، بتحملة مباشرة مسؤولية القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية⁽³⁾.

فمنذ الاستقلال ظهرت جليا صراعات عنيفة بين القصر والأحزاب والجيش في التنافس على السلطة، فالقصر اتجه نحو تحصين الملكية وتحديد سلطاته وتكريسها قانونياً وتنظيمياً، والحركة الوطنية رفعت من حدة مطالبها الإصلاحية، واتجاه آخر يحلم بتغيير نظام الحكم

¹ - رشيد لزرق، "الأحزاب السياسية المغربية والقضايا العربية" من الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/ 18-10-2009

² - عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 88.

³ - المرجع نفسه، ص 227.

والتخلص من الملكية، أما الجيش الذي كان يتكون حينها من تركة الاستعمار وتركة جيش التحرير، فقد كان ينتظر الفرصة المواتية للإعراب عن أهدافه⁽¹⁾.

فقد أظهرت النخب العسكرية المغربية خلافها مع القصر في مناسبتين وكانت محاولة اغتيال الملك الحسن الثاني (رحمه الله)، ففي سنة 1971 وأثناء قيام الملك بإحتفالية عيد ميلاد في قصر "الصخيرات" القريب من الرباط قام ضباط من الجيش بإطلاق النار بناء على تعليمات قائدهم العقيد "محمد عبابو" الذي أتي بهم من قاعدة "هرمومو" - القريبة من مدينة صفرو والتي صارت تحمل اليوم اسم رباط الخير - إلى الرباط بهدف المشاركة في "تنظيم مناورة بالذخيرة الحية" وكانت هذه العملية من تدبير الجنرال "محمد أو فقير" والذي أمر جنوده بإذاعة خبر اغتيال الملك على يد الجنود الثائرين والطالبين للتغيير.⁽²⁾

ورغم فشل النخب العسكرية الشابة في المحاولة الأولى للإطاحة بالعاقل المغربي الحسن الثاني، إلا أن المحاولات لم تتوقف إزاء ذلك فبعد عام ونصف من الحادثة الأولى أي في سنة 1972، تعرضت الطائرة الملكية القادمة من فرنسا لهجوم عسكري في محاولة انقلابية جديدة، حيث تعرضت الطائرة إلى إطلاق للرصاص وأصيبت بإعطاب لكن الطيار استطاع أن ينزل بها في مطار "سلا"⁽³⁾.

ومنذ تلك الحقبة الزمنية المليئة بالانقلابات الفاشلة ضد النظام أدرك الملك المغربي على ضرورة إحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية وربطها بالقصر، فقد أصبح الجيش أداة بيد الملك في إخماد الانتفاضات الشعبية، بل أن حضور الجيش والنخب العسكرية من أجل ضبط النسق أمنياً وقمعياً ظل مستمراً في مختلف لحظات المغرب العصبية، ففي سنوات 1981 و

¹ - عبد الرحيم العطري، مرجع سابق ص 229.

² - المرجع نفسه ، ص 232.

³ - المرجع نفسه ، ص 234،

وللمزيد أنظر في جون واتربروري الملكية والنخب السياسية في المغرب، مرجع سابق، ص 308.

1984 في الدار البيضاء وسنة 1990 بفاس ولحد الآن يقدم الجيش الدليل تلو الآخر على أنه بمقدوره التدخل في الوقت المناسب لإنهاء جولات الصراع لصالحه.⁽¹⁾

د-النخب الدينية

يمكننا رصد النخب الدينية المغربية من خلال المسار السياسي للحركات الإسلامية بالمغرب وعبر تفاصيل الإسلام الرسمي والزواياتي الملحق به، وعلى امتداد الردود المغربية التي كانت بالمرصاد للفعل الديني تشكلت النخب الدينية وأبرزت ملامحها وتمكنت من تسجيل حضورها في المشهد السوسولوجي، وهكذا يمكن التمييز بين صنوف عدة من النخب الدينية بالمغرب، فهناك النخب التقليدية التي تختص بشرعة الإسلام الشعبي وضمان استمراريته في مجموع النسق، عبر الدخول في تحالفات وصراعات أيضا مع مكونات النسق ومع مسيرته بالدرجة الأولى وينضوي تحت لواء هذا النوع التقليدي كل من الشرفاء والصالحين وشيوخ الزوايا، إلى جانب هذه النخب، نجد نخبة الإسلام الرسمي التي تتكون من أعضاء المجالس العلمية ونظار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكبار المسؤولين بها، فضلا عن مسيري حقوق الإنتاج الديني بالمغرب⁽²⁾.

ويعتبر "حزب العدالة والتنمية" أول تنظيم سياسي شرعي يعتمد المرجعية الإسلامية، وذلك قبل أن يخرج عن عباءته "حزب النهضة والفضيلة" عام 2005، وقبله بسنوات "حزب البديل الحضاري" 2002 ثم "حزب من أجل الأمة" وهكذا وجدت العائلة الإسلامية نفسها منقسمة هي الأخرى إلى أربعة هيئات في أقل من عشر سنوات على دخولها دائرة العمل السياسي الشرعي نهاية التسعينيات، ويبدو أن آفة الانشقاق ستشمل بسلبيتها على هذه العائلة كما حصل لمن سبقها من العائلة السياسية، وهو ما يفسر جزئيا نتائج "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات 07 سبتمبر 2007 البرلمانية⁽³⁾. فبالرجوع إلى تاريخ النخب الدينية في المغرب، فقد خلق علماء المغرب

¹ - عبد الرحيم العطري ، مرجع سابق ، ص 238.

² - المرجع نفسه ، ص 177.

³ - محمد المالكي، مرجع سابق ، ص 54.

في سنة 1958 وفي محاولة منهم احتواء النخب الدينية تحت لواء رسمي بامتياز، وذلك بمناسبة مرور ألف ومائة سنة على أحداث جامعة القرويين بفاس، فخلق هذا الرابط يعد أول فعل إدماجي للنخب الدينية إبان فجر الاستقلال⁽¹⁾.

وبعدها تأسس "حزب العدالة والتنمية" في سياق اندماجه مع حزب "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" المنشقة عن "الحركة الشعبية" الأم أواسط الستينيات والتي ظلت محدودة التأثير وغير فاعلة في الحقل السياسي المغربي إلى تاريخ انعقاد مؤتمرها الاستثنائي عام 1996 وإعلان انصهارها مع مناضلي "جمعية الإصلاح والتجديد" الإسلامية، وتأسيسها تدريجيا تنظيميا سياسيا هو "حزب العدالة والتنمية" 1998، ونشير إلى أن الإسلاميين المنضوبين في جمعيات منذ بداية سبعينات القرن الماضي لم يتمكنوا من التحول إلى أحزاب سياسية لأنها تعتبر خطوط حمراء في الممارسة السياسية المغربية⁽²⁾ فبناءً على الدستور يظل الملك الممثل الشرعي للدين بالمغرب، فهو أمير المؤمنين وهو سبط الرسول عليه السلام ولهذا فهو يجسد السلطة الدينية العليا في البلاد والتي تؤمن استمرار النسق بسبب مشروعيتها التاريخية فوظيفة إمارة المؤمنين من أكل الوظائف التي تشغل عليها الملكية وذلك بالنظر إلى الحضور القوي للدين في المغرب⁽³⁾.

وبالإضافة إلى "حزب العدالة والتنمية" هناك أحزاب أخرى مثل "حزب البديل الحضاري" الذي تأسس عام 1995 حين أسست مجموعة من الشباب المنحدرين من "جمعية الشبيبة الإسلامية" حركة سميت جبتها "بالبديل الحضاري"، وقد استمرت في ممارسة أنشطة ثقافية لغاية 2002 حين أعلنت عن ميلاد حزب سياسي يحمل اسم نفسه "البديل الحضاري" غير أن السلطة امتنعت عن منحه رخصة قانونية، وقد استمر الصراع حول انتزاع الاعتراف القانوني بهذا الحزب الجديد ثلاث سنوات، لينظم مؤتمره الاستثنائي في 20 نوفمبر 2004، ليتسلم قاداته في

¹-عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 189.

²-محمد المالكي، مرجع سابق، ص 54.

³-عبد الرحيم العطري، المرجع نفسه، ص 187.

7 يونيو 2005 اعترافاً من السلطة الوصية يسمح لهم بممارسة الشرعية للعمل الحزبي، فحزب البديل الحضاري وإن يشابه مع "حزب العدالة والتنمية" في اعتماد الإسلام مرجعية فكرية. وقد دخل هذا الحزب الانتخابات التشريعية عام 2007 غير أنه لم يتحصل على أي مقعد يمارس به عمله البرلماني⁽¹⁾. وفي سنة 2003 وعشية أحداث 16 ماي أنطلق فصل جديد من الردود المخزنية تجاه الحركة الإسلامية بالمغرب، فصل يمكن القول أنه أمين واحترافي بالدرجة الأولى، وذاك من أجل ضبط المجال الدين بآليات جديدة، فبعد تفجيرات الدار البيضاء، سرح الملك في قوله "بأن السياسة والدين في نظام الملكيته الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين"

وهكذا فقد أعلن الملك محمد السادس عن إستراتيجية دينية لهيكله وتجديد الحقل الديني خلال خطابه في 30 أبريل 2004 وهي إستراتيجية التي تتشكل في محاور رئيسية وهي:

-إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

-إعادة تفعيل دور العلماء من خلال إعادة النظر في طبيعة تنظيماته.⁽²⁾

ه-نخبة المجتمع المدني

إذا نظرنا إلى المجتمع المدني باعتباره مجموعة من المؤسسات المدنية والاجتماعية وجملة من القنوات والمسارب التي يعبر بها المجتمع الحديث عن مصالحه وغاياته، ويتمكن من الدفاع عن نفسه في مواجهة طغيان المجتمع السياسي المتمثل بالدولة، فإننا نفهم كيف أن هذا المفهوم الذي يتمتع بوضوح شديد في أذهان المواطنين في الغرب، يقابل بالغموض في ذهن المتقف العربي فما بالنا بالإنسان العادي، فهذا المجتمع الذي يبدو أن هناك سعي متواصل لتأسيسه وتفعيله تأكيداً للحق في المواطنة تعترضه عدة صعوبات "محلية الصنع"⁽³⁾، ومع ذلك فإن مفهوم

¹-محمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 55.

²-عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 212.

³- المرجع نفسه ، ص 116 .

المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش وذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للجميع لما يكتنفه هذا من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة، إلا أن هذا الغموض المرتبط باستعمال مفهوم المجتمع المدني ليس في واقع الأمر جديداً فمنذ ظهوره في المجتمعات الحديثة وهو يثير كثيراً من الجدل والنقاش إلى درجة أن استعمال هذا المفهوم يكاد يختلف جذرياً من مؤلف لآخر⁽¹⁾.

وبالتطرق إلى المجتمع المدني في المملكة المغربية، فقد شهد هذا الأخير تحولات كبرى منذ صدور قانون الحريات العامة في ظهير 15 نوفمبر 1958 ويتضمن الدستور المغربي تنصيصاً على حق تأسيس الجمعيات، فتعددت أشكال المراسي الجموعي إذ عرف في مرحلة تأسيسه قبل وبعد الاستقلال، قيام منظمات حزبية ونقابية وجمعيات كشفية... الخ، وكانت سياسية بامتياز لعبت فيها الأحزاب، في إطار انشقاق الحركة الوطنية إلى يمين ويسار، دور المستقطب لكل فعل جموعي، فأخضع حينها النشاط الجموعي الشبابي والطلابي للنشاط الحزبي، إذ لم يعد مسيساً فقط بل تم ضمه بشكل مؤسساتي فيما سمي بالمنظمات الموازية للأحزاب⁽²⁾.

كما ظهرت إلى الوجود مجموعة من التنظيمات الخارجة عن مراقبة الدولة المباشرة وأصبحت تلعب دوراً كبيراً في الحياة اليومية للمواطنين، كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات الحقوقية المهمة بحقوق الإنسان والجمعيات الجهوية⁽³⁾.

فقد شهد المجتمع المدني في المغرب في المراحل الأولى من استقلاله حتى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تراجعاً خطيراً للحريات العامة نتسم بالتدخل العنيف للدولة من أجل الهيمنة على الفعل الثقافي والاجتماعي وحصر مهامه في تأييد أجهزة الدولة، فانحصر التواجد

¹ - حسين قرنفل، مرجع سابق، ص 53

² - إشيحة حسين، "المجتمع المدني المغربي التحول من ثقافة الوصاية إلى ثقافة مسؤولية" متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.tanmia.ma/artiate>.

³ حسن قرنفل، المرجع نفسه، ص 53.

الجمعي المسموح به في حدود دائرة التعبئة للدولة أو الأحزاب السياسية المتحالفة مع النظام⁽¹⁾.

فالدولة تسعى جاهدة لامتناس بريق المجتمع المدني، وتبديد طاقاته وتشتيت تركيزه لتفقد التميز وترديه نصابة مائة وللولة خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها، والولة المعاصرة لا تبيد المجتمع المدني ولكنها تفرغه من أهدافه، بالإشراف على رسم إستراتيجية، عبر استعمال آليات الحوار واللجان المشتركة ومبدأ الشراكة⁽²⁾.

ولكن لم يكن ليقبل المخزن بوجود منافسين يحاولون مقاسمته شؤون تدبير هذه الحقول، وعليه فقد كان من الضروري بالنسبة إليه على الأقل أن ينافس المجتمع المدني بمجتمع مدني من صنعه وتوجيهه، حتى لا يفرط في مجال احتكاره⁽³⁾.

وبعد تولي الملك محمد السادس العرش في المغرب، فقد عرفت العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين منعطفاً متميزاً في الحريات العامة بالمغرب، وقد شهد موقع المجتمع المدني في سياق علاقتها بالولة انتقالاً نوعياً، من موقع مصدر الارتباب والشكوك الأمنية، إلى موقع الشريك في التنمية والمعول عليه في تأطير المواطنين، وقد تمكنت الولة عبر تخصيص ميزانيات معينة أو التحكم في الموارد الدولية للدعم، من التمويل الجزئي أو الكلي لأنشطة مجموعة من الجمعيات، كالأنشطة التي تتماشى والمشاريع والبرامج الرسمية التي تطلقها من مرحلة لأخرى عبر مجموعة من المؤسسات، مثل مؤسسة محمد الخامس للتضامن⁽⁴⁾.

ويمكن ملاحظة صيغتين لنخبة المجتمع المدني في المغرب وهي:

1-دعاة مجتمع مدني وظيفي.

2-دعاة مجتمع مدني مستقل.

¹-إشيحة حسين، المرجع نفسه، ص 3.

²-عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 125.

³-المرجع نفسه، ص 127.

⁴-أشيحة حسين، مرجع سابق، ص 5.

فالصيغة الأولى: هي نمط من المؤسسات التي تلقى الترحيب والاعتراف والتشجيع والدعم مستفيدة من الرغبة الجامعة للدولة في استقطاب المطالب الاجتماعية المدنية والانتفاف عليها بطرق وأساليب ومناهج تنتمي في عمومها لمنظومة قيم المجتمع المدني نفسه، ولكن بأهداف وغايات وحسابات تخضع لجهاز السلطة والحكم في المطاف الأخير.

ونتيجة لهذه القراءة على واقع نخب المجتمع المدني في المغرب وصيغته، فقد أفرزت الصيغة الأولى نخبا مدنية بمواصفات الوجهاء الجدد وبمواطنة منقوصة وغير مكتملة في حين أفرزت الصيغة الثانية، نخبا مدنية شقية تعيش بمواطنة قلقة متوترة ومتوحشة باستمرار، تتردد في "الاختيار المفروض" بين الاندماج أو التهميش.⁽¹⁾

ثالثا: النخب السياسية في تونس:

مع البدايات الأولى للمستعمر الفرنسي في تونس وفرض الحماية عليه فقد عمل هذا الأخير إلى تغيير الخارطة السياسية في البلاد فقد قاموا بتغيير النظام السياسي والاجتماعي وكانت لهذه التغييرات آثار واضحة على تكوين النخب السياسية التونسية فقد أصبحت لهذه النخب ثقافة غربية حاولت تقليد الجالية الفرنسية في أساليب حياتها وأنتجت نخب من طبقة برجوازية تملك وسائل الإنتاج⁽²⁾. وهذا بسبب الأسلوب التعليمي الذي أرساه المستعمر بالإضافة إلى عملية الحراك الاجتماعي.

وقد برزت هذه النخبة الجديدة بوضوح بعد ظهور الحزب الدستوري الجديد حيث تلقت الغالبية العظمى منها تعليمها في معهد الصادقية الذي مثل حقل التدريب للخدمة المدنية و القادة السياسيين، ثم ذهب هؤلاء الخريجين لتكملة دراستهم العليا في فرنسا، حيث انضموا إلى منظمات الجناح اليساري في السياسة الفرنسية، وقد شكل عدد الطلبة التونسيين الذين يدرسون في فرنسا بالنسبة للدارسين في شمال إفريقيا الأغلبية الساحقة، وعند رجوع هؤلاء إلى تونس

¹ -محمد الغيلاني، "المجتمع المدني، عودة مفهوم أو التبشيرية"، متحصل عليه من المواقع الالكترونية:

<http://www.tanmia.ma/artide>

² -جريدة الأهرام، 13 سبتمبر 1995.

للمزيد أنظر: خالد فياض، النخب السياسية في تونس (1987-1995)، (ب ت ن)، (ب م ن)

غزت هذه النخبة الحقل السياسي وكان أعضائها يشتركون في اهتمامهم بالتحديث وبدعوا في تحقيق أهدافهم من خلال التعبئة الجماهيرية، وبدأ الشقاق بسبب استحالة التوفيق بين الاتجاه الخير في حزب الدستور القديم والاتجاه التحديثي، مما ترتب عليه انشقاق أنصار الاتجاه الأخير مكونين الحزب الدستوري الجديد والذي اتسم بوحدة النظرة السياسية واتجاهاته نحو التماسك وكونت هذه النخبة هذا الحزب واستطاعت من خلال تواجدها على قمة الحزب ومن خلال التنشئة السياسية لشباب الحزب ومن خلال التحكم في المواقع الإستراتيجية للقوة السياسية تحقيق العديد من البرامج التحديثية واستعانت هذه النخبة بالصحافة الفرنسية والعربية وكذلك بالاجتماعات بالإضافة للخطب والاتصالات الجماهيرية واستطاع الرئيس "بورقيبة" آنذاك أن يعبئ الجماهير بمعاونة منظمات الشباب التابعة "للحزب الشباب الدستوري" و"الكشافة النجمة" والتي قامت بالعديد من المظاهرات إلى أن تم الحصول على الاستقلال واستطاعت النخب التونسية القيام ببرنامجهما التحديثي من خلال مفاهيمها الايديولوجية الخاصة والتي شكلت انطلاقة لإيديولوجية "الحزب الدستوري الجديد"⁽¹⁾.

1- تصنيف النخب التونسية

رغم الاختلافات الإيديولوجية التي كانت موجودة بين النخب السياسية في تونس خاصة بين الإسلاميين وبين التحديثيين، إلا أنه يوجد توافق كبير بين باقي النخب التونسية، ويرجع إلى السلطة الموجودة في يد رئيس الجمهورية فكما أوضحنا سلفا في الفصل الماضي عن حجم السلطات الممنوحة لرئيس الدولة، بحيث يتمتع سلطة التعيين في الوظائف الرئيسية للدولة والتي يخولها له الدستور التونسي، وقد أعطاه هذه القدرة على أن يحيد مختلف الاتجاهات المخالفة داخل التجمع الدستوري إن وجدت، وعلى الرغم من تعدد التغييرات السياسية إلا أنه يعلوا على هذه التغييرات ويشكل العامل الرئيسي في تماسك أفراد هذه النخبة التي تدين أغلبها له بالولاء.

¹ -هدى حافظ ميتكس، النخب السياسية في تونس، (ب.ت.ن)، ص 102.

بالإضافة إلى قوة وحفاظ التجمع الدستوري ودوره في الحفاظ على النخبة حيث يجمع هذا الحزب جميع أعضاء النخبة السياسية في إطار عائلة موحدة تعرف أن النوع الذي سيأتي الدور عليها لاستلام السلطة سيكون من خلال هذا الحزب، لذا فأعضاء الحزب لا يترددوا لحظة في سبيل الحفاظ على هيكل الحزب والإنطواء تحت لوائه مما ساهم بصورة أو بأخرى في تعزيز تماسك النخب الحاكمة حالياً. (1)

ضف إلى ذلك المصلحة المشتركة بين أفراد النخبة السياسية، حيث تؤدي هذه المصلحة إلى تماسك أفراد النخبة داخل أي نظام سياسي حيث يوجد نوع من المصلحة المشتركة بينهم تتمثل في الرغبة في الحفاظ على النظام الذي يتيح لهم ممارسة القوة السياسية وستود بينهم صلات وطيدة من خلال العلاقات الاجتماعية أو بحكم وظيفتهم حيث يمثلون ما يشبه عصبه تتربع على قمة الهرم الاجتماعي وتعتبر الدائرة الداخلية للطبقات الاجتماعية العليا وتشكل وحدة اجتماعية ونفسية متماسكة، كما يوجد داخل أي نظام نوع من التضامن بين المتنافسين يقوم على ضرورة الحفاظ على النظام وعلى قواعد اللعبة السياسية فإذا ما اختلفت هذه المصلحة المشتركة تتفكك النخبة وتتحول إلى نخبة مضادة للنظام الجديد. (2)

أ- النخب الحزبية

تمثل الأحزاب السياسية إحدى أبرز الظواهر المميزة للحياة السياسية المعاصرة، وأحد أهم مقوماتها في العالم المعاصر، وبالرغم من أن نشأة هذه الأحزاب أفرز لحركية تعيشها المجتمعات التي عرفت تلك التجارب، فإن الدولة قلما تعترف بشرعية الأحزاب باعتبارها تعبيرات اجتماعية، وإذا اعترفت بها، فذلك بفضل نضالات مريرة وتضحيات جسيمة قدمتها الأحزاب السياسية في مقابل تنازلات قليلة تقدمها الدولة، وهي ميزة الحياة السياسية العربية عامة والحياة السياسية في تونس خاصة.

¹ -المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، تقرير سنوي، مركز ابن خلدون 1992، ص

106.

² - المرجع نفسه ، ص 107.

لقد نشأت الدولة المعاصرة في تونس في طرفية تاريخية اتسمت بالتشنج الناتج من اللجوء إلى العنف، كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية، وكان ظهور الدولة في منتصف الخمسينات ابتداء من عام 1955 تحديداً، تاريخ توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي، والعام 1956 تاريخ توقيع بروتوكول استقلال تونس، وقد تزامن مع انقسام الشعب التونسي إلى مجموعتين رئيسيتين:

مجموعة مؤيدة لهذه الاتفاقيات وللحزب الدستوري الجديد ورئيسه "الحبيب بورقيبة" ولجامعة الديوان السياسي، ومجموعة معارضة لهذه الاتفاقيات، وموالية للأمين العام للحزب "صالح بن يوسف" ولجماعة الأمانة العامة، وقد استطاعت المجموعة الثانية تعبئة الغالبية العظمى من أفراد الشعب، ومن منخرطي الحزب الدستوري الجديد⁽¹⁾.

ويعتبر "الحزب الحر الدستوري التونسي" من أوائل الأحزاب السياسية في البلاد حيث تأسس في عام 1920 بزعامة "عبد العزيز الثعالبي" ويتكون هذا الحزب من المالكين العقاريين وأصحاب الحرف والتجارة والمتقنين الارستقراطيين، ومن بين أهداف هذا الحزب: هو وضع دستور تونس قائم على الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية وحق الملكية الخاصة، بالإضافة إلى تكوين برلمان تونسي يمثل فيه النخب التونسية بنسبة ثلثين والفرنسيين بثلث، وعليه فالحزب كان يعبر عن إيديولوجية إصلاحية اندماجية مع فرنسا، وقد انسلخت عنه مجموعة "حسن القلاني" التي كونتا "الحزب الإصلاحي التونسي" كما حدث انشقاق آخر في الحزب الحر الدستوري سنة 1934 بين تيار يمثله القادة الأوائل وعلى رأسهم "عبد العزيز الثعالبي" وتيار آخر يمثله "محمود الماطري" والحبيب بورقيبة" إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء ذوي التكوين الفرنسي، وشكلت هذه المجموعة الحزب الحر الدستوري الجديد بمؤتمر قصر هلال المنعقد في 2 مارس 1934 وقد ظل هذا الحزب يدعو إلى الحماية الفرنسية كما قال بورقيبة "لقد أكدنا ما هو صحيح قطعنا أننا لم نكافح أبداً مبدأ الحماية نحن

¹ -منصف الشابي، صالح بن يوسف: حياة كفاف، تونس، دار الأوقاس للنشر، 1990، ص 185.

نعتبر أن معاهدة باردو أن طبقت... تقضي حتما إلى نتيجتين: ازدهار وتحرر الشعب التونسي، وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا⁽¹⁾.

وفي فترة ما بعد الاستقلال ظهرت عدة أحزاب في تونس توضح التيارات والتوجهات لنخبها، ومنه "حركة الوحدة الشعبية" التي أنشأها أحمد بن صالح عام 1973 وكان ذلك بعد فراره من السجن وأعلنت الحركة عن برنامجها عام 1975 وقد اتبعتها حركات تسعى للنضال كالحركة الاشتراكية من أجل تحقيق أهداف تتجاوب مع الجماهير التونسية والغرض منها تصفية الاستعمار وفي عام 1977 أصدر "أحمد بن صالح" بيانا يضم فيه بنود توضح فيه مطالب الحركة وهي:

1- محاربة الاستعمار وسياسة القمع.

2- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

3- المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ولقد كان مصير هذه الحركة السجن لمجموعة من مناضليها، لكن رغم ذلك فقد واصلت نضالها، وطالبت بالحصول على ترخيص قانوني يمكنها من العمل كحزب سياسي وتحصلت عام 1981 على حق إصدار صحيفة "الوحدة" وفي عام 1983 وتمكنت من العمل السياسي القانوني بقيادة "محمد بلحاج عمر" بعدما دب الخلاف داخل الوحدة.⁽²⁾

وفي عام 1974 شكل "أحمد المستيري" حركة الاشتراكيين الديمقراطيين بعد أن برزت في أوائل الستينيات والتي طرد منها أغلب عناصرها حيث كانوا يمثلون التيار الليبرالي، وفي عام 1981 استفادة الحركة من قرار التعددية، حيث تمكنت الحركة من منبر إعلامي "المستقبل" يصدر باللغتين الفرنسية والعربية، وتحصلت على اعتماد قانوني عام 1983⁽³⁾.

¹-عباش عائشة، مرجع سابق، ص 98.

²-عباش عائشة، مرجع سابق، ص 114.

³- عز الدين شكري، "التغير السياسي في تونس وأزمة النظام" السياسة الدولية، العدد 92، السنة 1988، ص 210.

وهناك بعض الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجية الماركسية ومشبعة بالفكر الشيوعي و نذكر منها: "الحزب الشيوعي التونسي" و قد تأسس تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1932 وقد استندت أمانته إلى "علي جواد" ومن مواقف الحزب في فترة الاستعمار:

-الدفاع على ضرورة المحافظة على العلاقة بين الشعبين الفرنسي والتونسي في ظل الوحدة الفرنسية، ولذلك فقد ناهض الحزب النضالات الوطنية التي خاضها الشعب التونسي ضد فرنسا، ووصفها بأنها ممارسات إرهابية بالإضافة إلى مطالبته بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن بعد محاولة اليوسفين للانقلاب وتأثيراته على الحركة فقد تم اعتقال عناصرها ثم استأنفت نشاطها عام 1981⁽¹⁾.

وفي باريس من عام 1963 تأسست "حركة آفاق" ضمن مجموعة من الانتماءات السياسية وتبنت الماركسية، وأصدرت دراسات في مختلف المجالات ونشرتها في مجلة الحركة، وقد ناهضت الاستعمار، ووقفت إلى جانب الحركات التحررية في العالم⁽²⁾.

ب-النخب الدينية

إن المشكل الرئيسي بين الحركة الإسلامية وقادة نخبها والسلطة السياسية في تونس يتحدد حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، فالإسلاميون ينادون في تلك الفترة بالدولة الدينية التي تطبق فيها حدود الشرعية بحذافرها " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " ⁽³⁾

في حين أن السلطة اختارت منذ الاستقلال علمانية، ولم تكن السلطة السياسية ونخبها الحاكمة في قطيعة فكرية ومرجعية مع الإيديولوجية الإسلامية بدليل وجود هذه العلاقة المتوترة مع المؤسسة ووصاية الدولة على الشعائر الدينية واستفادتها من الرموز الثقافية التقليدية، لتبرير الإيديولوجيا الوطنية التي كانت تبحث عن مطئ وسط فضاء ثقافي تقليدي، إن أدلجة الإسلام

¹-عباش عائشة، مرجع سابق ، ص 114.

²- المرجع نفسه ، ص 115.

³- صورة المائدة، الآية: 44.

خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت أدلجة تستجيب لحاجيات سياسية وتعبوية يرتكز عليها النظام السياسي لغاية فرض القيم الإسلامية⁽¹⁾.

تعتبر "حركة الاتجاه الإسلامي" امتداد في توجهاتها لحركة الإخوان المسلمين في مصر التي أسسها حسن البنا سنة 1928، حيث بدأت الحركة نشاطها في بداية السبعينيات في جامع سيدي يوسف كحلقة وعظية، ثم التحق أعضائها بجمعية المحافظة على القرآن الكريم ومارسوا نشاطهم من خلالها، ولقد أزاحت السلطة "راشد الغنوشي" ورفاقه، وفي عام 1972 دخلت الحركة مرحلة جديدة حيث أنعقد الاجتماع الأربعين للجامعة الإسلامية وأطلق عليها "المؤتمر التأسيسي" واستمر عمل الحركة سرىا حتى عام 1980 حيث تم اكتشاف نشاطها، لكن بعد قرار التعددية في 1981 استفادة الحركة من الوضع الجديد وتم إعلان عن تأسيس حزب "حركة الاتجاه الإسلامي" في جويلية 1981، لكن سرعان ما توترت العلاقة بين الحركة والسلطة، حيث حرمت هذه الأخيرة الحركة من منابرها، مما زاد من حدة المعارضة للنظام مما عرض قاداتها إلى المحاكمة والإعدام⁽²⁾.

وبعد أشهر من الانقلاب الذي قاده "بن علي" على الرئيس "بورقيبة" خطت الحكومة الجديدة بقيادة "زين العابدين بن علي" على خطوات هامة نحو نزع فتيل الأزمة فأفرجت عن معظم قيادات الاتجاه الإسلامي ومن بينهم "راشد الغنوشي" وقد اعتبرت الحركة الإسلامية هذه الإجراءات نصراً سياسياً لها وهو ما دفعها للتكثيف من تحركاتها، وقد تجسد ذلك في زيارات "الغنوش" لجهات البلاد المختلفة والالتقاء بأنصاره.

بل وقد تمكنت الحركة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1989⁽³⁾ وفي فيفري من نفس السنة بادرت "حركة الاتجاه الإسلامي" التي تغيير اسمها إلى "حركة

¹ -المنصف وناس، الدولة ومسألة الثقافة في تونس، بيروت، دار الميثاق للطباعة والنشر، 1988، ص 114.

² -عباش عائشة، مرجع سابق، ص 116.

³ -أعلية علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحال التونسية، القاهرة، دار مصر

المحروسة، 2008، ص 257.

النهضة" ويترأسها" الغنوشي" ويساعده مكتب تنفيذي يتكون من 19 عضو وبالرجوع إلى تركيبة الهيئة الجديدة " لحركة النهضة" نلاحظ أغلب عناصرها من الإطارات الشابة ومعدل العمر فيها لا يتجاوز 37 سنة ومن أهداف هذه الحركة نذكر منها:

1-دعم النظام الجمهوري واحترام الدستور.

2-تكريس الشورى و تحقيق الحرية.

3-تأكيد على استقلال القضاء وحياد الإدارة.

4-دعم التعاون بين الأقطار العربية والإسلامية.

وتبقى المحطة الأهم في مسار الحركة هو الانتخابات التشريعية لسنة 1989 والتي لم تستفيد منها، حيث لم يكن من السهل على الحزب الحاكم وهو مازال في بداية التجربة التعددية ليقبل بهذه المشاركة المكثفة لحركة النهضة إذ يخشى من ورائها قلب التوازنات القائمة على الساحة السياسية⁽¹⁾.

ويمكن القول أن حبل الود بين النخب الحاكمة ونخب الدين في تونس انقطع مع نهاية الانتخابات البرلمانية لسنة 1989، وقد قرر الغنوشي بعد شهر من هذه الانتخابات مغادرة البلاد فطلب إذناً بالخروج للحج في ماي من نفس السنة ومنذ تلك الفترة لم يعد إلى تونس إلا مؤخراً. ثم توالى الإجراءات الإدارية والسياسية للحد من توسع حركة النهضة، وأول إجراء ثم اتخاذه هو تعيين "محمد الشرفي" وزيراً للتربية المعروف بعوائه للأصوليين وقاوم أنصار الحركة بشدة سياسة الوزير وأصدروا بيانهم يطالبون فيه بإقالته من منصبه، وفي خطاب الرئيس في ذكرى 7 نوفمبر 1989 أعلن فيها صراحة منع قيام أي حزب على أساس ديني في إشارة واضحة لحركة النهضة وإلى النخب الدينية في البلاد.

ويمكن القول أن الحركة، بخروج " الغنوشي" وبعض النخب القيادية من البلاد، دخلت في مرحلة ردود الأفعال ويبدو أن السلطة اتخذت قرارها بالتصدي نهائياً لحركة النهضة بعد أن

¹ -أعلية علاني، المرجع السابق، ص 258.

اكتشفت تسرباً جديداً لعناصرها بالمؤسسة الأمنية والعسكرية، فنظمت في 1991 محاكمة لثلاثمائة شخص من التنظيم منهم مائة عسكري واتهم وزير الداخلية حركة النهضة بأنها أصدرت تعليماتها إلى عدد من المجموعات والأفراد التأهب لتنفيذ عمليات إرهابية في الضواحي الجنوبية للعاصمة تستهدف ثكنة الجيش بالزهراء وعدد من مراكز الأمن وإقامة بعض الشخصيات، وبذلك لم يعد ممكناً الحديث عن أية مشاركة للنخب الدينية سواء في حركة النهضة أو غيرها في الحياة السياسية فجزء منها في السجن والآخر في المهجر⁽¹⁾.

ج- النخب المجتمع المدني

لقد اتجهت الدولة التونسية عبر عقود الخمسة لحياتها (50 سنة بعد الاستقلال-1956) إلى تطوير القطاع العام وإلى مزيد من تحديث الدولة والمجتمع بشكل عام من خلال ترسانة قانونية خاضعة على الدوام للمراجعة والتعديل، فقد شملت التنقيحات مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منها تنقيح القوانين المنظمة للقطاع العام التي تم تغذيتها وتفعيلها من خلال مجموعة من الأوامر والقرارات الترتيبية، وكذلك تنقيح القانون عدد 145 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المنظم للحياة الجماعية والمنقح بالقانون الأساسي، عدد 90 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح أيضاً بالقانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 والمؤرخ في 2 أبريل 1992، وتهدف مختلف هذه التنقيحات والتعديلات إلى الملائمة بين واقع تطور المجتمع واحتياجاته، ولئن اعتبرت كل هذه التنقيحات ضرورية ومهمة فإن قياس درجة أثرها على المواطن وعلى فعاليات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ونقابات، تبقى رهينة بحوث ومعاينات ميدانية كفيلة بتقويم علاقة الدولة من جهة بالمجتمع المدني وبالمواطن من جهة ثانية.⁽²⁾

¹ -أغلية علاني، مرجع سابق، ص ص 259-260-261.

² فتيحة السعيد، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس، تونس،

الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، (ب.ت.ن)، ص 3.

فبالرجوع إلى البدايات الأولى لظهور المجتمع المدني في تونس وبالضبط في فترة حكم بورقيبة، نجد أن هناك العديد من المنظمات الجماعوية ساهمت في النضال ضد الاستعمار الفرنسي ونذكر منها: الحزب الشيوعي والهلال الأحمر، اتحاد الفلاحين، اتحاد الشغل واتحاد الطلبة، كان ذلك منذ سنة 1953.

كما آمن رواد المجتمع المدني التونسي وبعمق بالتعددية في الرؤى واحترام آراء واجتهادات الطرف الآخر الذي أصبح القاعدة الثابتة للنخبة التونسية وهذا يعتبر تحولاً دقيقاً للرأي العام التونسي، وهكذا بلور رواد المجتمع المدني التونسي المشروع الوطني الديمقراطي والحداثي من خلال مساهمتهم في الصحافة لاسيما وأن في الفترة الممتدة بين 1943 و1956 تم نشر 145 دورية وبين 1951 و1956 صدرت 56 جريدة وهي أرقام توحى بالتطور الملحوظ في مجال الصحافة.⁽¹⁾

وتبرز في تونس ثلاث نقابات مهنية، تسمى "المنظمات الوطنية" لطابعها الوطني الشامل وهي: "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" و"الاتحاد الوطني للفلاحين والصيد البحري"، وتاريخ المنظمات الثلاث عريق، فقد بعث الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946، وهو وريث حركة عمالية بدأت مع محمد علي الحامي.⁽²⁾

وبعد تولي بن علي السلطة فقد تبنى النظام التونسي العديد من الشعارات ومطالب النخبة الديمقراطية مثل التعددية وحقوق الإنسان والدفاع عن مكاسب المجتمع المدني، فالذين انخرطوا في المشروع السياسي للسلطة الجديدة، ومنهم مثقفون بارزون مارسوا من قبل المعارضة السياسية أو الفكرية، انطلقوا من الخطاب المشترك الذي أصبح يجمع بين السلطة ومعارضيتها.

¹ منير زعتور، "المجتمع المدني التونسي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحكم البورقيبي"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.Attariq.org/spip/28/04/2010

² الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، تونس، دار العربية للكتاب، 2005، ص 213.

فمن الناحية التشريعية أكد الدستور التونسي في فصله الثامن على حرية تأسيس الجمعيات، لكن المشروع وضع عدة ضوابط التي قيدت من حرية تأسيس الجمعيات وذلك من خلال إصدار قانون 7 نوفمبر 1959.⁽¹⁾

ولقد أثارت التتقيحات التي أدخلت في 02 أبريل 1992 على قانون الجمعيات ردود فعل واسعة في أوساط نخب المجتمع المدني والحركة الديمقراطية، ويعود ذلك إلى سببين، أولهما لكون هذا التعديل جاء ليستهدف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، في محاولة للضغط عليها وفتح عضويتها أمام أنصار الحزب الحاكم، إضافة إلى دفعها نحو التخلص من عدد من كوادرها القيادية الذين يتحملون في الآن نفسها مسؤوليات في أحزاب سياسية معارضة.

وتذكر المصادر الرسمية أن عدد الجمعيات في تونس قد تجاوز تسعة آلاف بين جمعية ومنظمة ونادي ونقابة، لكن الكثير من هذه الجمعيات والمنظمات مرتبطة بالحزب الحاكم، مثل "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية... الخ"⁽²⁾

رابعاً: النخب السياسية في ليبيا

إن الحديث عن النخبة وتكوينات الشارع الليبي الفاعلة ومساهمتها في تفعيل الحياة العامة بمختلف مجالاتها يتصل بعمق وفهم جملة من القضايا المتعلقة بتصوير المشهد السياسي والثقافي الليبي وما يشوهه من إشكاليات، وتبرز على السطح قضية كلية ترتبط بالعقل المحلي إن صح التعبير والذاكرة الوطنية والتي شابها ما شاب غيرها من مكونات الكيان الليبي، من ضياع الوجه وتشوهه في المحتوى والرسالة وانقطاع الحاضر وحتى الرؤية المستقبلية عن الماضي القريب والبعيد، وهي إحدى أهم مسببات الأزمة الراهنة وربما هي نتيجة مباشرة للتوجهات السياسية خلال العقود الماضية وما تبع ذلك من ممارسات للسلطة والتي ساهمت بشكل مباشر في تكريس الانقطاع بين الحقب وفي ضياع الوجهة وارتباك الرؤية، ولم يقتصر

¹ حركة السلام الدائم، تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل، لبنان، 2009، ص

.119

² حركة السلام الدائم، مرجع سابق، ص 120.

أثر هذا الضياع على المستوى القيادي، بل تعدت نتائجه الخطيرة إلى مختلف مستويات مكونات المجتمع ونلمس ذلك في توجهات ومواقف النخب وتجدها بشكل واضح على مستوى قاعدة المجتمع.⁽¹⁾

- ومع بداية التسعينيات حتى الألفية الجديدة ظهرت عدة عوامل ساهمت في إحياء دور النخبة في ليبيا بحيث كان لها دور كبير في التغيير في الحراك السياسي في ليبيا ونذكر منها:
- الانفتاح الجزئي سياسياً واقتصادياً مع نهاية الثمانينات وزيادة الاحتكاك بالعالم الخارجي بعد انزال شديد (حادثة لوكربي وما نتج عنه من حصار دولي على ليبيا).
 - اشتداد المواجهة بين التيار الإسلامي والنظام أعطى متفهماً للشخصيات التي تمثل الفكر العلماني أو غير المحسوب على التيار الإسلامي.
 - فشل النظرية العالمية الثالثة وأنحسار الطرح الثوري ورموزه وما تبع من فشل المؤسسات الثقافية والإعلامية الرسمية وحدث فراغ كبير في الساحة الثقافية والأدبية.
 - الأثر الذي خلفه التطور الهائل في تقنية نقل المعلومات من زيادة الوعي العام وتواصل النخب والمتقنين وغيرهم مع العالم الخارجي.
 - الدور الذي لعبته المواقع الليبية في الخارج من كسر احتكار السلطة للأخبار الليبية وكذلك النقد المستمر للنظام وأركانه و توفير ملاذ للمتقن والمهتم بالشأن الليبي لمتابعة مختلف أبعاد القضية الليبية وللمشاركة عبر الكتاب والنشر دون قيود أو مقص الرقيب.
 - الانفتاح السياسي والاقتصادي الثاني وتطورات ما بعد لوكربي و غزو العراق بما في ذلك زعزعة هيمنة النظام وهز هيئته وسماح ازدياد هامش مشاركة المتقن الليبي في تقييم الأوضاع الراهنة ونقد الممارسات الرسمية والتعبير عن هموم المواطن.

¹ السنوسي بسيكري، "قضايا حركية: حراك النخب الليبية والدور المرتقب"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://Libyaforum.org//13/03/2007>

— اشتداد الأزمة الاقتصادية والمعاناة اليومية للمواطنين وعجز السلطة على إيجاد مخرج منها إلى درجة إفقادها زمام المبادرة و اضطرارها إلى إبداء درجة من التسامح تجاه الآخر المخالف في الرأي والموقف.(1)

1- تصنيف النخب الليبية

النخب الليبية ليست تياراً متجانساً ولا تعكس موقفاً متقارباً وليست تكتلاً تجمعها أرضية مشتركة محددة المعالم أو يتفق إستراتيجية عمل أو أهداف موحدة، بل أن النخب تتقاسمها هموم وأولويات متعددة يعوزها التكامل وتتجاذبها مواقف وعلاقات تركز من خلالها وتشذرمها حساسيات تضعف من تراكم جهودها وتحول دون تنسيق أدوارها.

وبالرغم من تطور أداء النخب إلا أن الحذر والتردد لا يزال يسيطر على الغالبية منها ولا تزال تشارك بعدد محدود في قضايا الساعة ولا تقترب كثيراً من هموم الوطن والمواطن لهذه دواعيه ومبرراته إلا أن له مساهمته في محدودية الدور والأثر الذي ستحدثه.(2)

فبالعودة إلى تركيبات المجتمع والنخب الليبية فإننا نجد أنها قد تأثرت بنظرية المجتمع الهيدروكربوني لصاحبها "كاري فيتفوجي" **Kari Fittfoger**.

وقد جاءت تسمية المجتمع الهيدروكربوني مستمدة من حقيقة أن معظم الدول التي تمارس هيمنة مطلقة على شؤونها الداخلية والخارجية اعتماداً على إنتاج سلعة أولية واحدة هي دول نفطية بالأساس ومن أهم سماتها:

— الاعتماد الكبير على الخارج سواء بالنسبة لاستيراد للعمالة

— انعدام الحاجة العملية إلى التمثيل السياسي (السلطة النيابية).(3)

¹ السنوسي بسيكري ، مرجع سابق .

² السنوسي بسيكري ، مرجع سابق .

³ فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993،

والواقع أن رصد الحياة السياسية في ليبيا من 1969 حتى العقد الأول من الألفية الجديدة يشير إلى انطباق نموذج المجتمع الهيدروكربوني بخصائصه الأساسيتين على هذا المجتمع الأمر الذي انعكس على تكوين النخبة السياسية الليبية في تلك الفترة، فمن ناحية الأولى شكلت عوائد الصادرات البترولية الليبية 97% من مجمل عائدات تصديرها، ويعاني نمط التصدير الليبي من تركيز شديد حيث تستأثر دولتين فقط بأكثر من 55% من إجمالي الصادرات الليبية (إيطاليا، فرنسا) ونفس الأمر ينطبق على الواردات الليبية التي تعتمد بشكل أساسي على ثلاث دول (إيطاليا، ألمانيا، اليابان)، وتشكل العمالة الأجنبية 48% من إجمالي قوة العمل في ليبيا، وهو ما يشير إلى توافر المقومات الأساسية لتشكيل نظام سياسي هيدروكربوني في المجتمع الليبي.⁽¹⁾

أ- النخب التكنوقراطية

تمثل دراسات النخبة السياسية في ليبيا إشكالية لأي باحث، نظراً لأن طبيعة النظام السياسي الليبي تجعل من الصعب تحديد النخب السياسية بصورة واضحة وقاطعة، حيث من الناحية الرسمية يعترف النظام السياسي الليبي بوجود نخبة تؤثر على عملية صنع القرار لأنه وفقاً لمفهوم سلطة الشعب المطبق في ليبيا، فإن سلطة اتخاذ القرار تقع بالكامل وحصرياً في يد الجماهير الشعبية، ويقتصر دور اللجان الشعبية (الوزراء) على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية.

ولكن من الواضح أن مراكز القوى في هذه النخب غير متساوية ومتفاوتة من وقت لآخر فالعقيد معمر القذافي يعتبر في قمة هرم النخب الليبية من حيث التأثير والقوة لكونه قائد الثورة مما يعطي لتوجيهاته وتعليماته شرعية لا تتوفر سواه، بالإضافة إلى النخب التكنوقراطية الأخرى والمتمثلة في اللجان الشعبية العامة (أو مجلس الوزراء).⁽²⁾

¹ محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، 1977-1994، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، (د.س.ن)، ص 51.

² أنظر في محمد زاهي المغيربي، اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية التنفيذية في ليبيا (الفترة ما بين

1969 و1999). متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.Libyaforum.org 22/10/2012

-العقيد معمر القذافي-

هو معمر محمد عبد السلام أبو منياف القذافي، من قبيلة القذافنة، ولد في 7 جوان 1942 في قرية اسمها (جهنم) بمنطقة سرت، تلقى دراسته الابتدائية عام 1956 في سرت⁽¹⁾، ثم أنهى دراسة الثانوية في مدينة مصراتة في عام 1962، فيما أعطى اهتماماً خاصاً نحو دراسة التاريخ وكون القذافي عناصر أساسية في فلسفته السياسية ورؤيته تجاه العالم كطالب مدرسي كان تعليمه أغلبه عن العرب والإسلام بشكل قوي.

ثم التحق القذافي بالأكاديمية العسكرية الليبية في بنغازي عام 1961 مثل أغلب زملائه في مجلس قيادة الثورة وتخرج في الفترة 1965-1966 وبعد أن حصل على الامتياز تم اختياره للحصول على تدريبات إضافية لعدة أشهر في أكاديمية "ساند هيرست" العسكرية الملكية البريطانية.

وفي فجر الأول من سبتمبر عام 1969 أعلن راديو بنغازي إسقاط الحكم الملكي الليبي الفاسد بدون إراقة دماء وقيام الجمهورية، وقرأ الضابط معمر القذافي رسالة "انتصار ثورة الفاتح باسم الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة"⁽²⁾

وفي أبريل عام 1973 أعلن القذافي عن بدء الثورة الثقافية، وبعد عام ألغى رسمياً وظائف سياسية وإدارية فيما أبقى على ألقاب رئيس الدولة ورئيس الأركان، وبعد ذلك بوقت قصير أصدر النسخة الأولى من الكتاب الأخضر مطلقاً عليه "النظرية الدولية الثالثة"، وفي مارس 1977 ثم إعلان عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية معطياً السلطة مباشرة إلى الشعب في إعلان "سلطة الشعب" في ظل تكوين مؤتمر الشعب العام واللجان الشعبية واللجان الثورية.⁽³⁾

www.bbc.co.uk/arabi

¹ العقيد معمر القذافي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني

www.islamtimes.or

² من هو القذافي؟ من يحكم ليبيا؟ متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

pht://www.ladeenyon.net

³ القذافي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

ونظام الجماهيرية الذي أدخله العقيد القذافي بعد سنوات قليلة من ثورة الفاتح 1969 هو نظام سياسي شديد الشخصانية والخصوصية، ويقوم على مزيج من القومية العربية الاشتراكية والإسلام واستطاع القذافي من خلاله أن يفرض إيديولوجيته الخاصة على المجتمع الليبي ليضمن سيطرته التامة، ورغم الآليات الرسمية للحكومة فإن القذافي والنخب التي ينتقها بنفسه من المستشارين هم أصحاب السلطة الحقيقية في البلاد، واستطاع القذافي أن يحتفظ بالسلطة لفترة طويلة من خلال قدرته على استغلال هذه الشبكة غير الرسمية للسلطة، وهي عبارة عن تراتبية معقدة من الأجهزة الأمنية والتحالفات القبلية في البلاد، وتزايد أيضاً اعتماداً على أسرته وأعضاء من قبيلة القذافة لدعم النظام.⁽¹⁾

ويختار مؤتمر الشعب العام من الناحية النظرية، الأمناء (الوزارة) الذي يعينون في اللجنة الشعبية العامة، وفي الحقيقة فإن الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب يختارهم القذافي بقرارات يوافق عليها مؤتمر الشعب العام دون نقاش، بالإضافة إلى ذلك، ظل العدد القليل من الأفراد في مناصبهم في السلطة خلال العقود الثلاث الماضية، حيث يبدلهم القذافي ببساطة في المناصب وشغل غالبية الأمناء في اللجنة الشعبية العامة في يناير سنة 2007 مناصب في الحكومة على مدار سنوات، وفي موازاة النظام السياسي الرسمي أقام القذافي شبكة من الهيئات شبه القانونية تملك سلطة كبيرة وتحمل معها سلطة الثورة، وأهم هذه الهيئات "حركة اللجان الثورية" التي تشكلت في السبعينات وهي عبارة عن جماعة مصالح قوية تحظى بامتيازات خاصة وظلت تهيمن على كثير من القطاعات والمؤسسات بما في ذلك مؤتمر الشعب العام والمؤتمرات الشعبية الأساسية.⁽²⁾

ويعتمد القذافي في سيطرته على النخب داخل البلاد على "القيادات الاجتماعية الشعبية" باعتبارها أداة رئيسية للسلطة وأعضاؤها يتألفون من الزعماء القبليين البارزين الذين يمثلون

¹ أليسون البدوي، دولة في مفترق الطرق ليبيا 2007، لندن، كينجر كوليج، 2007، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 17.

مجتمعاتهم ودوائرهم المحلية داخل التنظيم مما يمكن القذافي من تسخير التحالفات القبلية في البلاد بشكل أفضل يسيطر على الجماعات القبلية الأقل انصياعاً.

وبالإضافة إلى الشبكة الكبيرة من اللجان الشعبية والتي بواسطتها يتحكم بها القذافي على كل النخب التي تظهر على خارطة المجتمع في ليبيا، فإن أبناءه يتمتعون بنفوذ كبير في المجال السياسي والاقتصادي وهذا لإضفاء سيطرة القذافي على المظهر السياسي العام في البلاد، فرغم زعم سيف الإسلام القذافي على أنه يمثل المجتمع المدني إلا أنه يضطلع بدور نشط في إدارة الحركة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وقد تولى التفاوض في اتفاقيات دولية مثل المشاركة في التفاوض على دفع تعويضات عن تفجير مرقص "لابل" في برلين، واشترك أيضاً في مفاوضات لحل قضية الممرضات البلغاريات.⁽¹⁾

أما الحلقة الثانية من النخب التكنوقراطية في ليبيا فهي متمثلة في أعضاء "مجلس الوزراء" و"اللجنة الشعبية العامة" ويمكن أن نلخصها في:

- النخب التشريعية و التنفيذية

وتأتي أهمية دراسة هذه المجموعة من الأفراد من أن الأدبيات السياسية تبين أن تولي مناصب رسمية في بنية النظام السياسي التشريعية والتنفيذية يمثل أحد المؤشرات والمقاييس المهمة في تحديد دور الفرد ضمن بنية النخب السياسية في النظام السياسي، حيث من المفترض أن تولي هذه المناصب الرسمية يمنح للفرد تأثير مهماً على عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة.

ويمثل السلطة التشريعية والتنفيذية في ليبيا كل من أعضاء مجلس الوزراء واللجان الشعبية العامة⁽²⁾، فقد أصبحت هذه الأخيرة هي أداة التشريع في ليبيا، فوفقاً لاختصاص المؤتمرات الشعبية تم تقسيم ليبيا إلى بلديات كل بلدية تنقسم إلى عدة فروع وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد أكبر من المحلات.

¹ أليسون البدوي ، مرجع سابق ، ص 19.

² محمد زاهي المغيري، اتجاهات وتطورات تركيبة النخب السياسية التنفيذية في ليبيا (1969-1999)، مرجع سابق.

وتعقد المؤتمرات الشعبية على كل مستوى من هذه المستويات على حدة وبشكل تصاعدي، وتبدأ هذه المؤتمرات على مستوى المحلات ويقوم باقتراح القوانين وإبداء كافة الآراء في أمور السياستين الداخلية والخارجية للدولة فضلاً عن ضرورة قيام أعضاء مؤتمر المحلة باختيار أمانة لمؤتمرهم الأساسي والتي تضطلع بأعمال التحضير للمؤتمر وتنسيقه والتي يتم تصعيدها لحضور المؤتمر الشعبي للفرع.

ويأتي بعد ذلك دور المؤتمرات الشعبية والتي يتم اختيار ممثلها من المحلة التي بدورها تقوم باختيار ممثلها للفرع الذي يزكي بدوره خمسة أفراد من كل فرع لتمثيلها في المؤتمر الشعبي العام (البرلمان).

أما السلطة التنفيذية فمن المفترض أن يمارس الشعب أيضاً السلطة التنفيذية وذلك من خلال تعيين كل مؤتمر شعبي "للجنة شعبية" يضطلع بالمهام التنفيذية على كل مستوى من مستويات الدولة، ومن هنا فإنه من المنوط بالمؤتمر الشعبي العام تعيين اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) التي تكون مسؤولة عن تنفيذ القرارات والقوانين التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام وتكون مسؤولة أمامه.

وكان من المفترض أن يكون لهذه السلطة دور كبير في العملية السياسية في ليبيا ومن ثم يكون لأفرادها مكانة محورية في النخبة السياسية في ليبيا خاصة في ضوء ضعف السلطة التشريعية، إلا أن ذلك لم يحدث في الواقع العملي نتيجة استئثار القذافي بالكلمة الأولى والأخيرة في الأمور التنفيذية في البلاد، حتى أن معظم مرؤسي الوزراء الليبيين يرفضون تنفيذ قراراتهم انتصاراً لإقرارها أو إلغائها من قبل القذافي، الأمر الذي جعله الوصي على رأس السلطة التنفيذية.⁽¹⁾

ب- نخب الحزبية

¹ نجلاء محمد نجيب، "نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية، متحصل عليه من الموقع

يذهب القانون الليبي إلى حد اعتبار أي عمل حزبي "خيانة في حق الوطن" تصل عقوبتها إلى الإعدام في قانون "تحريم الحزبية" الصادر في يونيو 1972، والقانون رقم 05 لسنة 1988 الذي يخول مكتب الإدعاء الشعبي سلطة التحقيق في الجرائم السياسية دون أن يتضمن تحديداً للسلطات المنوط بها صلاحيات احتجاز الأشخاص، وقانون تعزيز الحرية لعام 1991 الذي يقضي بجواز الحكم بالإعدام على كل "من تشكل حياته خطراً على المجتمع أو تؤدي إلى انحلاله"، أو "يعارض مبادئ الفاتح من سبتمبر"، وهو ما يشكل مأزقاً حقيقياً يستحيل على أي ممارسة سياسية واقعية أن تتفاداه، حيث لا يوجد تحديد لما هو مباح أو غير مباح.⁽¹⁾

ج- نخب المجتمع المدني

من الضروري التأكيد بداية على أن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع-بكافة منظماته أو مكوناته-تتضمن أهدافاً أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل-سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً- إذ أن هذه المشاركة هي تسمح المجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها، وضبطها وتصحيح مسارها، في سياق هذا المنطق، فليس بالضرورة أن يكون هناك عداً أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية⁽²⁾، وعند الحديث عن المجتمع المدني الليبي وعلاقته بالدولة، فإنه لا يختلف كثيراً عن العلاقة الموجودة في بقية الأقطار العربية، إلا أن ما يميز ليبيا في هذا الإطار هو طبيعة النظام الجماهيري القائم على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية باعتبارها التطبيق العملي والإجرائي لسلطة الشعب والديمقراطية المباشرة، ففي ظل هذا النظام، تعتبر منظمات وروابط ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنواعها جزءاً من تركيبة سلطة

¹ شريف منصور، مرجع سابق، ص 98،

وللمزيد أنظر في اليسون البدوي، مرجع سابق.

² علي رمضان ابو زعكوك و آخرون ، منتدى ليبيا للتنمية البشرية و السياسية : المجتمع المدني الليبي و دوره في

التنمية السياسية، (د ت ن)، 2009، ص 18.

وللمزيد أنظر في اليسون البدوي، مرجع سابق.

الشعب، وتخضع مثل سائر المؤسسات لسيطرة وهيمنة المؤتمرات الشعبية وتنظمها القوانين التي تقرها المؤتمرات الشعبية واللوائح والتعليمات التي تصدرها اللجان الشعبية. ولقد أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم 111 لسنة 1970 بشأن الجمعيات الأهلية، كما أصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون، و لقد استمر العمل بهذا القانون و لائحته التنفيذية إلى أن تم إلغاؤه عام 2001 كما أصدرت الامانة مؤتمر الشعب العام القرار رقم 73 لسنة 1970 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية.(1)

و خلاصة ما تم استعراضه عن طبيعة النظام السياسي الليبي وبعض قوانينه التي تقيد الحياة السياسية في البلاد نجد أن المجتمع المدني في ليبيا محاصر بترسانة من القوانين التي تعيق العمل الجمعي وإحاقه باللجان الشعبية ليكون تحت سيطرته الدائمة. واليوم يعكس الحديث الدائم في بعض أوساط المفكرين عن المجتمع المدني الليبي انطلاقة لروح جديدة تريد أن تطوي صفحة الماضي بما فيه من ركام وتخلف، وبعث روح جديدة تنظر إلى ضرورة رفع القيود والقوانين المكبلة للمواطنين الراغبين في المشاركة في العمل على تنمية المجتمع الليبي بتأسيس الجمعيات الأهلية المعروفة حديثاً باسم مؤسسات المجتمع المدني.(2)

خامسا: النخب السياسية في موريتانيا

ينقسم المجتمع السياسي الموريتاني المعاصر إلى خمسة أجيال كما قدمها بعض الدارسين الأجانب الذين حاولوا دراسة النخبة السياسية الموريتانية وقدموا عناصر مهمة تساعد على فهم بعض جوانب هذا الموضوع ومن هؤلاء "فرنسيس ديشاسي" و"جون لوي بلانز"، غير أن ما يمكن ملاحظته على كتاب الأول وأطروحة الثاني، أنهما لم يتمكنوا من معرفة دواعي الانشغال بالسياسة لدى بعض أفراد النخب السياسية الموريتانية بسبب عجزها عن النفوذ إلى أعماق

¹ علي رمضان ابو زعكوك و آخرون ، المرجع السابق، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 8.

المجتمع السياسي، والوقوف على حقيقة الأهداف والمصالح التي هي الباعث إلى ارتياد الفعل السياسي لدى الموريتانيين.

فالجيل الأول مارس السياسة عندما سمت الإدارة الاستعمارية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة وذلك ما بين 1946 - 1956 فقد عبرت هذه النخب عن رغبتها في المشاركة في بعض مظاهر الحياة السياسية ومن بين شخصياتها "أحمد ولد حرمة ولد ببانة" وهدفها العمل في انسجام مع الإدارة الفرنسية.

أما الجيل الثاني 1956-1960 ويمثل هذا الجيل الذي ظهر في وقت أبدت فيه فرنسا نيتها بالخروج من البلاد بحيث حاولوا تجاوز الإدارة الفرنسية واستغلال هامش الحرية الذي أحدثه قانون 23 يوليو 1956 والمعروف "بقانون الإطار" ومن أبرز شخصياته "سليمان ولد الشيخ سيدي"⁽¹⁾

أما الجيل الثالث 1960-1978 هم الذين مارسوا السياسة في عهد الاستقلال ولغاية سقوط النظام المدني وقيام النظام العسكري وأبرزهم وزراء الرئيس "ولد دادة" وكان لهم طموح كبير ومشاريع ضخمة ولكن في حقيقة الأمر لا يملكون القدرة على انجاز طموحاتهم بسبب العراقيل التي واجهتهم وبالرغم من هذا العجز فقد استطاعوا تحقيق جزء من طموحاتهم ومنها: مراجعة اتفاقيات التعاون التي كانت تربط موريتانيا بفرنسا.

أما الجيل الرابع 1978-1985 ينتمي إلى هذا الجيل عدد من الضابط الذين استهوتهم السياسة بعد أن أصبحوا في مناصب رسمية سامية ومن بينهم صاحب الانقلاب العسكري الأول العقيد "مصطفى ولد محمد السالك" ورؤساء المناطق العسكرية وقد حاول هذا الجيل المزج بين قساوة الجيش وهامش الإيديولوجيات وهامش الحرية.

¹ - محمد أمين ولد سيدي باب، مرجع سابق، ص 344.

أما الجيل الخامس 1986-2000 فقد ترعرع هذا الجيل في حضان الانتخابات التي شرعت البلاد في تنظيمها ابتداءً من سنة 1986، فقد تميز هذا الجيل بتبني الانفتاح والتوجه نحو الديمقراطية، ونقل الممارسة السياسية من السر إلى العلن.⁽¹⁾

أ- النخب العسكرية

إن الملاحظ إلى النظام السياسي في موريتانيا يلتزم سيطرت المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في البلاد، فإذا كان نظام "ولد دادة" قد صمد أمام موجة من هزات وتهديدات داخلية وخارجية خلال الخمس عشرة سنة الأولى من حكمه فإن قضية الصحراء تستطيع به وتقوض ما بناه وتدخل البلاد في دوامة انقلابات أطالت أمد الفترة الاستثنائية.⁽²⁾ وقد كانت دوافع الضباط الذين اسقطوا نظام "ولد دادة" هو إعادة توحيد داخل الوطن والخروج من ورطة الحرب التي دخلها دون سابق إعداد مادي أو معنوي.

وقد تولى قائد الأركان الجيش العقيد "المصطفى ولد محمد السالك" رئاسة "اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني" ورئاسة الدولة وإلغاء الدستور، وحل البرلمان والحكم بالأوامر العسكرية⁽³⁾. وفي ظل هذا الحكم صدرت ستة موائيق ومشروع دستور نيابي في سنة 1980 وقد تولت "اللجنة العسكرية للخلاص الوطني" السلطة التشريعية ويتمتع أعضاؤها بالحصانة البرلمانية.

وقد حاول صاحب الانقلاب في فترة حكمه 1980-1984 تحقيق انفتاح سياسي من خلال المصادقة على مسودة للدستور وتكوين حكومة برئاسة رئيس الوزراء من بين أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، تولاهما "معاوية ولد سيدي أحمد الطايح" وأنشأ تنظيمًا سياسيًا لملئ الفراغ السياسي واحتواء تنامي المعارضة السرية. وهو "هياكل تهذيب الجماهير" ولكن في إطار تنامي المعارضة الموريتانية لجأ النظام إلى إجراءات قمعية برزت في سجن عشرات المعارضين، والعدول عن منصب رئيس الوزراء وعين شاغله قائدا للقوات المسلحة في أبريل

¹ - المرجع نفسه، ص ص 346-347.

² - محمد مختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 26.

³ - المرجع نفسه، ص 32.

1984 غير أن العام نفسه، أنهى بمبادرة معاوية بالإطاحة بنظام "ولد هيدالة" وأرسى معاوية ولد الطابع فترة حكمه العسكري قبيل التحول الديمقراطي على نظام يتكون من جملة عناصر منها:

-ميثاق اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الصادر في أبريل 1985.

-الأمر القانوني رقم 86 /134 289 الصادر في أغسطس 1986 المنشئ للبلديات⁽¹⁾.

وفي عام 2003 شهد النظام الموريتاني محاولة انقلاب فاشلة بقيادة الرائد المفصول من الجيش "صالح ولد حننا" وقد لاذ قادتتها بالفرار وأعقبها عملية اعتقالات شملت مئة عسكري متهمون بالتورط في تلك المحاولة التي كانت تنوي قلب نظام الحكم⁽²⁾.

وفي انتخابات يوليو 2009 تم انتخاب "محمد ولد عبد العزيز" مرشح العسكري في الدور الأول على نحو يعسر معه إيجاد الأدلة المادية الملموسة للطعن في مصداقية تلك الانتخابات من الناحية القانونية، والتزام الرئيس المنتخب في خطاب تنصيبه بالوفاء مما تعهد به من إصلاحات في برنامجه الانتخابي.⁽³⁾

ب-النخب الحزبية

على الرغم من أن موريتانيا دولة صغيرة وهي شبه معزولة عن العالم، وتعيش صراعاً مريراً بين الأصالة والمعاصرة، وبين التقاليد و العصرية، وبين فكر القبيلة وفكر المدينة، إلا أنها تشهد حركة حزبية وسياسية نشيطة منذ استقلالها إلى يومنا هذا.

وكثرة الأحزاب السياسية في موريتانيا تعكس التوق الكبير إلى الحرية وانفتاح النخب الموريتانية على كافة التيارات والمذاهب الفكرية والسياسية، وكثيراً ما كانت موريتانيا تتأثر بالأفكار القادمة من المشرق العربي وحتى من بقية الدول المغاربية، والتيارات السياسية في موريتانيا هي في الواقع انعكاس للحريات السياسية في المشرق العربي وبقية الدول.

¹-أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص 249.

²-أحمد أبو العالي، "الانقلابات في موريتانيا...الدوافع والحلول" متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alarabnews.com>

³- محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 72.

وبالرغم من أن البيئة الحزبية الموريتانية لا تختلف عن مثيلاتها العربية من حيث وجود حزب كبير تابع للسلطة وأحزاب أخرى يتم التضييق عليها، ومصادرتها وقت اللزوم، لكن حدث خلال عام 2003 تغيرات جوهرية في الأحزاب الموريتانية حيث أنضم كوادر حزب "العمل من أجل التغيير" برئاسة "مسعود ولد بلخير" إلى حزب "التحالف التقدمي الشعبي" ذي التوجه الناصري في بداية مارس 2003.

ويشمل التضييق الرسمي على الأحزاب الموريتانية اعتقال 11 عضو من حزب "النهوض الوطني" غير المعترف به رسمياً، وكان من بين المعتقلين الأمين العام للحزب "محمد عبد الله ولد آية" بالإضافة إلى موجة اعتقالات في صفوف الإسلاميين بدأت في شهر مايو 2003، لكن هذا التضييق لم يحد من حرية حركة هذه الأحزاب التي لعبت من خلال تحركها الديناميكي المثمر دوراً حاسماً في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نهاية العام 2003، حيث تكتل حول كل مشرع مجموعة من الأحزاب مكونة تحالفاً (على أسس المصالح) مؤثراً⁽¹⁾ يمكن رصده من خلال الأحزاب التي تأيد "ولد الطايح" وأخرى تساند "ولد دادة".

وفي مقدمة الأحزاب التي تساند "ولد الطايح" هو حزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي" والذي تأسس في 12 أغسطس 1991 والذي كان برئاسة معاوية ولد سيدي أحمد الطايح ويعتبر الحزب الحاكم ويضم بعض رموز القيادات السياسية وبعض المشايخ والوجهاء ومنتسبي بعض الحركات السياسية والاتجاهات القومية، بالإضافة إلى الجهاز البيروقراطي للدولة وكبار الموظفين ورجال الأعمال وتعتمد نخبة هذا الحزب في المواعيد الانتخابية على سكان الأرياف والمدن الداخلية حيث الولاءات التقليدية، وقد نص البيان السياسي لنخبة هذا الحزب على أنه يسعى لترسيخ الممارسة الديمقراطية وإشاعة روح الإخاء والتسامح وعصرنة الدولة والمجتمع، والحفاظ على الهوية الحضارية للأمة، وتبني الانفتاح والديمقراطية.⁽²⁾

¹ - شريف منصور، مرجع سابق، ص 128.

² أحمد يوسف أحمد، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: نظرة تقييمية لأداء السياسي للأحزاب"، القاهرة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، (د.ت.ن)، ص 350.

أما الحزب الثاني فهو حزب "التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة"، وقد كان أول حزب تأسس عام 1991 عند إعلان نظام تعدد الأحزاب، ورئيسه "أحمد ولد سيدي بابا" وهو وزير سابق في حكومة "ولد دادة" ثم في حكومة "ولد الطابع"، ويضم الحزب ذو التوجه الليبرالي الوسطى نخبة من الأطر ووجوهاً سياسية واجتماعية معروفة، لكنه لا يتمتع بانتشار واسع في الأوساط الشعبية لخطابه النخبوي، وللتجمع بعض المقاعد في البرلمان وفي بعض المجالس البلدية، وقد ساند الحزب ترشيح معاوية ولد الطابع للانتخابات الرئاسية مرتين عامي 1992 و1997 ويشترك التجمع في الحكومة الراهنة بحقيبة وزارية واحدة.⁽¹⁾

أما الأحزاب التي تساند "ولد دادة" فنذكر منها: كتكتل القوى الديمقراطية ويترأسه "ولد دادة" نفسه، وقد خرج من عباءة "اتحاد قوى التقدم" الذي خرجت منه أغلب أحزاب المعارضة، وكان التكتل قد أسس في نوفمبر 2000، إثر حل "اتحاد القوى الديمقراطية" الذي تأسس عام 1991 برئاسة "مسعود ولد بلخير"، وقد ساند حينها "أحمد ولد دادة" مرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية في عام 1992، إلا أن مسعود ولد بلخير ما لبث أن انسحب عام 1994 مؤسساً حزب "العمل من أجل التغيير" كما انسحب من التكتل مؤخراً الإسلاميين وبعض الناصريين الذين يطلقون على أنفسهم تسمية "الأطر" ويعتمد التكتل بالإضافة إلى أصدقاء "أحمد ولد دادة" على عناصر من حركة الحر "الأرقاء السابقون" كانوا قد استقالوا عام 2000 من حزب "العمل من أجل التغيير" بالإضافة بعض الأفراد المتذمرين من حكم ولد الطابع.⁽²⁾

وبعد انقلاب 2008 سبب الأزمة السياسية الخانقة، كانت لها انعكاسات على خارطة السياسية في البلاد، مما أدى إلى تشكل خارطة سياسية ذو أربعة أطراف تتعاون في القدرة على الفعل ولا تخلو توجهاتها من ضبابية والتباس وهي:

1- أولغرشيات متنافسة، احتكرت نظام الدولة ومنافعتها طيلة العقود الثلاثة الماضية وأغلبها في صنف المعارضة، وعدد منها أقل في صف الرئيس الجديد والمؤسسة العسكرية الداعمة له.

¹ شريف منصور، مرجع سابق، ص 128.

² المرجع نفسه، ص 129.

2- معارضة أقضت مضجع نظام "معاوية ولد الطابع" وساهمت كثيراً في خلخلته، ثم لما انشطرت قبيل الانقلاب 2008/08/06 حاشية النظام من قوى الموالاة إلى شطرين متصارعين، أحدهما استأثر بالرئيس والآخر تترس وراء قادة الجيش الساعين لاستعادة السلطة، انشطرت بدورها بعد هذا الانقلاب "قوى التغيير" لها ثلاث شعب.

3- قادة المؤسسة العسكرية الذين كانوا دعامة نظام ولد الطابع الأساسية، انقلبوا على أول رئيس منتخب عندما حاول قلب ظهر المجن لهم في 2008/08/06.

4- قاعدة شعبية عريضة متعطشة إلى العدل والمساواة والتنمية، وناقمة على طبقة سياسية فقدت الأصل فيها وارتبطت في تصورهما بسوء التسيير والرشاوى والتبذير وقصر النظر والأنايية.⁽¹⁾

المبحث الثاني: دور النخب الحاكمة في تفعيل المسار التكاملي

قبل التطرق إلى تقييم دور النخب الحاكمة في دول اتحاد المغرب العربي إلى تفعيل مسار التكاملي، لابد من الوقوف على أهم سماتها السياسية التي تقف حجرة عثرة في سبيل العملية التكاملية، فإن طبيعة الأنظمة السياسية المنتهجة في أغلب الدول المغاربية تحدد لنا طبيعة التركيبة السياسية لنخبها الحاكمة، وكذا حقيقة التوجهات والاختيارات المنتهجة، ومدى رؤيتها لمسار التكامل المغاربي.

وعلى الرغم من تأكيد النخب الحاكمة المغاربية في العديد من المناسبات ورفعها للعديد من الشعارات في مختلف المحافل الدولية، على أن العالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها، فإن سلوكها يبقى بعيداً عن التوجه نحو التكتل والتكامل الحقيقي والفعلي، فالنخب السياسية المغاربية من هذا المنظور تعيش تناقضاً صارخاً بين خطاباتها الوجدانية وسلوكياتها القطرية.

¹ محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 67.

ورغم توافر كل الشروط الأساسية لقيام أي كتل إقليمي في المنطقة إلا أن ما يفرقها أكثر مما يجمعها، فلحد الآن عجزت البلدان المغربية على إيجاد أرضية صلبة لتلبية رغبات الجماهير المغربية في بناء اتحاد مغاربي حقيقي.⁽¹⁾

ومن وجهة نظرنا أن مشكلة تعثر المسار المغربي تكمن في الأساس في النخب المغربية وأنظمتها السياسية، التي يغلب عليها الصفة التسلطية والوصاية الأبوية حسب المفكر (Olivr Roy) أو العصابة الخلدونية (نسبة للعلامة ابن خلدون) أو من زاوية أخرى أن سبب انتكاسة المشروع التكاملي المغربي يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنظمة السياسية البعيدة في غالبيتها عن الفعل الديمقراطي.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتور إبراهيم غرابية "أن الوضع الديمقراطي في الدول المغربية يائس وأنظمة الحكم فيها نخبوية فوقية" كما يتساءل عن مدى نجاح التجمعات الإقليمية بدون تنظيمات ديمقراطية سياسية واجتماعية تكون تعبر عن اتجاهات غالبية سكانها، ولا تحظى بتأييد شعوبها، فإنها غير مؤهلة لاتخاذ قرارات كبرى ومصيرية تمس حياة المجتمعات المغربية.⁽²⁾

كما أن أغلب النظم المغربية تستمد شرعيتها من مصادر تقليدية وتاريخية (الشرعية التاريخية) إضافة إلى القوة والقهر والأزمة والحكم حسب الباحث سعد الدين إبراهيم، وهو ما جعلها تفضل أولوية (أمن النظام) على (أمن المجتمع)، فحسب المفكر "جيمس تيراس" أن الأقطار العربية ومنها المغربية تتميز بظاهرة "دول ثلاث في دولة واحدة" وهي:

1- الدولة التاريخية: تسودها البيروقراطية التقليدية وتعمل كأداة للمحسوبية السياسية وهذه الدولة تحت هيمنة الزعماء السياسيين.

2- الدولة الحديثة: والتي تؤدي وظيفتين، وظيفة الدولة التكنوقراطية أولاً ودولة الرفاه ثانياً، وهي تعمل على تعبئة التضامن للنخب الحاكمة.

¹ كربوسة عمران، "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية"، مرجع سابق.

² - كربوسة عمران، مرجع سابق .

3- دولة القمع: وهي الدولة التي تدير أجهزة القمع التي تمتلكها الدولة، وتحمي بها النخب الحاكمة، وهي دائماً فوق المجتمع و فوق القانون، وكثيراً ما تضع هي قانونها الخاص، ويؤكد "تيراس" أن هذه الدول الثلاث هي التي تشكل هيكل الدولة المعاصرة في الوطن العربي، ومنها الدول المغربية، ويؤكد "تيراس" وتماشياً مع تقسيم النخب السالف الذكر، نلاحظ أن الدولة التاريخية التي يقودها القادة والشخصيات الكاريزمية، والدولة الحديثة هي التي يمثلها النخب التكنوقراطية، في حين أن الدول القمع تمثلها النخب العسكرية.⁽¹⁾

ورغم أن سياسات النخب الحاكمة في دول المغرب العربي لا توحى إلى التوجه نحو إبداء النية الحقيقية في تفعيل المسار التكاملي إلا أن هناك بعض النخب في البلدان المغربية تسعى إلى إحياء اتحاد من خلال مؤسساته أو من خلال النخب الأقل تأثيراً في النظم السياسية المغربية كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية والتي تجتمع بصفة دورية كل سنة، ولكن يبقى دورها ثانوي في السياسة الخارجية للدول خاصة في القضايا المغربية. بالإضافة إلى ورش العمل التي تعقد بين مسؤولي الدول المغربية من خلال المؤسسات التابعة للاتحاد. وعليه سنقوم باستعراض نتائج بعض الاجتماعات التي تعقد بين الدول المغربية على مستوى الوزراء أو على مستوى الأحزاب أو المجتمع المدني.

أولاً- على مستوى الوزراء

لقد خرج وزراء الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي الذي انعقد في طرابلس العاصمة الليبية في 2009 في دورته التاسعة والعشرين بجدول أعمال، حيث أكد فيه الوزراء على أن الاتحاد هو الخيار الإستراتيجي لدول المنطقة وشعوبها، وأنه لا بد من إسراع تفعيل كل مؤسساته.

حيث خرج وزراء الخارجية بعدة قرارات أبرزها:

— انطلاق المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومقره تونس.

¹ -لمزيد أنظر: أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 55، 58.

– إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية.

– مشروع اتفاقية قيام المنطقة المغاربية للتبادل الحر.

وقد جاءت تصريحات الوزراء كلها لتصب في صالح مؤسسات الاتحاد وضرورة تفعيل دورها مغاربياً بحيث أكد كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغاربية والعربية الأفريقية بوزارة الخارجية التونسية السيد عبد الحفيظ الهرقام، حيث أكد على ضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي وذلك عن طريق التركيز على المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية وزيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

وفي نفس السياق أكد وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي على ضرورة إصلاح المنظومة الاتحاد ودعم هيكله مؤكداً دعم الجزائر وحرصها على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغربي.⁽¹⁾

وفي نفس السياق اجتمع المجلس الوزاري المغربي للتكوين والتشغيل والشؤون الاجتماعية والمحلية المغاربية والمنعقد في الرباط في دورته التاسعة في 2010/07/07 حيث شدد فيه الأمين العام للاتحاد السيد الحبيب بن يحيى على ضرورة تفعيل مؤسسات وهيئات وهياكل الاتحاد المغربي من خلال المزيد من التنسيق والتشاور والمتابعة مع التأكيد على أهميتها على نطاق الاتحاد المغربي والعربي والأفريقي بالإضافة الى التأكيد على الآثار السلبية للهجرة مع ضرورة إيجاد سبل معالجتها بشتى الوسائل وفي مقدمتها التنمية.

وقد أكد السيد ناصر الغربي وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن التونسي معرباً على حرص تونس على مواصلة العمل المشترك من أجل دعم بناء الصرح المغربي ومزيد تفعيل مؤسساته، ومضاعفة الجهود لمواجهة التحديات كما أعرب وزير العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي الجزائري السيد طيب لوح أن الوضع الراهن يفرض علينا تنويع الاقتصاديات

¹ – سعيد الغريب، "وزراء خارجية الاتحاد المغربي يؤكدون أهمية تفعيل آلية عمل مؤسسات الاتحاد"، متحصل عليه

المغربية كهدف استراتيجي مغربي في إطار رسم آفاق تكامل اقتصادي مؤسس على مبدأ المصالح المشتركة والفوائد المتوازنة بين أعضاء الاتحاد.

وقد خرج الوزراء بتوصيات التي ترسم الملامح العامة لسياسته المستقبلية في مختلف الميادين ونذكر منها:

التنمية الاجتماعية: كمكافحة الفقر ومحاربة الأمية والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وتطوير عمل الجمعيات الأهلية.

بالإضافة إلى دراسة تشريعات العمل وتنظيماته والتنسيق والمتابعة والإعلام حول قضايا الجالية المغربية بالخارج⁽¹⁾.

ثانياً- على مستوى الهيئات الرسمية

لقد اجتمع مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنعقد في دورته العشرين في 2006/01/19 بالرباط، حيث تناول مسار بناء الاتحاد واستعراضه لمجمل القضايا المغربية الراهنة، بحيث يؤكد المكتب تمسك مجلس الشورى للاتحاد المغرب العربي بمبادئ معاهدة مراكش التأسيسية وبأهداف الاتحاد باعتباره خياراً حضارياً وضرورياً يملئها واقع التحولات الدولية ومقتضياتها، ويعرف عن تطلعات المجلس في تفعيل المسار الاتحادي وتحقيق طموحات أبناء المغرب العربي في المزيد من الاندماج والتكامل ورفع تحديات التنمية، ويؤكد المجلس على ارتياحه لتطورات الإيجابية التي تحققت في دول الاتحاد في مجال ترسيخ الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى بلورة برامج التنمية البشرية في كنف الحكم الراشد والاهتمام بالعنصر البشري⁽²⁾.

وفي الاجتماع الموالي لمجلس الشورى في طرابلس يوم 21 ديسمبر 2006، أكد فيه المجلس التمسك بالأهداف الاتحاد كخيار حضاري وعلى ضرورة تكثيف العمل الاتحادي و

¹-اتحاد المغرب العربي : اجتماع مجلس الوزاري المغربي للتكوين و التشغيل و الشؤون الاجتماعية و الجالية

المغربية ، الرباط ، 2010/07/07 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org>

²-أنظر في: محضر اجتماع مكتب مجلس الشورى المغربي، الرباط، يناير 2006.

تجسيد أهدافه تحقيقاً لطموحات أبناء المغرب العربي في المزيد من الاندماج و التكامل و تحقيق أسباب التنمية المستدامة ، و يسجل بارتياح النقلة النوعية الايجابية التي تحققت في الدول المغاربية في مجال تكريس الممارسة الديمقراطية و التضامن و الحداثة و التسامح ، وصولاً إلى تحقيق تنمية مغاربية و سوق متوازنة، في كنف التعاون و الشراكة ، و يتطلع إلى مواصلة الإصلاح السياسي و ترسيخ الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان و تمكين أركان دولة القانون و المؤسسات و بناء مجتمع متضامن متكافئ يدعم و يعزز دور و مكانة المجتمع المدني، ويعرب المجلس أن اكتمال البناء المؤسسي للاتحاد بتتصيب المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس، كما يحي المبادرات المغاربية للاتحادية ومنها إحداث مجلس لأصحاب الأعمال، ويحث على المزيد من العمل لدفع شراكة بين دول المغرب العربي، وكافة الشركاء في الاتحادات المماثلة قارياً ودولياً.⁽¹⁾

وتلي هذا الاجتماع ، اجتماع آخر لمجلس الشورى المغاربي في دورته الثانية و العشرين بتونس يوم 30 سبتمبر 2009 حيث اقر بما يلي :

- التمسك بمبادئ بمعاهدة مراكش و بأهداف الاتحاد باعتباره خيار استراتيجي .
- الإشادة بالاجتماعات التي تعقد على مستوى اللجان المشتركة للاتحاد .
- دعوة الحكومات المغاربية إتباع سياسات نقدية و مالية تعزز قدرة الاتحاد على مواجهة تداعيات الأزمة المالية، و تفعيل دور المؤسسات المالية لزيادة الاستثمارات المغاربية، و ذلك بضرورة الإسراع في الإجراءات المتعلقة بالانطلاقة الفعلية للمصرف المغاربي⁽²⁾.
- ثالثاً- على مستوى الأحزاب السياسية

لقد كانت هناك مبادرات من قبل الأحزاب السياسية المغاربية التي تدعوا إلى تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وكان ذلك في البيان الذي تبنته الأحزاب و التنظيمات المغاربية في

¹-أنظر في: اجتماع مكتب مجلس الشورى المغاربي الدورة 21، طرابلس في 21 ديسمبر 2006.

²-علي الهادي الحوات ، "البيان الصادر عن الدورة الثانية و العشرين لمكتب مجلس الشورى المغاربي"، طرابلس ، مجلة الجامعة المغربية ، العدد الثامن ، السنة الرابعة ، 2009 ، ص04.

طنجة 2008 على هامش إحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر طنجة وشاركت فيه كل من: "حزب الاستقلال" و"الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية"، و"جبهة التحرير الوطني الجزائرية"، و"التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي"، و"حزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية" و"حزب تكتل القوى الديمقراطية" من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، و"مؤتمر الشعب العام" و"حركة اللجان الثورية" بالجمهورية العظمى المجتمعين في طنجة بتاريخ 27 أبريل 2008، لإحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر أحزاب المغرب العربي.

إذ يستحضرون باعتزاز كبير المبادرة التاريخية للحركات الاستقلالية في كل من المغرب والجزائر وتونس بعقد مؤتمر طنجة المغربي والقرارات الوجدوية الهامة الصادرة عن المؤتمر بالتجند لنصرة الثورة الجزائرية والانخراط الجماعي في بناء الحاضر ولمصير المشترك.

وبعد استعراضهم مختلف المبادرات التي تمت في ظل اعتزازهم بتأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 والذي عزز المسيرة الوجدوية بمشاركة الجماهيرية العربية الليبية العظمى والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

تؤكد الأحزاب والتنظيمات المجتمعة إيمانها بأهمية الوفاء لكفاح المشترك الذي خاضته شعوبنا، وتوطيد العزم على بناء المغرب العربي على أسس قومية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

- وتؤكد الأحزاب والتنظيمات على أهمية بناء الصرح الوجدوي المغربي في فضاء مفتوح يتيح حرية تنقل الأشخاص والممتلكات والتمسك بقيم الديمقراطية واعتماد مقومات التكامل الاقتصادي وإحداث سوق مغربية لتحقيق التنمية وخدمة المصالح المشتركة لأقطارنا.

- وتسجل بهذه المناسبة ما تحقق من مكتسبات على طريق تحقيق التنمية وتوطيد الديمقراطية في بلداننا على مدى الخمسين سنة الماضية وتؤكد تطلع شعوبنا إلى المزيد من التقدم السياسي والاقتصادي.

- وترى الأحزاب السياسية المشاركة أن بلداننا مطالبة باعتماد رؤية مشتركة لمواجهة تحديات العولمة وظاهرة الإرهاب وإقرار سياسة موحدة للأمن الجماعي وتمكين اتحاد المغرب العربي

من موقع مؤثر في نسيج العلاقات الجهوية والقارية والدولية والمساهمة في بناء علاقات سليمة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط على قاعدة الاستقرار والسلم والتعاون والتكافؤ والندية. - وتقرر الأحزاب والتنظيمات أيضاً على تكثيف التشاور بينها حول كل القضايا التي تهم بناء المغرب العربي وعقد اجتماعات دورية لها بالتناوب في أقطار المغرب العربي.⁽¹⁾

وقد انعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر العام لملتقى التنظيمات والأحزاب السياسية بالمغرب العربي، بطرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. ولئن شكل انعقاد الدورة الثالثة بملتقى التنظيمات والأحزاب السياسية بالمغرب العربي، بطرابلس حدثاً سياسياً ومؤشراً شعبياً مغاربياً ذا دلالة عميقة في مسيرة وحدة المغرب العربي المنشودة فإن الظرفية التي يمر بها المغرب العربي في معطياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي دلالتها الإقليمية والجهوية والدولية لتسائل بكل قوة القادة والشعب في المغرب العربي بصدد حالة العطب التي تطال مسيرة اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجهوية والدولية القائمة من جهة، وبصدد حدة الانتظارات ومشروعية الطموحات التي تعبر عنها الشعوب بالمغرب العربي من جهة أخرى. وفي هذا الاتجاه، فإن الملتقى يعلن:

1: إن بناء الصرح الوحدوي لاتحاد المغرب العربي في فضاء مفتوح، يتيح حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، والتمسك بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها مع احترام خصوصيات موروثنا الحضاري، واعتماد مقومات التكامل الاقتصادي وإحداث سوق مغربية لتحقيق التنمية وخدمة المصالح المشتركة لأقطارنا يشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى مسؤولية جماعية لدولنا.

2: استئناف مسيرة اتحاد المغرب العربي وذلك بالتعجيل بعقد الدورة السابعة لمجلس رئاسة الاتحاد، وتسريع إحياء وتفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات والتعليمات المصادق عليها، ووضع،

¹ - أنظر في: بيان الأحزاب والتنظيمات المغربية المشتركة في إحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر طنجة، 2008/04/27.

وصياغة استراتيجيات مندمجة لاتحاد المغرب العربي، تمكن من مواجهة واحتواء التحديات القائمة في مجالات الأمن الإقليمي.

3: إن تعزيز الروابط وتعميق التفاعل وتقوية التضامن ما بين التنظيمات والأحزاب السياسية بأقطار المغرب العربي، على طريق تذليل الصعوبات القائمة في وجه المسيرة المغاربية، وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تمكين المؤسسات المغاربية، الرئاسية والتشريعية والتنفيذية القائمة من شروط تأدية دورها كاملاً غير منقوص ليمثل أولوية حيوية في سلم الأولويات المغاربية القائمة.⁽¹⁾

رابعاً: على مستوى المجتمع المدني

تعرف العديد من الجهات الرسمية و غير الرسمية في المنطقة المغاربية بالأهمية الحيوية لفعاليات المجتمع المدني في دفع الاتحاد نحو الأمام و تحريك المسارات المختلفة المساهمة في العملية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى انه في الوقت الذي تشهد المؤسسات الاتحادية العليا أو السياسية شللاً تاماً منذ 1994 فان الاتحادات المغاربية القطاعية - كما سماها السيد بولعراس- التي تهتم بقضايا ميدانية ملموسة ومحددة تواصل عملها بل وتعد فعالة، حيث يوجد اتحاد مغاربي للبنوك واتحاد مغاربي للتأمينات واتحاد للأطباء واتحاد لمسيري المؤسسات، وهذا يعني أن عدة قطاعات ونشاطات بالمنطقة تشهد تقدماً دؤوباً.

وكمثال على ذلك تعرف بعض القضايا العاجلة تجاوباً ايجابياً سريعاً من مجلس وزراء الاتحاد نذكر منها : قضايا التصحر والجراد والإمراض الحيوانية عبر الحدود، لكن ذلك يبقى في الواقع عملاً محددًا جدًا بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة على مستوى المنطقة و بالمقارنة مع وتائر تطور التبادل والتعاون ضمن التجمعات الإقليمية الصاعدة على مستوى العالم.

والواقع أن المراهقات المختلفة على دور المجتمع المدني تبدو مبالغاً فيها بالنظر إلى ظروف النشأة الحديثة لكيانات المجتمع المدني و ضعفها و استمرار ارتباط غالبيتها بالسلطات

¹ أنظر في: الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية بالمغرب العربي، المؤتمر العام في دورته الثالثة، طرابلس

العمومية ، كما أن السؤال الأساسي الذي يتوجب طرحه في هذا الشأن يدور حول مدى قدرة الجمعيات والفعاليات المكونة له على رسم وصياغة أهداف جماعية كبرى، وهذا ما يثير التساؤل الكبير الذي يواجهه تحليل المجتمع المدني وهو تحديد وحصر المنظمات المنتجة حقيقة لعلاقات اجتماعية و المرتبطة فعلا بإنجاز مصلحة مشتركة و وفية لطريقة العمل الديمقراطي في التسيير الداخلي .

وتعد الجمعيات المتواجدة رسميا في المغرب العربي بالآلاف، تشمل المنظمات غير الحكومية للتنمية والمنظمات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية و منظمات حقوق الإنسان، كما انه من الصعب القيام بتصنيف دقيق لهذه الجمعيات على مستوى المغرب العربي بسبب تنوعها الشديد سواء من حيث الشكل أو الهدف.

لكن رغم ذلك يمكن تبيان أصناف حسب ميدان الاهتمام و نوعية المنتسبين أو الناشطين بها:

-الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي.

-الجمعيات الحقوقية.

-الجمعيات الإقليمية المغربية.(1)

وما يهمنا من الناحية الفعلية كجمعيات مؤثرة مغاربياً هي المنظمات الإقليمية المغربية، فأمام واقع العجز المزمن الذي ظهرت به الأنظمة والحكومات في التقدم بالمسار وفشل العمل المغربي من الأعلى، اتجهت شرائح هامة بالمنطقة إلى الانتظام في شبكات تواصل تضم العديد من ممثلي الطبقات الوسطى و النخب الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، والواقع انه منذ فترة طويلة شرعت فئات عديدة في إقامة شبكات تواصل للتفكير والتشاور مستغلة في ذلك ما توفره تكنولوجيا الإعلام والاتصال من فضاءات واسعة وفرص ثمينة خارج الأطر الرسمية للدول،

¹-جمال عمار ، مساهمة المجتمع المدني في بناء المغرب العربي ، المجتمع المدني المغربي و مشاركته في بناء صرح المغرب العربي ، الندوة السنوية الثامنة : المغرب العربي في مفترق الشراكات، 2009/04/14 ، تونس. ص

ويلعب الانترنت دوراً حيوياً في وجود هذه التنظيمات بما يوفره من مرونة وسرعة في التواصل والانفتاح على مختلف الأوساط المهمة والمتعاطفة، ويتمحور اهتمام هذه المجموعات حول هدف واضح ومحدد وهو انجاز كيان إقليمي مندمج، والتواجد على الساحة المغربية كمصدر اقتراح للبديل والحلول و كعامل ضغط على السلطات العمومية ، والواقع فقد سمحت وسيلة الانترنت للمغاربة بالتواجد في شبكات عابرة للحدود وخارج وصايات الدول، ومما يدعم هذه الوضعية كون الجمعيات المغربية التي تم إنشاؤها في المهجر تخضع لقوانين البلد المضيف و بالتالي فإنها تقع خارج رقابة السلطات المغربية وهكذا تراجعت أهمية مكان وعنوان الجمعية لصالح الأهداف النضالية التي تبقى عابرة للحدود .

وتعد الجبهة الشعبية المغربية التي أنشأتها في 14 أكتوبر 2008 بالجديدة بالمغرب إحدى انجازات الأولى لهذه التحول في أشكال النضال الذي يندرج ضمن الحركات الاجتماعية العالمية، ويرى أصحاب المبادرة أن المغرب العربي يرفض البقاء على هامش التحولات العالمية مؤكداً بأن فشل النخب الحاكمة في انجاز وحدة المغرب العربي هي التي تدفعهم إلى البحث عن البدائل بهدف تأسيس فضاء مغاربي يعمه السلام والرفاهية والديمقراطية، وبذلك تطمح هذه المجموعات من خلال عمل الشبكات إلى تجاوز الخلافات القائمة والمتجددة بين النظم الحاكمة والتغلب على العراقيل والمعوقات البيروقراطية الرسمية .

لقد أصبح تواجد الجمعيات الشبكية المغربية واقعا ملموسا إلا انه من الصعب قياس الوزن الحقيقي لها ميدانياً كما انه من السابق لأوانه الحكم عليها أو تقديرها، والواقع أن الرهان الكبير المطروح عليها هو كيفية الانتقال من الافتراضي إلى الواقعي و من التفكير إلى الانجاز، و طرح عدة تساؤلات جوهرية، فهل توجد لدى الأنظمة الحاكمة في المنطقة المغربية إرادة تحرير فعالية المجتمع المدني، ومن جهة أخرى هل يتوفر للمستثمرين و رجال الأعمال على الشجاعة الكافية للاستثمار في بقية الأقطار و توظيف الكفاءات حسب خياراتهم⁽¹⁾.

¹ - جفال عمار، المرجع السابق، ص 44.

خاتمة

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة يمكن القول أن مستقبل التكامل المغربي يبقى مرهون بالدرجة الأولى على الأدوار الإيجابية التي يجب أن تؤديها النخب السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي ومدى قناعتها بالتكامل ، لكن هذه الأدوار ترتبط ارتباطا مباشرا بالبناء الديمقراطي لتلك الدول القائمة على الدوائر المفتوحة التي تعتمد على وجود مؤسسات فاعلة و معارضة قوية ومؤثرة ، بالإضافة إلى حرية الرأي والتعبير، و استقلالية المجتمع المدني، و تنظيم انتخابات نزيهة حرة وشفافة ، وبعد ذلك يتم التوجه نحو التكتل والتكامل المغربي كمرحلة ثانية ، بل أكثر من ذلك يمكن اعتبار التكامل المغربي تحصيل حاصل لانفتاحية وتشاركيه النخب السياسية الحاكمة مع محكوميتها .

و على الرغم من توافر بعض الشروط الأساسية للتكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي، إلا أن الأمر يتطلب تجاوز النخب الحاكمة لشعارات بناء الدولة الوطنية والتمسك بالسيادة، والأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية والعمل المشترك والقيام بعملية نقد ذاتي ومراجعة المعضلات التاريخية، وفهم الواقع الاقتصادي العالمي في ظل العولمة والفضاءات العملاقة، وذلك يتطلب توافر إرادة سياسية موحدة تتجسد في إقامة مؤسسات مغربية معززة بالاستقلالية.

فانفتاح النخب الحاكمة على شعوبها بمثابة سبيل لترقيته على الدول المغربية ؛ فلا يمكن تصور انفتاح خارجي بدون وجود انفتاح داخلي ، وفي هذا السياق تلعب الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة دورا بارزا في ترقية العملية التشاركية الداخلية إلى عملية تشاركية خارجية (الإقليمية) ، وهو طبعا ما أكد عليه منظرو الوظيفة الجديدة ،فبالرغم الإصلاحات السياسية والدستورية التي تمت في كل من الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا و التي أسفرت على إثرها الإنفتاح نحو الديمقراطية و تشكيل الاحزاب السياسية و نظم تعددية ، إلا انها تبقى ناقصة و عرجاء، بالنظر إلى عدم قدرة ورغبة النظام السياسي في الذهاب بها بعيدا، والاكتفاء بتوظيفها كألية اضطرارية لضمان بقائه في الحكم، "ثم إن النظام بهذه الإصلاحات وضع حدا للمطالب الحقيقية للقوى السياسية الفاعلة التي ترغب في تغيير حقيقي.. تغيير جذور وليس قشور".

مجمل القول أن هناك موقفا تشاؤميا على المدى القريب والمتوسط لدور النخب السياسية المغربية في تفعيل مسار التكامل المغربي، بل هناك من يرى أنها عامل معرقل ومثبط لهذا المسار من منطلق أن هذه النخب حتى وإن حاولت تدوير نفسها في إطار تدوير النخبة، فهي تلجأ إلى العملية الانتخابية ليس من أجل التداول الفعلي و الحقيقي على السلطة وفتح المجال لقوى المعارضة السياسية للوصول للحكم، بل من أجل إعادة إنتاج نفسها بنفسها على حد تعبير المفكر المصري حسن حنفي، لتصبح العملية الانتخابية هي مجرد عملية شكلية أو كما سماها رجال الإعلام "بالعملية الفلكلورية". و يصبح التوجه نحو التكامل مجرد "موضة" تتطلبها التحولات الدولية و وسيلة "لشرعنة" خياراتها واستراتيجياتها الكبرى بهدف امتصاص حالات الغضب أو الاحتقان التي قد تصيب شعوبها من جراء المشاريع الفاشلة التي تعمل نخبتها الحاكمة على إعادة إحيائها رغم أن الواقع أثبت فشلها.

القائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

1 الكتب:

- 1- إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- 2- أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، للكتاب، 1993.
- 3- أحمد سرحال، القانون الدستوري والنظم السياسية: الإطار والمصادر، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- 4- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
- 5- أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- 6- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.
- 7- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، د.د.ن، 1982.
- 8- إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 9- أعلىة علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحال التونسية، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2008.
- 10- أليسون البدوي، دولة في مفترق الطرق ليبيا 2007، لندن، كينجر كوليج، 2007، ص 15.

- 11- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية ، ط4، دار بوشان للنشر، 1990.
- 12- بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1978.
- 13- بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، مطبعة دار هومة، 2010.
- 14- بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
- 15- توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006.
- 16- ثروت مكي، النخبة السياسية والتعبير الاجتماعي، تجربة مصر من 1952-1967، القاهرة، عالم الكتب، نشر توزيع، طباعة، 2005،
- 17- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة سياسية، الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع 2004.
- 18- جون واتربوري، أمير المؤمنين: المملكة والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السببتي، عبد الرؤوف القلق، الرباط، مؤسسة الغني، 2004.
- 19- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- 20- حاحة عبد العالي و يعيش تمام أمال،"تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل دستور 1996"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، (ب ت ن) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة .
- 21- حركة السلام الدائم، تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل ، لبنان، 2009.

- 22- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخب السياسية، إقصاء أم تكامل، بيروت، أفريقيا، الشرق، 2000 .
- 23- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 24- حسين سيد سليمان، الإسلام السياسي في الجزائر، في كتاب الإسلام في أفريقيا، للكتاب مدثر عبد الرحيم والتجاني عبد القادر، الخرطوم، دار الحكمة للطباعة والنشر والمحدودة، 1992.
- 25- دوجلاس أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية (ترجمة عائدة سلمان عارف وأحمد مصطفى)، بيروت دار الثقافة، 1963.
- 26- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 1999.
- 27- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي : من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 28- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، 1990.
- 29- سعيد عكاشة " الجدل حول التحولات الديمقراطية و الليبرالية في ليبيا ، أحمد منسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.
- 30- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز للدراسات الوحدة العربية، يناير 1996.
- 31- السيد الحسني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا ، ط2 ، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 32- شريف منصور، تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و الأقليات في الوطن العربي خلال عام 2003، القاهرة ، مركز بن خلدون، 2003.

- 33- الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، تونس، دار العربية للكتاب، 2005.
- 34- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، الجزء الأول، الأسس الإيديولوجية للنخبة الحاكمة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 35- عادل ميساوي وعبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب، جامعة محمد الخامس، (ب.ت.ن).
- 36- عاكف يونس صوفان، المنظمات الدولية و الإقليمية ، مصر ، دار الأحمدى للنشر، 2008.
- 37- عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 38- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية ، 1996.
- 39- عبد الحي، الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985.
- 40- عبد الرحيم العطري ،صناعة النخب بالمغرب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 2006.
- 41- عبد السلام نويرة، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.
- 42- عبد الله إدريس، "محاضرات في القانون الإداري المغربي"المغرب،(ب.د.ن)، ج1، 1995.
- 43- عبد الله الحسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة، (د.ب.ن) الجامعة المفتوحة، 1997.

- 44- عبد الله بلقزيز، المعارضة و السلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 45- عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، (ب. م. ن) نوفمبر، 2006.
- 46- عبد ناصر جابي، الجزائر: الدولة و النخبة، الجزائر ، منشورات شهاب ، 2008.
- 47- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003.
- 48- عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983.
- 49- علي الدين هلال و نفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار و التغيير ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002 .
- 50- علي رمضان ابو زعكوك و آخرون، منتدى ليبيا للتنمية البشرية و السياسية : المجتمع المدني الليبي و دوره في التنمية السياسية، (د ت ن)، 2009.
- 51- على محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004.
- 52- على محمد شمس، العلوم السياسية، الجماهيرية الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1982.
- 53- علي يحيى وآخرون، الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، باريس مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.
- 54- فتيحة السعيد، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس، تونس، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، (ب. ت. ن).

- 55- فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.
- 56- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
- 57- لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- 58- مؤسسة يافا للدراسات والبحوث، القرّة الإسلامية في الجزائر، القاهرة، 1991.
- 59- ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، القاهرة، مطابع الطوبجي التجارية، 1993.
- 60- مارك نرفان، حوار مع احمد بن صالح : تونس التنمية والمجتمع و السياسة، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980.
- 61- محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005 .
- 62- محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 63- محمد العجاتي، الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب، مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات ، جويلية ، 2011.
- 64- محمد المالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية : حالة المغرب الأقصى، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2007.
- 65- محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الوقائع، آفاق المستقبل، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

- 66- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993.
- 67- محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، دار العرب للنشر والتوزيع وهران، الجزائر، 2002.
- 68- محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، 1977-1994، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، (د.س.ن).
- 69- محمد شلبي، المنهج في التحليل السياسي، مكتبة نرميديا للثقافة والعلوم، الجزائر، 1997.
- 70- محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا ، القاهرة، دار الأمين، 2006.
- 71- محمد عابر الجابري و آخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.
- 72- محمد عبد الباقي الهرماس ،المجتمع و الدولة في المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- 73- محمد على داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- 74- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأسس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990.
- 75- مركز ابن خلدون ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، تقرير سنوي، 1992.
- 76- مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ،ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989.

- 77- مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006.
- 78- منصف الشابي، صالح بن يوسف، حياة كفاح، تونس، دار الأقواس للنشر، 1990.
- 79- المنصف وناس، الدولة ومسألة الثقافة في تونس، بيروت، دار الميثاق للطباعة والنشر، 1988.
- 80- المهدي بنمير، التنظيم الإداري المحلي بالمغرب، المغرب، (ب.د.ن) ط1، 1993.
- 81- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، منشورات جامعة 8 ماي 1945م قالة الجزائر، 2006 .
- 82- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، الرباط، دار الكتاب العربي، 1985.
- 83- هدى حافظ ميتكس، النخب السياسية في تونس، (ب.د.ن).
- 84- هشام محمود الأقداحي، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 85- وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية 1987.
- 2 المجلات و الدوريات:
- 1- أحمد دياب، المغرب والجزائر .. تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.
- 2- أحمد يوسف أحمد، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: نظرة تقييمية لأداء السياسي للأحزاب"، القاهرة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، (د.ت.ن) .
- 3- أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، السياسة الدولية ، العدد 154، القاهرة، أكتوبر 2003.
- 4- رياض صيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 245، القاهرة، 1999.

- 5- عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999.
- 6- عبد المنعم السيد علي الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990.
- 7- عز الدين شكري، "التغير السياسي في تونس وأزمة النظام" السياسة الدولية، العدد 92، السنة 1988.
- 8- علي الهادي الحوات، "البيان الصادر عن الدورة الثانية و العشرون لمكتب مجلس الشورى المغربي"، طرابلس، مجلة الجامعة المغربية ، العدد الثامن، السنة الرابعة، 2009.
- 9- علي بو عنقة و عبد العالي دبله " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر " المستقبل العربي، العدد 225 بيروت نوفمبر 1997.
- 10- عمر عز الرجال " القمة الثانية للمغرب العربي " السياسة الدولية، العدد 96، أبريل 1989.
- 11- عمر فرحاتي " النظم السياسية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير " مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002.
- 12- فاروق أبو سراج الذهب طيفور، النظام السياسي الجزائري " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02 الجزائر جوان 2006 .
- 13- لعجال أعجال محمد لمين " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك " مجلة المفكر، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010.
- 14- مجدي على عطية " الحوار الليبي - الجزائري : انعكاساته واحتمالاته، السياسة الدولية العدد 90. أكتوبر 1987.
- 15- مسلم بابا عربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 35، 2007.

- 16- مصطفى الفيلاي " آفاق اتحاد المغرب العربي" المستقبل العربي، العدد 132، 1990.
- 17- مولة عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبية، المستقبل العربي، العدد 262، ديسمبر 2000.
- 18- مولود سعادة، "النخب والمجتمع، تجدد الرهانات"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010.
- 19- ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (ب.ت.ن).
- 20- نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر" السياسة الدولية، العدد: 108، أبريل 1992
- 21- نعمان عباسي، "الحكم الراشد وألوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر" مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، سبتمبر 2010.
- 22- يوسف حباوي، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 98، أبريل 1987.
- 3 الرسائل العلمية:
- 1- البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.
- 2- بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

- 3- توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006.
- 4- خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.
- 5- رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية - المغربية (1963-1988)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2008.
- 6- سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية (1989-2009) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009 .
- 7- السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991.
- 8- شليغم غنية، التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 1999.
- 9- الطاهر خاوة ، المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 2010.
- 10- عباس عائشة، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، جامعة الجزائر، 2008.

- 11- عبد السلام قريقة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2004.
- 12- عبد القادر مشري، النخب الحاكمة في الجزائر (1989-2006) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- 13- عبد الله زبيري، النخب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2001.
- 14- عبد الوهاب بن خليفة، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996.
- 15- غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
- 16- كريمة بومهدي، " معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، " رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2002.
- 17- محمد الأمين ولد أحمد جدو ولد دعم، أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000.
- 18- مصطفى ينون، اتجاهات الرأي العام الجزائري نحو وحدة المغرب العربي دراسة ميدانية (1994-1995)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2007.
- 19- منير صوالحية ، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر: دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009.

20- ولد أمير إبراهيم، إشكالية الوحدة المغربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989 - 1999، رسالة

21- ولد عمر إبراهيم، إشكالية الوحدة المغربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989، 1999، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009.

4 المنتقيات:

1- بوخاتم عمر، " الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات و دواعي التغيير "، ورقة مقدمة للملتقى الدولي : التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية و الضغوط الخارجية، جامعة الأغواط، الجزائر ، ماي 2008 .

2- جفال عمار ، مساهمة المجتمع المدني في بناء المغرب العربي ، المجتمع المدني المغربي و مشاركته في بناء صرح المغرب العربي ، الندوة السنوية الثامنة: المغرب العربي في مفترق الشراكات، 2009/04/14، تونس.

3- حروري سهام " الخلافات السياسية وآثارها على مسار التكامل المغربي " الملتقى المغربي الأول : مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية و التحديات الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

4- خولة كلفالي، مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23 كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 11/10 ديسمبر 2005، كلية الحقوق والعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

5- كربوسة عمراني، " مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة " في كراسات الملتقى الوطني الأول : التحول الديمقراطي في الجزائر، 2006.

6- كربوسة عمراني، "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية"، مداخلة في الملتقى المغربي حول: مسار التكامل في منطقة المغرب

العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية"، جامعة بسكرة، الجزائر، 4-2009/3/5.

7- مرسي مشري، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، من 16-17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر.

4 المعاجم و القواميس:

1- مسعود آخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، لبنان : الشركة العالمية للموسوعات، ط 3، 2005.

2- وائل أنور بندق، موسوعة الدساتير و الأنظمة السياسية العربية، المجلد الثاني، مصر، دار الفكر الجامعي، 2004.

5 الوثائق و التقارير:

1- اجتماع مكتب مجلس الشورى المغاربي الدورة 21، طرابلس في 21 ديسمبر 2006.

2- بيان الأحزاب والتنظيمات المغاربية المشتركة في إحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر طنجة، 2008/04/27.

3- تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي ؟ ،الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية، جوان 2011 .

4- محضر اجتماع مكتب مجلس الشورى المغاربي، الرباط، يناير 2006.

5- الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية بالمغرب العربي، المؤتمر العام في دورته الثالثة، طرابلس 2008/06/10.

6 المواقع الالكترونية :

1- فرجي نلباد، نظرية النخبة: التحزب والتنظيم، الحوار، التفاعل وإقرار السياسات في الأحزاب والمنظمات اليسارية والديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 2878-01/2010/04 من الموقع الالكتروني : www.ahewar.org

2- إدريس الشامخ "قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية" من الموقع الالكتروني www.albadilahadari.com

3- دنيا الأمل إسماعيل " اشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي " متحصل عليه من موقع الالكتروني: www.ahewar.org/1207/2010/306

4- يحي أبو زكريا، النظام السياسي في موريتانيا منذ الاستقلال" متحصل عليه من الموقع الالكتروني: Islamtoday.net 09/04/2002

5- "النظام السياسي الموريتاني" متحل عليه من الموقع الالكتروني: <http://awgonline.net>

6- صلاحيات السياسية في خدمة مبادئ و.خيارات الاستقلال : من الموقع الالكتروني <http://www.independrence.tn/arabic/index>

7- عبد السلام التوكابري " سيدي بوزيد انتفاضة الشغل " من موقع الإلكتروني www.Tunisalmoslima.com

8- "يو بي اي " تونسي يضرم النار في جسده على طريقة البوعزيزي " من موقع الإلكتروني www.ALHADATH-yemen.com 20/08/2011

9- تأزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة : المشهد السياسي و التجديد و الديمقراطية التقدمي يناقشان التحالف .. النهضة تتحسس المشهد اليسار في وحدة مهزوزة و الأحزاب الجديدة غائبة ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

[www.tunisafreeb lospotcom.com](http://www.tunisafreeb.lospotcom.com)

10- وكالة المغرب العربي " إنقسام الطبقة السياسية حول نمط الاقتراع وطبيعة النظام السياسي الأنسب للبلاد، من موقع الكتروني:

2011/04/08www.maghress.com

11-الاحتجاجات الليبية الأسباب ،من موقع الإلكتروني:

www.Moshreq.com/forum/23-02-2011

12-ملف شامل عن الثورة الليبية ،2011 من موقع الكتروني:

www.Mkank.com/vb/ 25-08-2001

13-أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989" متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

http://Linaforumouf.com/18/11/2008

14-"مجلس الوزراء يقر مشاريع قوانين منبثقة عن الإصلاحات السياسية " من الموقع الالكتروني:

www.elbilad.net/ 29-802001

15- يوبا اليكهام " التعددية في المغرب : بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية ":

www.ahewar.org/1542 العدد 2006/05/06

16- " برنامج إدارة الحكم في الدول العربية : ملامح الدولة، الانتخابات في تونس . من موقع الالكتروني:

www.pagar.org

17-عبد النور بن عنتر " اتحاد المغاربي بين الافتراض و الواقع " من موقع الكتروني :

www.aljazeera.net 08/08/2008

18-سعيد الغريب، "وزراء خارجية الاتحاد المغاربي يؤكدون أهمية تفعيل آلية عمل

مؤسسات الاتحاد"، من الموقع الالكتروني: [http:// :digital.ahram.org](http://digital.ahram.org)

19-اتحاد المغرب العربي : اجتماع مجلس الوزاري المغاربي للتكوين و التشغيل و

الشؤون الاجتماعية و الجالية المغاربية ، الرباط ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

[http:// :digital.ahram.org](http://digital.ahram.org) 2010/07/07

- 20- العقيد معمر القذافي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.bbc.co.uk/arabic
- 21- من هو القذافي؟ من يحكم ليبيا؟ متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.islamtimes.org
- 22- القذافي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.ladeenyon.net
- 23- نجلاء محمد نجيب، "نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية"
 متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: <http://www.biblioislam.net>
- 24- أحمد أبو العالي، "الانقلابات في موريتانيا...الدوافع والحلول" متحصل عليه من
 الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabnews.com>
- 25- منعم أمشاوي، "واقع النخب السياسية وتطلعات الجهوية الموسعة"، من الموقع
 الإلكتروني: www.maghress.com /11-03-2011
- 26- محمد سالم طايح، " النخبة السياسية في المغرب"، من الموقع الإلكتروني:
www.bibiosislam.net/elibrart/arabic
- 27- رشيد لزرق، "الأحزاب السياسية المغربية والقضايا العربية" من الموقع الإلكتروني:
www.ahewar.org/ 18-10-2009
- 28- إشيحة حسين، "المجتمع المدني المغربي التحول من ثقافة الوصاية إلى ثقافة
 مسؤولية" من الموقع الإلكتروني: <http://www.tanmia.ma/artiate>.
- 29- محمد الغيلاني، "المجتمع المدني، عودة مفهوم أو التبشيرية"، متحصل عليه من
 المواقع الإلكترونية <http://www.tanmia.ma/artide>
- 30- منير زعتور، "المجتمع المدني التونسي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية
 الحكم البورقيبي"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.Attariq.org/spip/28/04/2010

31- السنوسي بسيكري، "قضايا حركية: حراك النخب الليبية والدور المرتقب". متحصل عليه من الموقع الالكتروني: <http://Libyaforum.org//13/03/2007>

32- أنظر في شاكر النابلسي، "دور الديمقراطية في ترسيخ دائم للمجتمع المدني"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : www.inciiraq.com /2008

33 - تاريخ ليبيا المعاصر، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

<http://ar.wikipedia.org/ 12/08/2011>

34 التعديلات الدستورية في الجزائر. متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

<http://www.alg17.com/vb/showthread.23/03/2012>

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Adbel kader Zghal « Le concept de société civil et la transition vers le multipartismes » Annuaire de l'afrique du Nord, paris C.N.R.S, 1989, p208.

2- Ahmed Ben chaabane : L'Affaire de l'ockerbie et le droit international Mémoire de (D E A) en droit public, faculté de droit et des sciences politique de Tunis 1995, p159.

3- André Akoun et Rierre Ansart dictionnaire de sociologie, le Roibert, seuil, p 222.

4- André charles julien , l'afrique nord en marche, paris, gallimard ,1975, p23

5- Bourgi A et weiss p. les Etats de la ligue Arabe . les nouvelles editions Africaes .1979.p227

6- Jenayah, Ridha « les élections présidentiel et législatives tunisiennes a travers le scrutin du 03/11/1994 » intégrations N : 10/1978 / P 67

- 7- Les textes fondamentaux 1954-1962 Alger, département information et culture, 1981, p35.
- 8- Les textes fondamentaux 1954-1962 Alger, Ibid, p :86
- 9- Olfa Iamloum " Tunisie : quelle Transition Démocratique? In Jean-Noël Ferrière et Jean-Claude Santucci (eds) Dispositifs de démocratisation et Dispositifs Autoritaires en Afrique du Nord Paris: CNRS éditions 2006 p121
- 10- Paul Balta , la Méditerranée réinventée- Réalités et espoirs de la coopérations. Paris, édition de découverte /fonction René Seydoux, France AVRIL 1992 ,p18
- 11- Paul Batta et Claudine Rulleau . le grand Maghreb des Indépendances à L'an2000,Alger,Edition Laphonic.1990p60.
- 12- William Zartmen « L'armée dans la politique Algérienne », Annuaire de la l'Afrique du Nord, 1967, p :270.
- 13- Yves, la Coste , Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, Paris, 1993, p 474.

المراجع باللغة الانجليزية :

- 1- Almond Gabriel et Bingham, Power, Comparative politics system
- 2- D. Mitrany, working peace system, USA, Quadrangle Books, 1996, p27.
- 3- Henrichson, Treitschke, The theory of international relations selected texts from Gentil to Treitschke (George Allen and Unwin)
- 4- Joseph Palombara : « Reflections on political practices and political development, four decades later » party political. Vol 13 N2, 2007, p149.
- 5- London Great Britain, 1970, p130
- 6- M. Kaplan, system and process in international politics, New York, Wiley, 1957, p 99.

7- Pentland .c , Functionalism and theories of international political integration, in Groom. Ed Functionalism theory and practice in international relation . London, university of London Press, 1975, p 10.

8- Preess and policy Boston, Little Brown and company, 1975, pp, 199, 200

9- R. Harrison, Europe in question, London, George Allen and Unwin Ltd, 1974, p 29..73

الفهرس

أ	المقدمة
2	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
2	المبحث الأول: المفاهيم والمقاربات النظرية للنخبة
2	المطلب الأول: مفهوم النخبة
4	أولاً: مفهوم النخبة عند فلفيدو باريتو
7	ثانياً: مفهوم النخبة عند جاتانو موسكا
9	ثالثاً: مفهوم النخبة عند رايت مليز
10	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنخبة
12	أولاً: الاتجاه التنظيمي عند موسكا و روبرت ميشليز
13	ثانياً : الاتجاه السيكلوجي (النفسي) باريتو
14	ثالثاً: الاتجاه الاقتصادي بيرنهام
16	رابعاً: الاتجاه النظامي راين ميلز
17	المطلب الثالث: أنواع النخبة
18	أولاً: النخبة العسكرية
20	ثانياً: نخبة المثقفين
21	ثالثاً: النخبة البيروقراطية
22	رابعاً: نخب المجتمع المدني
25	خامساً: نخبة رجال الدين
25	المطلب الرابع: أنواع النخبة المتواجدة بالمجتمعات النامية
27	المبحث الثاني: المقاربات النظرية لمفهوم التكامل
28	المطلب الأول: مفهوم التكامل و مقوماته
29	أولاً: تعريف التكامل والمصطلحات الشبيهة بها
35	ثانياً: مقومات التكامل
38	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل

39	أولا : النظرية الدستورية
46	ثانيا: النظرية الوظيفية الأصلية
53	ثالثا : النظرية الوظيفية الجديدة
64	الفصل الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وعلاقتها بالعملية التكاملية
64	المبحث الأول : طبيعة الأنظمة السياسية المغربية .
65	أولا: طبيعة النظام السياسي الجزائري .
72	ثانيا: طبيعة النظام السياسي المغربي.
76	ثالثا: طبيعة النظام السياسي التونسي .
81	رابعا : طبيعة النظام السياسي الليبي .
84	خامسا : طبيعة النظام الموريتاني.
87	المبحث الثاني : التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي .
89	أولا : الإصلاحات السياسية في الدول المغربية .
90	1-إصلاحات دستورية.
102	2-التعددية السياسية (الحزبية).
109	المبحث الثالث: إتحاد دول المغرب العربي .
110	المطلب الاول : نشأة اتحاد المغرب العربي وأهدافه.
110	أولا: الخلفية التاريخية للإتحاد المغرب العربي .
113	ثانيا: أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي .
121	المطلب الثاني : التحديات التي تواجه دول المغرب العربي وآليات المواجهة
121	أولا: التحديات التي توجه دول المغرب العربي .
129	ثانيا: تفعيل الاتحاد المغربي كآلية لمواجهة التحديات.
133	ثالثا: رؤية استشرافية لمستقبل المغرب العربي.
138	الفصل الثالث: دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي
140	المبحث الأول: تصنيف النخب السياسية وفاعليتها في النظم المغربية
140	أولا: النخب السياسية في الجزائر

142	1-تصنيف النخب السياسية الجزائرية
142	أ-النخب الحزبية
145	ب- النخبة العسكرية
150	ج-النخب الدينية
154	د-نخبة المتجمع المدني
157	ثانيا: النخب السياسية في المغرب
158	1-تصنيف النخب السياسية المغربية
159	أ-نخبة الملك والمؤسسة الملكية
162	ب-النخب الحزبية
165	ج-النخبة العسكرية
167	د-النخب الدينية
169	هـ- نخبة المجتمع المدني
172	ثالثا: النخب السياسية في تونس
173	1-تصنيف النخب التونسية
174	أ-النخب الحزبية
177	ب-النخب الدينية
180	ج-النخب المجتمع المدني
182	رابعا: النخب السياسية في ليبيا
184	1- تصنيف النخب الليبية
185	أ- النخب التكنوقراطية
189	ب- نخب الحزبية
190	ج- نخب المجتمع المدني
191	خامسا: النخب السياسية في موريتانيا
193	أ-النخب العسكرية
194	ب-النخب الحزبية

197	المبحث الثاني: دور النخب الحاكمة في تفعيل المسار التكاملي
199	أولاً- على مستوى الوزراء
201	ثانياً- على مستوى الهيئات الرسمية
202	ثالثاً- على مستوى الأحزاب السياسية
205	رابعاً- على مستوى المجتمع المدني
208	الخاتمة
211	قائمة المراجع

ملخص الدراسة

تدرج هذه الدراسة ضمن الابحاث المتخصصة في الدراسات المغاربية و المعنونة بدور النخب السياسية المغاربية في تفعيل المسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1989-2011) و قد طرحنا الاشكالية الاتية:

إلى أي مدى يمكن للنخب السياسية في المغرب العربي أن تسهم في تفعيل ديناميكية التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية ؟

وعليه فقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة و قد قسم إلى مبحثين، الأول يتناول لأهم مفاهيم ونظريات المفسرة للنخبة، أما الثاني فيستعرض فيه المفاهيم والمقتربات المتعلقة بالتكامل، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية وعلاقتها بعملية التكامل، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث، استعرضنا في المبحث الأول إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية أما المبحث الثاني نستعرض فيه التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي، أما المبحث الأخير فننترق إلى دراسة معمقة لإتحاد دول المغرب العربي ، وفي الفصل الثالث والأخير فقد تناولنا دور النخب السياسية في تفعيل اتحاد المغرب العربي بحيث قمنا بدراسة شاملة حول النخب السياسية والحاكمة منها في بلدان اتحاد المغرب العربي وعلاقتها بالعملية التكاملية و ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول يستعرض تصنيف النخب السياسية وفعاليتها في النظم المغاربية، فقد سلطنا الضوء على بعض المتغيرات كالتنشئة، البعد الإيديولوجي، الجهوية، الفعالية، أما المبحث الثاني نعرض فيه دور النخب الحاكمة في تفعيل المسار التكاملي، حيث عرضنا دور هذه النخبة في الأنظمة السياسية المغاربية من خلال المقارنة بينها ومعرفة مدى فعالية هذه النخب في تفعيل المسار التكاملي.

Résumé

Mettez l'étude des systèmes politiques arabes en général et les pays Maghrébin, en particulier de nombreux problèmes dans le domaine de la connaissance politique. Notamment la question des élites politiques et leur rôle dans le mouvement politique.

Depuis l'émergence de l'intérêt pour l'étude de la société humaine, il ya beaucoup de questions sur la nature des groupes dirigeants et de leurs relations avec le public, surtout quand il s'agit de l'intégration des chemins Maghrébin. Qui connaît un arrêt pendant plus de deux décennies, où ils semblent plus La responsabilité des élites politiques en activant les institutions et les structures de l'Union du Maghreb arabe, Et ce qui distingue ces élites de pouvoir qui leur permet d'influencer les décisions politiques et économiques dans leurs pays vers l'intégration dans la région du Maghreb et à travers de réexaminer les priorités et les choix dans le but de transmettre le paiement à la processus d'intégration maghrébin.

Et c'est ainsi que l'avenir de l'intégration maghrébine dépend de ceux de l'élite dirigeante ou présents dans les partis de l'opposition pour briser l'impasse d'une division et la fragmentation, En particulier à la lumière des difficultés rencontrées par la région du Maghrébin des blocs régionaux et internationaux, comme l'Union européenne.

Et à travers elle de poser le problématique suivant:

Dans quelle mesure les élites politiques du Maghreb arabe contribuer à l'activation de la dynamique d'intégration Maghrébin à la lumière des contraintes internes ?

Relèvent ce problème plusieurs sous-questions:

- 1 - Quelles sont les limites des élites politiques et leurs extensions à l'échelon socio-politique dans la région maghrébine ?
- 2 - Quelle est la nature de ces élites politiques dans leurs communautés d'origine, et comment l'homogénéité ou de l'intention à l'égard de la question de l'intégration des pays du Maghrébine ?
- 3 - Quel est le rôle joué par les élites politiques dans le processus d'intégration maghrébine?

L'étude a été divisée à ce sujet en trois chapitres:

Dans le premier chapitre, intitulé **le cadre théorique** de l'étude et divisée en deux sections, la première traite des concepts les plus importants et les théories qui

expliquent l'élite politique, et la seconde étude dont les concepts et les approches liées à l'intégration

Dans le deuxième chapitre, intitulé **la nature des systèmes politiques au pays du Maghreb Arab et sa relation avec le processus d'intégration**, et est divisé en trois sections, où le premier examine la nature des régimes politiques au pays du Maghreb Arab , et Le deuxième examen des transformations politiques dans les pays du Maghreb Arab , et la seconde est une étude approfondie de l'Union du Maghreb arabe .

Dans le troisième chapitre, intitulé **le rôle des élites politiques dans l'activation de l'Union du Maghreb arabe**, a souligné certains variables, la dimension idéologique, régionale, l'efficacité et le rôle de cette élite dans les systèmes politiques maghrébins en les comparant et de savoir quelle est l'efficacité de ces élites à l'activation de la voie de l'intégration.

Et a divisé en deux parties, la première traite de la classification et de l'efficacité des élites politiques dans les systèmes politique Maghrébins .
et Les deuxième le rôle des élites dirigeantes dans l'activation de la trajectoire intégrative .